

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم النفس وعلوم التربية



قيم المواطنة في التعليم الابتدائي

دراسة وصفية تحليلية لمحتوى كتاب التربية المدنية

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في: علم النفس

تخصص: علم النفس التربوي

إعداد الطالب:

عبد الغني مخلوفي

نوقشت يوم 2021/11/10 أمام اللجنة المشكلة من:

رئيساً	جامعة ورقلة	أستاذ التعليم العالي	محمد الساسي شايب
مشرفاً و مقرراً	جامعة ورقلة	أستاذ التعليم العالي	الأخضر عواريب
عضوا مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر (أ)	مريامة بريشي
عضوا مناقشا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر (أ)	مصباح الهلي
عضوا مناقشا	جامعة الأغواط	أستاذ محاضر (أ)	علي قويدري
عضوا مناقشا	جامعة تامنغست	أستاذ محاضر (أ)	خواجة فقيه

السنة الجامعية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم النفس وعلوم التربية



قيم المواطنة في التعليم الابتدائي

دراسة وصفية تحليلية لمحتوى كتاب التربية المدنية

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في: علم النفس

تخصص: علم النفس التربوي

إشراف الأستاذ الدكتور:

الأخضر عواريب

المشرف المساعد الدكتور:

فاتح الدين شنين

إعداد الطالب:

عبد الغني مخلوفي

السنة الجامعية: 2021/2020

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين أطال الله في عمريهما ومتعهما بموفور الصحة والعافية.

وإلى زوجي الكريمة على صبرها معي في الانقطاع لإتمام هذه الأطروحة وتقصيري في حقها

وحق الأولاد، جزاها الله خير الجزاء.

وإلى أبنائي الأعزاء: سراج الدين مكتفي، وجمانة، ومجد البشير، وحسن سهيل، ووزان.

وإلى كل عائلتي الكريمة إخوتي وأخواتي وأبنائهم صغيرهم وكبيرهم.

وإلى روح أخي الحبيب " عبد الحميد " رحمه الله.

وإلى أخي الذي لم تلده أمي " عبد القادر عبادة ".

وإلى كل محب للعلم مجتهد في تحصيله إرضاء لله ورفعته لشأن الأمة.

وإلى كل آل مخلوفي حيث ما كانوا.

عبد الغني مخلوفي.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والشكر له في كل ما مضى وفي كل ما هو

آت، وبعد:

فإنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الكريم

المشرف، الأستاذ الدكتور "الأخضر عواريب"، الذي ما بخل علي بتوجيه وتعديل لهذا

العمل حتى وصل إلى صورته التي هو عليها، رغم شدته علي أحيانا من باب العلاقة

الأستاذية بين الطالب والمشرف في سياقها العلمي لا غير، فكان نعم الموجه والناصح

أسأل الله أن يبارك له في عمره، وعلمه، وأن يزيده من فضله الذي لا يحصى.

وجزيل الشكر موصول لأخي وزميلي الأستاذ المشرف المساعد الدكتور "فاتح

الدين شنين" الذي كان يحضني على العطاء والبذل، ويرى أنني أستطيع تقديم

الأفضل ويجب أن أقدمه، وكثيرا ما كانت ملحوظاته لي دافعا للارتقاء بمستوى العمل

نحو الأفضل، فجزاه الله خير ما جرى به أخا عن أخيه، وبارك له في عمره، وعلمه.

ولا أنسى أخيرا أن أتقدم لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إتمام هذا

العمل، بجزيل الشكر والتقدير والعرفان.

عبد الغني مخلوفي.

ملخص:

هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع انسجام قيم المواطنة الواردة في كتاب التربية المدنية للتعليم الابتدائي مع تلك القيم التي وردت في القانون التوجيهي للتربية الوطنية، باعتباره الإطار المرجعي لتأليف المناهج والكتب المدرسية، حيث توصلت الدراسة باعتماد منهج تحليل المحتوى من خلال شبكة تحليل محددة لقيم المواطنة في القانون التوجيهي، وتحليل محتويات كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم الابتدائي ككل على ضوءها، إلى أن قيم المواطنة الواردة في كتاب التربية المدنية لمرحلة التعليم الابتدائي لا تتوافق مع مقدار القيم الواردة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية إلا بنسبة 46.15%، وهي نسبة غير كافية للدلالة على الاعتماد الفعلي للمؤلفين والجهات الوصية على مرجعية القانون التوجيهي للتربية الوطنية في المؤلفات المدرسية.

كما بينت الدراسة من خلال مقارنة الحجم الساعي الأسبوعي لمادة التربية المدنية مع بقية المواد الدراسية، أن الحجم الأسبوعي لهذه المادة والمقدر بحصة واحدة ذات 45 دقيقة فقط، لا يكفي لهذه المادة الهامة بأن تجسد قيم المواطنة سلوكا تطبيقيا في حياة المتعلمين، هذا إذا كفى هذا الزمن لتقديم المعارف أصلا.

وفيما يتعلق بعناية الكتاب بتقديم المعارف فقط أم تجسيد هذه المعارف أنشطة وممارسات عملية من خلال محطات الإدماج، بينت الدراسة أن الفارق كبير جدا بين النسبة المئوية للدروس التي تمثل المعارف النظرية، وبين محطات الإدماج التي تمثل جانب الممارسة التطبيقية للقيم في حياة المتعلم، حيث كانت نسبة الدروس 81.90%، ونسبة محطات الإدماج 18.10% من المجموع الكلي لكليهما، مما يعني أن التوجه مازال باق نحو المعارف، لا نحو توظيفها كما جاء في المناهج المحسنة.

Summary :

The study aimed to identify the reality of the consistency of the values of citizenship contained in the civics book for primary education with those values mentioned in the National Education Directive Law, as it is the reference framework for writing curricula and textbooks. The study reached the adoption of a content analysis approach through a specific network of citizenship values analysis in The directive law, and the analysis of the contents of the civil education textbooks for the primary education stage as a whole in light of it, that the values of citizenship contained in the civics book for the primary education stage did not correspond to the amount of the values contained in the directive law for national education by 46.15%, which is insufficient to indicate dependence Actual authors and guardians of the reference law directive for national education in school literature.

The study also showed, by comparing the weekly hourly volume of the civic education course with the rest of the school subjects, that the weekly volume of this subject, which is estimated at one class of 45 minutes only, is not sufficient for this important subject for citizenship values to embody an applied behavior in the lives of learners, if this time is sufficient. To present the knowledge originally.

With regard to the book's concern for providing knowledge only or embodying this knowledge, practical activities and practices through integration stations, the study showed that the difference is very large between the percentage of lessons that represent theoretical knowledge, and the inclusion stations that represent the aspect of the applied practice of values in the learner's life. Lessons are 81.90%, and the percentage of integration stations is 18.10% of the total for both, which means that there is still a tendency towards knowledge, not towards employing it as stated in the improved curricula.

قائمة المحتويات

ص	الموضوع
	إهداء.....
	شكر وتقدير.....
	ملخص الدراسة بالعربية.....
	ملخص الدراسة بالإنجليزية.....
	قائمة المحتويات.....
	قائمة الجداول.....
1	مقدمة.....
الفصل الأول: تقديم الموضوع	
5	1 - خلفية الدراسة وأسباب الاختيار.....
8	2 - الإشكالية.....
13	3 - أهمية الدراسة.....
14	4 - أهداف الدراسة.....
14	5 - التعريف الإجرائي لمتغير الدراسة.....
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
16	تمهيد.....
16	1 - دراسات استهدفت قيم المواطنة من خلال تحليل محتوى مناهج التربية المدنية.....
25	2 - دراسات استهدفت قيم المواطنة من خلال تحليل محتوى مناهج المواد الاجتماعية...
29	3 - دراسات استهدفت قيم المواطنة من وجهة نظر هيئة التدريس.....

33	4 - دراسات استهدفت قيم المواطنة من وجهة نظر الطلبة.....
35	5 - دراسات استهدفت قيم المواطنة بطرائق أخرى.....
38	6 - مناقشة الدراسات السابقة.....
42	ملخص الفصل.....
الفصل الثالث: قيم المواطنة	
44	تمهيد.....
44	1 - مفهوم المواطنة لغة واصطلاحاً.....
46	2 - تطور مصطلح المواطنة.....
47	3 - أبعاد المواطنة.....
49	4 - خصائص المواطنة.....
52	5 - مقومات (مكونات) المواطنة.....
63	6 - قيم المواطنة.....
63	6 - 1 - مفهوم القيم.....
65	6 - 2 - الفرق بين القيم وبعض المفاهيم (الاتجاهات، المعايير، الدوافع، الأيديولوجية)...
66	6 - 3 - أهمية القيم.....
68	6 - 4 - خصائص القيم.....
69	6 - 5 - تصنيف القيم.....
71	6 - 6 - مصادر القيم.....
72	6 - 7 - مكونات القيم.....
74	6 - 8 - وظائف القيم.....

78	6 - 9 - أنواع قيم المواطنة.....
86	7 - قيم المواطنة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية بالجزائر.....
86	7 - 1 - التعريف بالقانون التوجيهي للتربية الوطنية.....
88	7 - 2 - مميزات القانون التوجيهي عن أمرية 16 أبريل.....
89	7 - 3 - قيم المواطنة المتضمنة في القانون التوجيهي.....
92	ملخص الفصل.....
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة	
94	تمهيد.....
94	1 - منهج الدراسة.....
95	1 - 1 - خطوات تطبيق المنهج في هذه الدراسة.....
96	2 - مجتمع وعينة الدراسة.....
96	2 - 1 - مواصفات عينة الدراسة.....
109	3 - أداة الدراسة.....
111	4 - الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.....
113	ملخص الفصل.....
الفصل الخامس: عرض نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها	
115	الإجابة على التساؤل الأول في الدراسة.....
115	1 - عرض نتائج تحليل كتاب التربية المدنية للسنة الأولى الابتدائية.....
116	1 - 1 - مناقشة نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الأولى الابتدائية.....
118	2 - عرض نتائج تحليل كتاب التربية المدنية للسنة الثانية الابتدائية.....

119	2 - 1 - مناقشة نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الثانية الابتدائية.....
121	3 - عرض نتائج تحليل كتابي التربية المدنية للطور الأول الابتدائي.....
122	3 - 1 - مناقشة نتائج تحليل محتوى كتابي التربية المدنية للطور الأول الابتدائي.....
123	4 - عرض نتائج تحليل كتاب التربية المدنية للسنة الثالثة الابتدائية.....
124	4 - 1 - مناقشة نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الثالثة الابتدائية.....
126	5 - عرض نتائج تحليل كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة الابتدائية.....
127	5 - 1 - مناقشة نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة الابتدائية.....
129	6 - عرض نتائج تحليل كتابي التربية المدنية للطور الثاني الابتدائي.....
130	6 - 1 - مناقشة نتائج تحليل محتوى كتابي التربية المدنية للطور الثاني الابتدائي.....
132	7 - عرض نتائج تحليل كتاب التربية المدنية للسنة الخامسة الابتدائية.....
133	7 - 1 - مناقشة نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للطور الثالث الابتدائي.....
137	8 - عرض نتائج تحليل كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم الابتدائي.....
138	8 - 1 - مناقشة نتائج تحليل محتوى كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم الابتدائي.....
140	8 - 2 - مناقشة نتائج قيم المواطنة في مرحلة التعليم الابتدائي.....
143	8 - 3 - الإجابة على التساؤل الثاني في الدراسة.....
146	8 - 4 - الإجابة على التساؤل الثالث في الدراسة.....
149	9 - خلاصة النتائج.....
152	الخاتمة.....
	المراجع
156	المراجع باللغة العربية.....

168	المراجع باللغة الأجنبية.....
	الملاحق
171	الملحق (01): شبكة تحليل المحتوى مع المواد المستنبطة منها من القانون التوجيهي....
179	الملحق (02): قائمة الأساتذة المحكمين لشبكة تحليل المحتوى.....

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	ص
01	أبعاد المواطنة وملامح التخرج من التعليم الابتدائي في منهاج التربية المدنية	63
02	أسس تصنيف القيم	84
03	التعريف بالكتاب الموحد في المواد الثلاثة للسنة الأولى الابتدائية	111
04	مواضيع التربية المدنية وفق مقاطع اللغة العربية في السنة الأولى الابتدائية	112
05	التعريف بالكتاب الموحد في المواد الثلاثة للسنة الثانية الابتدائية	113
06	مواضيع التربية المدنية وفق مقاطع اللغة العربية في السنة الثانية الابتدائية	113
07	التعريف بكتاب التربية المدنية للسنة الثالثة الابتدائية	115
08	مواضيع التربية المدنية وفق ميادينها في السنة الثالثة الابتدائية	117
09	التعريف بكتاب التربية المدنية للسنة الرابعة الابتدائية	118
10	مواضيع التربية المدنية وفق ميادينها في السنة الرابعة الابتدائية	119
11	التعريف بكتاب التربية المدنية للسنة الخامسة الابتدائية	120
12	مواضيع التربية المدنية وفق ميادينها في السنة الخامسة الابتدائية	122
13	نتائج تحكيم شبكة قيم المواطنة	123
14	محتويات شبكة تحليل المحتوى	125
15	نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الأولى الابتدائية	128
16	نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الثانية الابتدائية	131
17	نتائج تحليل محتوى كتابي التربية المدنية للطور الأول الابتدائي	134
18	نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الثالثة الابتدائية	136
19	نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة الابتدائية	139
20	نتائج تحليل محتوى كتابي التربية المدنية للطور الثاني الابتدائي	142
21	نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للطور الثالث الابتدائي	145
22	نتائج تحليل محتوى كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم الابتدائي	150
23	ترتيب قيم المواطنة في مرحلة التعليم الابتدائي	152

157	التوقيت الأسبوعي لمواد مرحلة التعليم الابتدائي	24
159	تكرار الدروس ومحطات الإدماج في التربية المدنية للمرحلة الابتدائية	25

مقدمة:

من الواجب على كل دولة أن تكفل لناشئها تعليما وتربية تضمن بهما تكوين هذه الناشئة بما يحصنها داخليا بالتشبع بقيم وثوابت الشعب الذي تنتمي إليه، والاعتزاز بماضيه، والسعي لتطويره حاضرا ومستقبلا، والجزائر واحدة من هذه الدول التي تسعى بنظامها التربوي لتكوين أجيال متشبعة بثقافة وقيم المواطنة، معتزة بأصالتها ومفتخرة بأمجادها التاريخية، ومعاصرة لواقعها مؤثرة فيه بما يخدم استمرار الأمة وتطورها.

ومن أولى أولويات النظام التربوي الجزائري تكريس قيم المواطنة وتأصيلها في نفوس الناشئة تعليما وسلوكا من خلال مختلف المواد الدراسية التي تعطى للمتعلمين في مختلف المراحل التعليمية، ولا تخفى أهمية مرحلة التعليم الابتدائي في تكوين الشخصية باعتبارها المرحلة العمرية الأولى التي تصنع شخصية الفرد فيما بعد بما أنشئ عليه في هذه المرحلة العمرية التعليمية، وتأتي مادة التربية المدنية من الأهمية في التنشئة على قيم المواطنة من بقية المواد الدراسية بمكان، ذلك أنها موجهة خصيصا للتربية على المواطنة (اللجنة الوطنية للمناهج، 2016، ص197)، وإن كانت بقية المواد تخدم الجانب القيمي والأخلاقي للمتعلمين أيضا لكن كلها بدرجات متفاوتة، حسب طبيعة المواد من حيث علاقتها بالجانب الوجداني للمتعلم في شق تنمية القيم وترسيخها في الناشئة.

من هنا سعى الباحث في دراسته هذه لتناول قيم المواطنة في التعليم الابتدائي من خلال دراسة وصفية تحليلية لكتاب التربية المدنية، وقد جاءت هذه الأطروحة في جانبين:

الجانب النظري: ويضم ثلاثة فصول:

الفصل الأول: يتناول تقديم الموضوع، من حيث خلفية الدراسة وأسباب الاختيار والإشكالية، ثم

أهمية الدراسة وأهدافها، والتعريف الإجرائي لمتغير الدراسة.

الفصل الثاني: ويتناول الدراسات السابقة، بدأ هذا الفصل بتمهيد، ثم عرض لثلاث

وعشرين(23) دراسة، مصنفة في مجموعات حسب طريقة تناولها لموضوع قيم المواطنة كآآتي:

- دراسات استهدفت قيم المواطنة من خلال تحليل محتوى مناهج التربية المدنية. وتم فيها عرض ثمان(8) دراسات.

- دراسات استهدفت قيم المواطنة من خلال تحليل محتوى مناهج المواد الاجتماعية. وتم فيها عرض ثلاث(3) دراسات.

- دراسات استهدفت قيم المواطنة من وجهة نظر هيئة التدريس. وتم فيها عرض خمس(5) دراسات.

- دراسات استهدفت قيم المواطنة من وجهة نظر الطلبة. وتم فيها عرض أربع(4) دراسات.

- دراسات استهدفت قيم المواطنة بطرائق أخرى. وتم فيها عرض ثلاث(3) دراسات.

لتنتم بعد ذلك مناقشة الدراسات السابقة الواردة فيه، وينتهي الفصل بملخص.

الفصل الثالث: وقد خصص لقيم المواطنة، بدأ بتمهيد ثم مفهوم المواطنة لغة واصطلاحا

وتطور مصطلح المواطنة تاريخيا، ثم أبعاد المواطنة، وخصائصها، ومقوماتها(مكوناتها)، ثم قيم

المواطنة من حيث المفهوم، والفرق بين القيم والاتجاهات والمعايير والدوافع والأيدولوجية، ثم أهمية

القيم، وخصائصها، وتصنيفها، ومصادرها، ومكوناتها، ووظائفها، ثم أنواع قيم المواطنة وقيم

المواطنة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية بالجزائر، لينتهي الفصل بملخص أيضا.

الجانب الميداني: ويضم فصلين اثنين هما:

الفصل الرابع: وقد خصص للإجراءات المنهجية للدراسة، وبدأ بتمهيد، ثم التعريف بمنهج

الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، والمواصفات الظاهرية لعينة الدراسة(كتاب التربية المدنية للتعليم

الابتدائي بسنواته الخمسة من الأولى الابتدائية إلى الخامسة)، ثم أداة الدراسة بعرض قيم الشبكة

الخاصة بالتحليل والمستنبطة من مواد القانون التوجيهي للتربية الوطنية وتحكيمها في صورتها الأولية، ثم جدولتها في صورتها النهائية، ثم الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة، لينتهي الفصل أيضا بملخص.

الفصل الخامس: وهو فصل عرض نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها، والذي تم فيه عرض وتحليل النتائج بما يتيح للقارئ الوقوف على ما ذهبت إليه الدراسة من استنتاجات وما أجابت عليه من تساؤلات طرحها الموضوع، حيث انتهى هذا الفصل الأخير بخلاصة عامة للنتائج المتوصل إليها في هذه الأطروحة.

الفصل الأول

تقديم الموضوع

الفصل الأول: تقديم الموضوع

1- خلفية الدراسة وأسباب الاختيار

يعيش المجتمع الجزائري مشكلة هوية، تجلت مظاهرها في بروز كثير من العادات والأخلاقيات الغريبة عن أصالة الفرد الجزائري، وخاصة لدى الفئة الشبابية التي هي مستقبل الدول والمجتمعات هذه الأخلاقيات التي يستغرب تفشيها بالشكل الذي هي عليه من حيث عدم وجود اتجاهات أو سياسة متبناة من الدولة في إكسابها قصداً أو توطين الناشئة عليها، بل على خلاف ذلك تسعى الدولة الجزائرية من خلال سياساتها التربوية ومختلف مراحل تطور نظامها التربوي منذ الاستقلال إلى الساعة، تسعى إلى تكوين المواطن الصالح الذي يمثل أصالة المجتمع وعاداته وتقاليده المميزة له، من خلال النظام التربوي طبعاً، الذي يعنى بالتربية الشاملة للفرد في مختلف جوانب شخصيته " فكلنا يعلم أن التربية الحديثة أكدت على أهمية العناية بتربية الفكر و تربية الجسد والتربية الجمالية والتربية الخلقية والتربية المهنية وسواها من جوانب تربية الشخصية " (عبد الدائم، 1981، ص505).

ومن المعروف أن المدرسة هي الرافد المعني بالتربية لتحقيق كمال النمو في جوانب الشخصية باعتبارها السبيل النظامي الذي تعنى به الدول في الحفاظ على وجودها، من خلال نقل تراث الآباء والأجداد إلى الأجيال المتعاقبة بشكل مدروس ومقنن، أما والحال هذه في أزمة الهوية الملاحظة للعيان في شبابنا، فمن الطبيعي أن يتوجه اللوم وتلقى المسؤولية على المدرسة ابتداءً، لأنها المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية لأبنائنا، بما تقدمه لهم من مناهج دراسية تهدف بالأساس لتكوينهم تكويناً رصيناً يحفظ ويرسخ مقومات الهوية الوطنية، و مختلف القيم السامية فيهم.

وإذا كان إلقاء المسؤولية على المدرسة ابتداءً في فشو هذه الأخلاقيات والسلوكيات المستهجنة من الكثير أمراً مقبولاً ومعقولاً، فإن التسليم به أو رده يحتاج إلى دراسة شاملة للمناهج التربوية

المعتمدة في نظامنا التربوي من حيث طبيعة محتوياتها، وعلاقة هذا المحتوى من قريب أو من بعيد بهذه المظاهر والسلوكيات في مختلف المراحل التعليمية، وخاصة مرحلة التعليم الابتدائي لما لأهمية السنوات الأولى من المرحلة العمرية في التأثير على الشخصية، ذلك أن المحتوى الدراسي - وإن لم يكن العامل الوحيد في عناصر العملية التعليمية - هو الذي من خلاله نستطيع أن نقف على النموذج المقصود من التربية التي تنشدها الدول في تحقيق المواطن الصالح الذي يُعتمد عليه في الحفاظ على خصوصية المجتمع، ولا شك أن المحتوى الدراسي تخصيصا والمنهاج عموما هو كل متكامل في علاقة المواد بعضها ببعض أو في ترابط محتوى المادة الواحدة، أو في علاقة المستويات الدراسية، وفي علاقة الأطوار والمراحل الدراسية بعضها ببعض أيضا. والتربية المدنية واحدة من المواد الدراسية التي تهتم أساسا بتتمية وترسيخ ثقافة المواطنة لدى التلاميذ، حيث ورد عن وزارة التربية الوطنية في الكتاب الصادر عن اللجنة الوطنية للمناهج للتعليم الابتدائي: " ترمي مادة التربية المدنية في مرحلة التعليم الابتدائي في إطار إعداد مواطن الغد إلى تحقيق غايات التربية على المواطنة في إطار تعلم السيران الديمقراطي في الحياة الاجتماعية وتكريس قيم بناء المواطنة "(اللجنة الوطنية للمناهج، 2016، ص197).

وإذا كانت غاية المناهج الدراسية عموما ومنهاج التربية المدنية خصوصا هي تكوين المواطن الصالح الذي يعتز بانتمائه لوطنه ويبدل الغالي والنفيس في سبيل رقي وازدهار هذا الوطن كما يبدل روحه في سبيل الدفاع عن جغرافيته والحفاظ على أمنه، فإن ما نراه من محاولات الهروب (الحرقه) والهجرة إلى الخارج من شبابنا، كأبسط مظهر من مظاهر الانفصال والاغتراب عن المجتمع تدفعنا وبالإحاح للتساؤل عن دور المدرسة الجزائرية في تعزيز وتجذير الانتماء للوطن. فهذه الحرقه لم تقتصر على فئة أمية من الشباب أو الفتيان، بل امتدت إلى مختلف الشرائح

المتعلمة وغير المتعلمة، ومن الفئات العمرية المختلفة، ومن الجنسين أيضا ! هذا فضلا عما أشير إليه من السلوكيات والأخلاقيات المنافية لقيمنا الوطنية والإسلامية.

وللوقوف على هذا الدور إيجابا أو سلبا، يحتاج الباحثون إلى إجراء دراسة معمقة لمختلف أركان العملية التعليمية التي يعد المنهاج الدراسي واحدا من أهمها، باعتباره السبب الرئيس في قيام العملية التعليمية ووجودها، هذا المنهاج الذي تجسده مختلف المواد الدراسية، والتي تعرف ترابطا وثيقا فيما بينها من خلال الكفاءات العرضية التي تربط بين مختلف المواد، ناهيك عن خاصية كل مادة في تنمية جانب محدد من جوانب شخصية المتعلم يمثله محتوى المادة.

والتربية المدنية كما ذكر من قبل تتجه تحديدا إلى التربية على المواطنة، مما يطرح التساؤل ابتداء من خلال واقع شباب اليوم عن دور هذه المادة الدراسية في تنمية قيم المواطنة في جميع المراحل التعليمية، ومراعاة للجهد والوقت والإمكانات يتوجه البحث هنا لمرحلة التعليم الابتدائي في هذه المادة، ذلك أن الأمر ذو علاقة بالمرحلة العمرية للطفل وعلاقتها بالتنشئة على القيم، حيث يبين عبد المجيد نشواتي في كتابه علم النفس التربوي أن الأحكام الأخلاقية للمستوى الأول - ما قبل التقليدي - تكون سائدة حتى السنة التاسعة من العمر، وتسود أحكام المستوى الثاني - التقليدي - من التاسعة وحتى الخامسة عشرة (نشواتي، 2005)، ومعلوم أن التعليم الابتدائي في الجزائر يبدأ من تمام السادسة من العمر حتى الثانية عشرة منه، وهي الفترة الغالبة من مرحلتي تعلم الأحكام الأخلاقية، إضافة إلى أن هذه المرحلة التعليمية ذات أهمية بالغة في وسم الفرد فيما بعد بالقيم والأخلاق التي مر عليها في المستويين الأول والثاني عندما كان تلميذا في الابتدائي.

هذا الذي جعل صاحب البحث يتوجه بالدراسة لمحتوى كتاب التربية المدنية تحديدا، من خلال تحليل محتواه في المدرسة الابتدائية، للوقوف على الدور الذي تؤديه المدرسة في تعميق ونشوء هذه الأزمة أو في عدم مسؤوليتها عن ذلك، وذلك بالتعرف على مقدار تمثيل هذا المحتوى لقيم المواطنة

الواردة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية، هذا القانون الذي صدر سنة 2008 والذي يعتبر المشروع الأساس في تبني الإصلاحات المنتهجة من وزارة التربية الوطنية سواء ما كان سنة 2010 من استشارة عامة للمشتغلين في الحقل التربوي خاصة الأساتذة في الميدان، أو ما اصطلح عليه من اعتماد المناهج المحسنة ابتداء من الموسم 2016/2017 في التعليم الابتدائي والمتوسط بداية بالطور الأول في كليهما (الأولى والثانية في الابتدائي، والأولى في المتوسط)، هذه المناهج المحسنة التي كان من أسباب اعتمادها هو افتقار التركيز في المناهج السابقة على إحدى مركبات الكفاءة الرئيسة في المقاربة بالكفاءات ألا وهي مركبة **المواقف والقيم** بزعم أن هذه المناهج الأخيرة تولى عناية خاصة بتمثل المواقف والقيم في تدريس جميع المواد.

2- الإشكالية:

لقد ميز الله سبحانه وتعالى الإنسان عن سائر المخلوقات بنعمة العقل، وجعل الموجودات في خدمته وأوكل له مهمة استخلافه عز وجل في الأرض بإقامة العدل من خلال مختلف التشريعات السماوية التي جاء بها الرسل والأنبياء، بل إن هناك من العقلاء من اعتمدوا على فطرتهم في بعض الحقب الزمنية لإيجاد نظم وقوانين تحكم علاقات الأفراد فيما بينهم في ظل غياب شريعة سماوية ما أو فقدانها كما في شرائع حمورابي الشهيرة (2342 – 2288 ق. م)، هذا التمييز منه سبحانه وتعالى جعل الإنسان على اختلاف العصور يعنى بالمحافظة على وجوده المتميز من خلال توريثه خصائص شخصيته لأبنائه في العصور البدائية، ثم انتقال الأمر إلى مفهوم تمايز القبائل عن بعضها بنقلها عاداتها وتقاليدها إلى أبناء القبيلة، وسن العقوبات في حق المخالفين والتي كانت تصل درجتها إلى الإعدام في بعض الأحيان حسب طبيعة المخالفة وتأثيرها في مكانة القبيلة بين القبائل الأخرى، وما زال مفهوم نقل الموروث الثقافي يتطور ويتطور إلى أن وصل حديثا إلى التربية الممارسة في شكل نظم تعليمية تعنى بها الدول والمجتمعات عناية خاصة، وتصرف لها

من ميزانيتها العامة ما يفوق باقي القطاعات، ذلك أنها الممر الذي لا بد وأن يسلكه كل مواطن ليتلقى فيه أيديولوجية الدولة وفلسفتها في تكوين مواطنيها من جميع جوانب الشخصية، بغية تحقيق ما يسمى بنموذج المواطن الصالح، الذي يختلف تفسيره من مجتمع إلى آخر حسب الخصوصية الثقافية لكل مجتمع بكل ما تحمله هذه الخصوصية من معنى.

ولقد عانى المجتمع الجزائري قديما وحديثا من محاولات طمس هويته جراء تعرضه للاحتلال من عدة دول سعت بكل ما أوتيت من قوة عسكرية وفكرية لتذويبه في ثقافتها، ولعل أشد هذه المحاولات وأكثرها وحشية وإمعانا وأطولها مدة هي محاولات الاحتلال الفرنسي الغاشم، الذي سعى على امتداد قرن واثنين وثلاثين عاما من الاحتلال إلى طمس الهوية الإسلامية والعربية للمجتمع الجزائري، من خلال محاربة اللغة العربية لسانا وكتابة، واعتماد اللغة الفرنسية لغة للتعليم والاستعمال الإداري، وتحويل المساجد إلى كنائس في صورة جلية لمحاربة الإسلام، والتضييق على ممارسات الشعائر الإسلامية في المجتمع، إلا أن هذه المحاولات لم تحقق أهدافها، فقد كان للكاتب السري، والزوايا القرآنية دور فاعل في الحفاظ على مقومات الهوية الجزائرية المتمثلة أساسا في العروبة والإسلام، بل ومن المفارقة العجيبة أن يخرج من عمق هذا التجهيل والظلم، جيل ولد في عهد الاحتلال الفرنسي، ولم يعرف نظاما حاكما غيره في الجزائر، ليتبنى الثورة النوفمبرية المباركة، والتي مكنت الشعب الجزائري من تحقيق استقلاله ونيل حريته، ليخرج إبان الاستقلال بنظام تربوي موروث عن الاحتلال، مانفك بعده المسؤولون الجزائريون عن محاولات إصلاحه وفق سيرورة مرحلية امتدت من سنة 1962 إلى يومنا هذا في ست مراحل آخرها هذه المرحلة التي تميزت بما يسمى باعتماد مناهج الجيل الثاني، أو ما يسمى بالمناهج المحسنة والتي ركزت على إدخال الطرائق النشطة في التدريس، والعمل على اعتماد الإدماج الجزئي والكلي في خطوة نحو

توظيف التعلّات في وضعيات إدماجية، تجعل للتعلّات معنى في حياة المتعلّم.(المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، 2005، ص ص 16 - 24).

كان الهدف من كل هذه المراحل هو تحسين وتطوير النظام التربوي للوصول إلى منظومة تربوية تكفل للدولة الجزائرية المستقلة المحافظة على خصوصية المجتمع الثقافية، وتضمن له استمرارية وجوده وتميزه من خلال تكوين وتربية ناشئة قادرة على خوض تحديات المستقبل ومعتزة بانتمائها لماض مجيد صنعه الأجداد.

إلا أن الحديث في الآونة الأخيرة وتحديدا من الإصلاحات المتبناة منذ سنة 2003، وانتهاء بالإصلاحات المتبناة من الموسم(2016/2017) أصبح يدور حول عجز المدرسة أو فشلها في المحافظة على القيم والأخلاق التي يتميز بها الفرد الجزائري، والتي كفلت له المحافظة على تميزه وعدم ذوبانه رغم محاولات الاحتلال الفرنسي المقصودة لتذويبه في المجتمع الفرنسي.

وهذا الحديث عن عجز المدرسة لا يتناول بالطبع هيكلها المادي، وإنما يتناول النظام التعليمي ومحتوياته المقدمة للتلاميذ كإحدى أهم مقومات النظام التربوي؛ والملاحظ أن المجتمع يلقي باللائمة على المدرسة الجزائرية عموما في هذا الذي نراه من انسلاخ الشباب عن القيم والأخلاق التي تميز بها الرعيّل الأول من أبناء هذا الوطن، لاعتقاد المجتمع أن المحتوى المقدم لأبنائنا لا يعمل على صنع التميز والاعتزاز بالقيم، والانتماء للوطن، بقدر ما يعمل على تقديم تعلّات تخدم الجانب المعرفي فقط - إن جازت هذه النسبة - ومثل هذا النقد الموجه للمدرسة من شأنه أن يسيء إلى ثاني مؤسسة في القدااسة بعد المسجد لدى المجتمع، والتي تعمل الدول عموما والجزائر خصوصا على جعلها صرحا متميزا بما تقدمه من تنمية لأبنائها في مختلف جوانب شخصيتهم حتى تضمن استمرار وجودها دولة متميزة بحب أبنائها واعتزازهم بانتمائهم لهذا الوطن هذا الاعتزاز

والشعور بالولاء والانتماء للوطن، وغيرها من قيم المواطنة الأخرى، يكفلها النظام التربوي بمنهاجه عموما، وتتخصص فيه التربية المدنية تحديدا.

وقد تناول مناهج التربية المدنية بالبحث باحثون جزائريون كثر، بغية التأكد من مدى تعزيز هذه المناهج لقيم المواطنة في المتعلمين، جاء ذلك من خلال دراسات متعددة منها مثلا **دراسة قنيفة نورة، وسليمي ابتهاج (2018)**، حيث توصلتا إلى أن تبني هذه الإصلاحات لم يكن قرارا أو اختيارا تربويا، وإنما هو قرار سياسي يفتقد للتأصيل التربوي، وتوصلتا إلى أن هناك نقصا في تناول المواضيع التي تخدم فعلا غرس وتنمية روح وقيم المواطنة كالمساواة والعدالة والمفاهيم المرتبطة بالديمقراطية، وتوصلتا أيضا إلى أن مقررات التربية المدنية لم تساهم في تعديل سلوك التلاميذ، ما يعني أنها ليست كافية لتكوين مواطن مشبع بالسلوكيات المدنية؛ وكذلك دراسة **بن فرج الله بختة (2018)** التي توصلت من خلالها إلى ضرورة قيام المدرسة الجزائرية بمسؤولياتها في غرس قيم المواطنة، باعتبارها (المدرسة) هي المشرب الأول لتفتح التلميذ على محيطه العام، من خلال ما تزوده به من مختلف القيم، التي تتيح له ولوج الحياة الاجتماعية والعملية، محصنا بما استفاده من تعليم رصين في هذا المجال؛ كما توصل **إبراهيم هياق (2016)** في دراسته إلى عدم توازن ظهور واجبات المواطنة مقابل الحقوق، فقد كانت نسبة الواجبات تمثل 18% فقط من مجموع المفاهيم الواردة في منهاج التربية المدنية؛ وخلصت **صوالح روبة (2015)** في دراستها إلى أن مستوى قيم المواطنة متوسط، وأوصت بضرورة توجيه مؤشرات المواطنة إلى سلوك عملي ممارس من قبل هيئة التدريس.

إن هذه الدراسات المذكورة على سبيل المثال وغيرها من الدراسات الأخرى، اهتمت بدراسة محتوى المواد الاجتماعية عموما والتربية المدنية خصوصا، على خلفية بروز ظاهرة ضعف قيم المواطنة لدى الأجيال الأخيرة، بما يوجب البحث عن أسباب هذه الظاهرة، وطبيعي أن ينصرف

الذهن أول ما ينصرف في هكذا مشكلة إلى المنهاج الدراسي الذي يمثل التطبيق العملي لفلسفة الدولة في تكوين المواطن الصالح من خلال نظامها التربوي، الذي يربى فيه الناشئة على مبادئ وقيم المواطنة؛ فهل يمكن أن يكون محتوى التربية المدنية المقدم لأبنائنا من ضمن العوامل في عناصر العملية التعليمية الذي أتى منه الخل؟

من هنا على الباحث عن الحقيقة أن يقف موقف المتجرد، ليتناول هذا المحتوى بالتحليل من حيث إيفاؤه لقيم المواطنة فيه حقها أم لا.

وهو ما جعل الباحث في هذه الأطروحة يتبنى دراسة محتوى كتاب التربية المدنية في التعليم الابتدائي بسنواته الخمسة وصفا وتحليلا، للوقوف على مدى تمثيلها لقيم المواطنة ومدى ترسيخها لهذه القيم في الناشئة.

ومن المهم أن يشار هنا إلى اختلاف هذه الدراسة مع ما سبق من الدراسات في هذا المجال من حيث إسناد هذه الدراسة لمحك القانون التوجيهي للتربية الوطنية الصادر في 2008/01/23 باعتبار هذا القانون أساس الإصلاحات المتبناة في المناهج المحسنة، أو ما يسمى بمناهج الجيل الثاني، إذ أن المرجعية القانونية لإصلاح النظام التربوي اعتمدت على جملة من الوثائق والنصوص المرجعية أهمها القانون التوجيهي للتربية الوطنية المشار إليه، إضافة إلى أن تنصيب مناهج السنة الخامسة في إطار المناهج المحسنة أو ما يعرف بمناهج الجيل الثاني لم يتم إلا في الموسم الدراسي 2020/2019 فقط، بما يعني جدة البحث في تناول هذا المحتوى، فلم تكتمل صورة المحتوى في التعليم الابتدائي لهذه المادة إلا في الموسم المذكور.

وسيسعى الباحث في هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية:

1- ما مدى استجابة قيم المواطنة المتضمنة في كتاب التربية المدنية للتعليم الابتدائي لقيم

المواطنة الواردة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية؟

2- هل الحجم الزمني لنشاط التربية المدنية في التعليم الابتدائي كفيل بترسيخ قيم المواطنة سلوكا تطبيقيا لدى المتعلمين؟

3- هل قيم المواطنة الواردة في كتاب التربية المدنية للتعليم الابتدائي يعنى بتقديمها معارف فقط، أم معارف وممارسات عملية؟

3- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

1- تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات في الجزائر للمناهج المحسنة (مناهج الجيل الثاني) على اعتبار أن تطبيق هذه المناهج شرع فيه في الموسم 2017/2016 على مستوى الطور الأول فقط في التعليم الابتدائي (الأولى والثانية الابتدائية)، ليتبع بتصويب مناهج الطور الثاني (الثالثة والرابعة الابتدائية) في الموسم 2018/2017، وكان يفترض بتصويب مناهج الطور الثالث (الخامسة الابتدائية) في الموسم 2019/2018 غير أنه تأخر موسما كاملا بدعوى مراجعة بعض النقائص فيما سبق من مناهج الطورين السابقين من جهة، والإعداد المحكم لمناهج هذا الطور باعتباره نهاية مرحلة التعليم الابتدائي من جهة أخرى، فلم يتم تصويب مناهج هذا الطور الأخير إلا في الموسم 2020/2019.

2- التأكيد على أهمية المواطنة في المناهج الدراسية كعنصر أساسي من العناصر الثقافية.

3- فتح المجال لدراسات أخرى في هذا المجال لتعميم دراسة مناهج بقية المواد الدراسية في الجزائر.

4- فتح المجال لدراسة مكونات أخرى من مكونات العملية التعليمية والتي ربما تكون من أسباب أزمة المواطنة.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- 1- إبراز قيم المواطنة الواردة في كتاب التربية المدنية للتعليم الابتدائي.
- 2- إبراز الانسجام من عدمه بين قيم المواطنة الواردة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية وتلك الواردة في كتاب التربية المدنية للتعليم الابتدائي.

5 - التعريف الإجرائي لمتغير الدراسة:

تأخذ المصطلحات والمفاهيم دلالتها من الإطار الموظفة فيه، فقد تعني الكلمة ذاتها معان عدة حسب السياق الذي وظفت فيه، من أجل هذا لابد من توضيح مدلول المتغير الوارد في البحث وتحديد المقصود منه في هذه الدراسة إجرائيا.

- قيم المواطنة في التعليم الابتدائي:

وتعني المعتقدات التي تحدد سلوك المتعلم في المرحلة الابتدائية نحو الدولة التي يعيش فيها وتتمثل في هذه الدراسة في القيم الثلاثة عشر (13) التي استخلصها الباحث من القانون التوجيهي للتربية الوطنية وهي: تعزيز الانتماء للشعب الجزائري/ المحافظة على الوحدة الوطنية/ الوعي بالهوية الوطنية/ احترام القانون/ التسامح واحترام الآخر/ احترام حقوق الإنسان والمرأة والطفل/ المساواة والعدالة الاجتماعية/ التضامن/ الحوار وقبول الرأي المخالف/ أهمية العلم والعمل/ الحرية/ تحمل المسؤولية/ احترام رموز ومؤسسات الدولة.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد:

من المهم جدا لأي باحث أن يقف على بعض الدراسات التي تناولت مشكلة بحثه أو بعض جوانبها حتى يتسنى له أن يبدأ مما انتهى إليه غيره، وأن يوضح مدى الاختلاف أو التشابه بين دراسته وبين ما سبقها من دراسات ليقدم الإضافة ربما، ويستند في التعليل إلى نتائج غيره اتفاقا أو مخالفة لما وجد في بحثه، على اعتبار تكامل البحوث في مجال تراكم الخبرة العلمية الناتجة عن إفادة الباحثين بعضهم من بعض، وستقسم الدراسات الواردة هنا تبعا لعلاقتها بموضوع الأطروحة إلى خمسة أقسام:

القسم الأول يتناول الدراسات التي استهدفت قيم المواطنة من خلال تحليل محتوى مناهج التربية المدنية؛ **القسم الثاني** يتناول الدراسات التي استهدفت قيم المواطنة من خلال تحليل محتوى مناهج المواد الاجتماعية؛ **القسم الثالث** يتناول الدراسات التي استهدفت قيم المواطنة من وجهة نظر هيئة التدريس؛ **القسم الرابع** يخص استهداف قيم المواطنة من وجهة نظر الطلبة؛ **القسم الخامس** يتعلق باستهداف قيم المواطنة بطرائق أخرى.

1- دراسات استهدفت قيم المواطنة من خلال تحليل محتوى مناهج التربية المدنية:

1-1- دراسة قنيفة نورة، وسليمي ابتهاج (2018):

هي دراسة جزائرية بعنوان " مدى مساهمة الكتاب المدرسي في التأسيس الفكري لقيم المواطنة لدى الطفل المتعلم - دراسة تحليلية لمضامين كتب التربية المدنية الجيل الثاني من [1 إلى 4] - " انطلقت الباحثتان من إشكالية اعتماد الجيل الثاني على أنه اعتماد سياسي أدى إلى ترجمة فكرية لاسيما أن مضامين الكتب التي تم إصلاحها عكست حالة من الارتجالية والعفوية والعبثية في

المضامين ولعل الأخطر- تضيف الباحثتان - أن الكثير من المحطات المعرفية للكتب جاءت بعيدة عن الواقع وغير مؤسسة تماما وغير منهجية، لاسيما كتاب التربية المدنية الخاص بالمستوى الابتدائي.

وهدفت الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الآتي: إلى أي مدى ساهمت كتب التربية المدنية للجيل الثاني في التأسيس الفكري والثقافي لقيم المواطنة؟

وباعتماد المنهج الوصفي بتحليل المحتوى، واستعمال كتاب التربية المدنية عينة في التحليل للسنوات من الأولى إلى الرابعة الابتدائية، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- مقررات التربية المدنية لم تساهم في تعديل سلوك التلاميذ، ما يعني أنها ليست كافية لتكوين مواطن مشبع بالسلوكيات المدنية.

- هناك نقص في تناول المواضيع التي تخدم فعلا غرس وتنمية روح وقيم المواطنة كالمساواة والعدالة والمفاهيم المرتبطة بالديمقراطية.

- الطريقة التي تدرس بها مادة التربية المدنية يجعل تحقيق الأهداف والغايات من تدريس هذه المادة لا يتم بالشكل الكافي.

- المواطنة هي نتاج تكامل أدوار مؤسسات المجتمع المدني، ولا يمكن أن تتحقق فقط بالاعتماد على مادة التربية المدنية.

و أوصت الدراسة بالآتي:

- إسناد مادة التربية المدنية لأستاذ متخصص، وجعلها من المواد الأساسية.

- ضرورة التركيز على معالم ورموز الدولة الجزائرية في مادة التربية المدنية، وتناول مختلف

المواضيع التي من شأنها غرس وتنمية روح المواطنة لدى المتعلم في المرحلة الابتدائية.

1-2- دراسة مصباح الهلي، وعبد الغني مخلوفي(2018):

والتي حملت عنوان " مدى تجسيد منهاج التربية المدنية في الطور الأول من التعليم الابتدائي لقيم المواطنة - المناهج الجديدة 17/16 - " وهي أيضا دراسة جزائرية، اعتمد فيها الباحثان المنهج الوصفي بتحليل المحتوى أو المضمون للإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما مدى احتواء الكتابين لقيم المواطنة؟
 - ما هي أهم القيم الواردة في الكتابين طبقا للقانون التوجيهي للتربية الوطنية؟
 - هل الحجم الزمني المخصص لهذه المادة كاف لإرساء سلوكيات المواطنة وتمثلها؟
 - هل تكفي المدرسة وحدها لترسيخ قيم المواطنة؟
- وتمثلت عينة الدراسة في مواضيع التربية المدنية المدرجة في كتابي التربية المدنية للطور الأول من التعليم الابتدائي (السنتان الأولى والثانية الابتدائيتين)، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:
- المواضيع المدرجة لا تمس العمق المتعلق بقيم المواطنة، وإنما هي مواضيع سطحية التناول، لا تعبر في كثير من الأحيان عناوينها عن غنى محتواها.
 - قلة المواضيع في السنة الأولى يدل على أن منهاج السنة الأولى في حاجة إلى الإثراء.
 - ضرورة الاهتمام بقيمتي الاعتزاز برموز الدولة والوعي بالهوية الوطنية باعتبارهما قيمتين تمثلان جوهر المواطنة.
 - الحجم الزمني المخصص للتربية المدنية غير كاف لغرس قيم المواطنة في شكل مركبة معرفية فضلا عن إرسائها مركبة قيمية سلوكية في مواقف عملية تتطلبها الحياة اليومية للتلميذ.
 - ضرورة تعاون مختلف مؤسسات المجتمع كالمسجد ودور الحضانة والجمعيات الثقافية وغيرها على غرس قيم المواطنة في الناشئة لأن المدرسة وحدها لا تسهم إلا بالقليل.

1-3- دراسة شافية غليط (2017):

جاءت دراستها الجزائرية بعنوان " دور المدرسة في ترسيخ قيم المواطنة (الحلم والممارسة) دراسة تحليلية لكتاب التربية المدنية (سنة خامسة ابتدائي)" طبعة (2010/2009)، وتمثلت إشكالية الدراسة في التساؤل العام الآتي: هل تساهم المناهج التعليمية لمادة التربية المدنية في ترسيخ قيم المواطنة لدى تلاميذ السنة الخامسة ابتدائي؟ لتتفرع عنه جملة من الأسئلة الفرعية:

- هل تضمن مناهج التربية المدنية للصف الخامس ابتدائي كفاءات تعليمية ترسخ مفهوم

المواطنة؟

- هل تساهم وسائل الإيضاح المستعملة في تجسيد قيم المواطنة في سلوكيات المتعلم؟

- ما هي المقومات التي تراها ضرورية لتفعيل عملية ترسيخ قيم المواطنة؟

وتمثل منهج الدراسة في المنهج الوصفي من خلال اتخاذ تحليل مضمون الكتاب المدرسي للتربية المدنية للسنة الخامسة عينة للدراسة، إضافة إلى تحليل نص مقابلات أجريت مع 10 معلمين وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يحتوي كتاب التربية المدنية للسنة الخامسة ابتدائي على محاور كبرى للمواطنة.

- جميع الوحدات التعليمية الواردة في المنهاج تحمل كفاءات تعليمية وقيما سامية تعمل على

تعزيز قيم المواطنة لدى المتعلم كما تعمل على تعزيزها بوسائل متنوعة (استعمال آية قرآنية أو حديث شريف أو صورة...).

- القيم التي تعكس المواطنة وتعززها موجودة بغزارة في كتاب التربية المدنية للسنة الخامسة

حيث تهدف المدرسة الجزائرية من تجسيد هذه القيم إلى تسليح المتعلم بها ليشب متشعبا بهذه القيم.

وأوصت الدراسة بضرورة:

- العمل على حسن توظيف المفاهيم السامية للمواطنة وما تعلق بها من معارف ومبادئ ومهارات.

- تفعيل الأنشطة الصفية واللاصفية بما يخدم غرس القيم في نفوس الأطفال.

- التنسيق بين مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتكامل فيما بينها من أجل ترسيخ المعلومات والخبرات المتعلمة.

وهنا يرى الباحث أن السؤال الأول من الأسئلة الفرعية في دراسة شافية غليط فيه بعض الضبابية في تناول فليس ثمة مناهج للتربية المدنية في الصف الواحد، وإنما هو منهاج واحد فقط كما أن الربط بين وسائل الإيضاح وتجسيد القيم سلوكيات فيه شيء من إعطاء الوسائل فوق حجمها، فما هي إلا معينات على توضيح الدرس وليس لها القدرة على أن تكون العامل الرئيس في تجسيد القيم سلوكيات ممارسة.

1-4- دراسة إبراهيم هياق(2016):

وهي أطروحة دكتوراه بعنوان " المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر - منهاج التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط أنموذجاً - " وتمثلت عينته في الكتاب المدرسي للتربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط، واعتمد المنهج الوصفي التحليلي باستخدام تحليل المحتوى وفق صنافه أعدها الباحث، وتوصلت دراسته إلى النتائج الآتية:

- ارتفاع معدل ظهور مفاهيم الحرية بمختلف مفاهيمها الفرعية من حرية التعبير، والتسامح والحوار وكذا ظهور مقبول لمفهوم الكرامة والعدالة هذا في منظومة الحقوق المدنية والسياسية مع تدني ظهور بعض المفاهيم مثل المساواة ونبذ العنف والحق في الحياة.

- في مجال الحقوق الاجتماعية فكان لحق الرعاية الصحية أعلى ظهور وبمعدل ظهور أقل ورد الحق في التعليم ومجانيته وإلزامية التعليم الأساسي وحق الملكية.

- في مجال المواطنة تصدر مفهوم احترام القانون النسبة الأعلى في الظهور، يليه مفهوم معرفة القانون مع تدني ظهور أداء الخدمة الوطنية وحب الوطن واحترام مؤسسات الدولة.
- عموماً بينت الدراسة عدم توازن في ظهور واجبات المواطنة مقابل الحقوق، حيث كانت نسبة واجبات المواطنة 18% فقط من مجموع المفاهيم الواردة في منهاج التربية المدنية مما يشكل في وعي المتلقي أهمية الحصول على الحقوق وإهمال القيام بالواجبات بما يعزز قيم التهاون والكسل والتواكل.

1-5- دراسة منصور أحمد عبد المنعم ومحمود السيد مراد (2012):

والتي حملت عنوان "تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية في ضوء مفهوم المواطنة بالمرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية" وهدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة مفهوم المواطنة وأبعاده ومكوناته والقيم المرتبطة به في محتوى كتاب التربية الاجتماعية والوطنية، والأنشطة المرتبطة بها في المرحلة الابتدائية بالمملكة، واستخدم الباحثان المنهج التحليلي وأسلوب تحليل المحتوى على عينة من كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصفوف الرابع والخامس والسادس ابتدائي، إضافة إلى تطبيق استبانة لمعرفة آراء المعلمين والموجهين، والبالغ عددهم 41 من المنطقة الوسطى بالمملكة، لتحديد أنشطة المواطنة في مرحلة التعليم الابتدائي، وتوصل الباحثان إلى النتائج والتوصيات الآتية:

- الأنشطة الصفية واللاصفية غير كافية لترسيخ مفاهيم المواطنة، وهي في حاجة إلى اهتمام أكثر من المسؤولين في وزارة التربية والتعليم السعودية، من أجل تعميم خطة لهذه الأنشطة تقوم بتنفيذها الإدارات التعليمية والمدارس التابعة لها.

- ثمة نقص في تكوين المعلمين يستوجب الحرص على تنفيذ دورات تدريبية لهم في طرق وأساليب تنمية المواطنة في نفوس التلاميذ، والتوعية بقضايا تنوع الثقافات وتداخلها والتفاهم بين الشعوب والدول.

- نقص التكامل بين مختلف كتب التربية الوطنية والاجتماعية في تنمية مفهوم المواطنة فلا بد من الاهتمام بالتتابع الأفقي والرأسي في الخبرات التعليمية التي تنمي مفهوم المواطنة في هذه الكتب.

- الهوية الإسلامية ليست بارزة بالشكل الكافي في الأنشطة المرتبطة بفكرة المواطنة وقيمتها والحاجة ماسة إلى دعمها في هذه الأنشطة.

1-6- دراسة زكي رمزي مرتجى، ومحمود محمد الرنتيسي(2011):

والتي كانت بعنوان " تقييم مناهج التربية المدنية للصفوف السابع والثامن والتاسع أساسي في ضوء قيم المواطنة " وهدفت الدراسة إلى تقييم مناهج الصفوف المذكورة وتحديد مدى توافر قيم المواطنة فيها وتطابقها مع الحالة الفلسطينية واعتمد الباحثان منهج تحليل المضمون للتعرف على دور محتوى الكتب في تنمية قيم المواطنة وبناء قائمة معيارية بقيم المواطنة المناسبة للحالة الفلسطينية، وخلصت الدراسة إلى الآتي:

- تدني وجود قيم المواطنة وعدم توازنها في التوزيع، حيث كانت حقوق الإنسان والقيم السياسية والمسؤولية الاجتماعية هي الأعلى، وبدرجة أقل قيم الوعي البيئي والوحدة الوطنية والانتماء والتسامح، والانفتاح على الثقافات الأخرى رغم أهميتها.

- أوصت الدراسة بضرورة التركيز على قيم الانتماء والوحدة الوطنية لما لها من أهمية في المحافظة على الهوية الفلسطينية في ظل الظروف التي يعيشها المواطن الفلسطيني.

وإنه لمن الغريب أن تجد في منهاج المواد الاجتماعية للفلسطينيين تدني وجود قيم المواطنة وفوق ذلك ظهور قيمة الوحدة الوطنية والانتماء بدرجة أقل ! مما يدعم وجهة نظر البحث الحالي في أن الاهتمام بدراسة محتوى هذه المواد ضرورة حتمية تقتضي الاستعجال، فضلا عن مركبات أخرى ذات الصلة.

1-7- دراسة العبد الكريم، والنصار(1426هـ):

بعنوان " التربية الوطنية في مدارس المملكة العربية السعودية "، حيث استخدم الباحثان منهج تحليل المحتوى الوصفي الظاهري لكتب التربية الوطنية في الصفوف الثلاثة للمرحلة المتوسطة في كل من المملكة وبريطانيا، وكانت أداة الدراسة : قائمة تحليل محتوى كتب التربية الوطنية.وتهدف الدراسة إلى الآتي:

- التحليل النوعي لمنهج التربية الوطنية في المرحلة المتوسطة في المملكة بهدف التعرف على الأسلوب الذي تناول به هذا المنهج أهداف ومحتوى التربية الوطنية.
- التحليل النوعي لمنهج التربية الوطنية في المرحلة المتوسطة في بريطانيا بهدف التعرف على الأسلوب الذي تناول به هذا المنهج أهداف ومحتوى التربية الوطنية.
- رصد نقاط الاتفاق والاختلاف بين المنهجين في الدولتين.
- بناء نموذج مقترح لتدريس التربية الوطنية في المرحلة المتوسطة في المملكة في ضوء التوجهات التربوية الحديثة.

ويشتمل النموذج على تحديد الأساس الفلسفي الذي تنطلق منه، ويشتمل منه الأهداف والمحتوى والأنشطة ويصاغ في ضوءه الأبعاد التي تنطلق من مفهومي: الوطنية والمواطنة، بعد دراسة المنهجين توصل الباحثان إلى بناء نموذج لمنهج التربية الوطنية في المملكة يقوم على بعدين رئيسيين هما: بعد المواطنة(السلوك)، وبعد الوطنية(الوجدان)، ويقترحان سلوك سبيل متوسط

بين البعدين بحيث تكون النتيجة تعزيز سلوك المواطنة مع رفع مستوى الوطنية، لتكوين طالب لا يكتفي بادعاء الوطنية فقط، وإنما يمارس سلوك المواطنة الذي يؤكد وجود الوطنية وينميها في الوقت نفسه فالعلاقة بين المواطنة والوطنية علاقة تأثير وتأثر، كما يشمل البعد (التربية للوطنية) مجالين هما:

- الانتماء للوطن والاعتزاز به وبمنجزاته (الجانب الحسي).
 - والاعتزاز بمنظومة القيم والأخلاق التي يقوم عليها الوطن (الجانب الفكري).
- ويشمل البعد الثاني (التربية للمواطنة) تعريف الطلاب على فئتين من السلوك: الحقوق، والواجبات وتزويدهم بالمهارات اللازمة لفهم ذلك السلوك والقيام به على خير وجه.

1-8- دراسة سميث، وفونتين، ومكلين (Alan Smith, Susan Fountain,

(Hugh Mclean)(2002):

وجاءت بعنوان " التربية المدنية في المدارس الابتدائية والثانوية في جمهورية صربيا "، وكانت الدراسة بالتعاون مع منظمتي اليونيسكو واليونيسيف، وهدفت الدراسة إلى النقاط الآتية:

- تقييم محتوى المناهج الدراسية للتربية المدنية في السنتين الأولى ابتدائي والأولى ثانوي.
- تقييم التدريب المقدم للمعلمين.
- تقييم أساليب التدريس والمواد المستخدمة.

واستخدم الباحثون منهج تحليل المحتوى والمنهج الوصفي مع إجراء مقابلات، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- المناهج الدراسية للتربية المدنية متناسبة مع أعمار التلاميذ.
- تحتاج مناهج التربية المدنية إلى إثرائها بقضايا مهمة في المجتمع الصربي، كالاختلاف الديني، والعرقية، وحقوق الأقليات، وتدريب التلاميذ على بناء علاقات جيدة مع الآخرين.

- استجابة المعلمين أثناء فترة التدريب كانت قوية.
- البحث عن تقويم التربية المدنية بطرائق أخرى غير التقويم الكمي المبني على الدرجات.
- وأوصت مجموعة البحث بالآتي:
- لا يجب إجبار التلاميذ على الاختيار بين التعليم الديني والتعليم المدني.
- البحث على كيفية تغيير التصور السائد لدى المعنيين بالتربية المدنية على أنها بديل عن التربية الدينية، بل يجب اعتبار التربية المدنية ضرورية للمجتمع.
- يجب على وزارة التربية أن تفكر في كيفية إدخال التربية المدنية والدينية في المستقبل بطريقة تحافظ على إمكانية الاختيار (مثل السماح للتلاميذ بالحضور لكلا المادتين إذا رغبوا في ذلك).

2- دراسات استهدفت قيم المواطنة من خلال تحليل محتوى مناهج المواد الاجتماعية:

2-1- دراسة بن فرج الله بختة (2018):

وعنونت بـ " دور المدرسة الجزائرية في تعزيز ثقافة المواطنة لدى المتعلمين - مرحلة التعليم الابتدائي نموذجاً - " واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي بتحليل المضمون على العينة المتمثلة في كتاب التربية الإسلامية وكتاب التربية المدنية لمرحلة التعليم الابتدائي، وهدفت الدراسة إلى المساهمة في معرفة دور المدرسة من خلال المقررات الدراسية في الابتدائي في تعزيز ثقافة المواطنة لدى التلاميذ من خلال غرس حب الوطن والولاء له فيهم، وكل ما يمكنه ترسيخ هذه الثقافة في شخصيتهم حتى يتسنى لهم تطبيقها في الحياة الاجتماعية فيما بعد.

(وإن كان إدراج السنة الخامسة في هذه الدراسة لا يتناسب وباقي السنوات ذلك أنه لم يتم

استعمال كتبها الموافقة لمناهج الجيل الثاني إلا في الموسم 20/19 فقط، كما أن الدراسة لم تشر

لكتاب التربية المدنية في السنة الخامسة أصلاً!) وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- لا تؤدي المدرسة الجزائرية دورها كما يجب في غرس قيم المواطنة لدى الناشئة من خلال

المحتوى الدراسي في الكتابين التربية الإسلامية، والتربية المدنية.

- ترتبط قيم المواطنة المقدمة في الكتابين في شكل تعلمات مرتبطة بحياة التلميذ المدرسية

دون ضمان استمرارها في منظومة التنمية الاجتماعية الشاملة للمتعلم.

- تحتاج محتويات الكتابين إلى الإثراء والانفتاح على التنوع الثقافي الوطني والعالمي.

وخلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات:

- مسؤولية المدرسة في غرس قيم المواطنة مسؤولة كبيرة، فهي التي تفتح عقل التلميذ على

محيطه العام، وتزوده بمختلف القيم التي تتيح له ولوج الحياة الاجتماعية والعملية محصنا بما

استفاده من المدرسة.

- المواطنة في المدرسة تعني ألا يكون التعليم مرتبطا بفترة التلمذة فحسب، ولكنه تعليم

مستمر يسمح بحق الاختيار وبحرية الاختلاف، حيث يكون المحرك الأساس لمنظومة التنمية

الاجتماعية الشاملة.

- التركيز على زيادة الوعي بالثقافات الأخرى في ظل ما أحدثته العولمة من تغيرات عميقة

في نظم التعليم الوطنية، وضرورة الاهتمام بالمعرفة والمهارات التي تجعل المجتمع قادرا على

المنافسة العالمية.

2-2- دراسة صوالح روبة (2015):

" قيم المواطنة في مناهج المواد الاجتماعية (تربية مدنية - تاريخ) للمرحلة الابتدائية " دراسة تحليلية لمناهج السنة الرابعة والخامسة نموذجا، وهي دراسة جزئية، اعتمدت الباحثة فيها على المنهج الوصفي بتحليل المحتوى، وتمثلت العينة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة الابتدائية وكتاب التاريخ للسنة الخامسة الابتدائية، وتوصلت إلى النتائج الآتية:

- مستوى قيم المواطنة في كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة الابتدائية متوسط، وكانت قيم

الحقوق وحماية البيئة والانتماء أكثر توافرا من قيم المشاركة وتحمل المسؤولية والواجبات.

- مستوى قيم المواطنة في كتاب التاريخ للسنة الخامسة متوسط مثله مثل كتاب التربية

المدنية للسنة الرابعة.

- أسبقية كتاب التاريخ في تنمية قيم المواطنة على كتاب التربية المدنية.

- انسجام الأوزان النسبية لقيم المواطنة في كتاب التربية المدنية خلافا لكتاب التاريخ.

وأوصت الباحثة ببعض المقترحات منها:

- تزويد الكتاب بقيم التفتح على العالم، وزيادة الحجم الساعي للتربية المدنية والتاريخ.

- توجيه مؤشرات المواطنة إلى سلوك عملي ممارس من قبل هيئة التدريس والتلاميذ.

- تحسين الكتب المدرسية الخاصة بالمواد الاجتماعية من حيث الشكل والمضمون بما

يتمشى مع الواقع الاجتماعي المعاصر وتغييراته.

- وضع هيكل مفاهيمي لتربية المواطنة بما يساعد على تحديد ما يناسب كل صف دراسي

وكل منهج دراسي وما يجب أن يتعلمه التلاميذ في كل صف دراسي.

وهنا يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت كتابين مختلفين لصفين دراسيين مختلفين ! مما يجعل

النتائج المتوصل إليها في غير انسجام يجلي واقع المادة تحديدا أو واقع المستوى، إذ أن الربط بين

المادتين في مستويين مختلفين ربط يفتر إلى المنطقية في الحكم على النتائج مترابطة؛ فلا يكفي كتاب واحد للحكم على المادة في المرحلة كلها ولا يكفي صف واحد للحكم على واقع المادة في صفوف المرحلة كلها.

2-3- دراسة سيف الإسلام محمد شوية (2009):

وكانت بعنوان "قيم المواطنة في المناهج المدرسية الجزائرية"، وهدفت إلى التعرف على قيم المواطنة في كتب التاريخ والتربية المدنية والمطالعة والتربية الإسلامية من السنة التاسعة الأساسية وكذا التعرف على اتجاهات هيئة التدريس نحو دور الكتب المشار إليها في ترسيخ قيم المواطنة لدى تلاميذ هذه السنة، وكانت عينة الدراسة من المدرسين 200 أستاذ من متوسطات ولاية عنابة مع اشتراط خبرة لا تقل عن 20 سنة، وزعت عليهم استبانة من 30 بنداً، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- طغيان جملة من القيم المعبرة عن الحقوق سواء كانت الحقوق السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية في محاولة لبناء التلميذ الواعي بكل حقوقه.
- نسبة قيم الواجبات إلى الحقوق ما يعادل الثلث، مما يؤثر سلباً على التلميذ، ويرسخ فيه فكرة أولوية الحق على الواجب، الأمر الذي من شأنه غرس روح الأنانية واللامبالاة بالآخر لدى الناشئة.
- تجانس عرض قيم المواطنة في كتاب التاريخ حيث عرضت على شكل ثنائيات توحى بالترابط العلائقي بينها (الحق/ الحرية) (الحق/ الواجب) (القانون/ الأحزاب)....
- يميل اتجاه هيئة التدريس إلى أن الكتاب المدرسي يرسخ في التلميذ قيم المواطنة عموماً.
- اتجاه هيئة التدريس نحو تنوع قيم المواطنة التي يرسخها الكتاب المدرسي في التلميذ اتجاه إيجابي على ترتيب في القيم بحيث تأتي القيم السياسية أولاً ثم الاجتماعية ثم الولاء للوطن.

- اتجاه هيئة التدريس نحو ترسيخ الكتاب المدرسي لقيم الواجبات ومشاعر العدل والإنصاف وفهم التعاون الدولي بين المجتمعات كان سلبيا.

3- دراسات استهدفت قيم المواطنة من وجهة نظر هيئة التدريس:

3-1- دراسة زقاوة أحمد (2015):

والتي عنونت بـ" دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة "، وهي دراسة جزائرية هدفت إلى الإجابة على السؤال الآتي:

ما مستوى دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة من وجهة نظر أساتذة التعليم المتوسط؟ وللإجابة على هذا السؤال صمم الباحث استبانة تحتوي أربعة محاور: دور الأستاذ، ودور البرنامج التعليمي ودور الأنشطة المدرسية، ودور المناخ المدرسي؛ في ضوء متغيرات هي: الجنس، والخبرة المهنية ومادة التدريس؛ وأهم ما توصلت إليه الدراسة الآتي:

- تحتل الأنشطة المدرسية المرتبة الأخيرة من حيث دورها في تنمية قيم المواطنة لدى التلميذ.

- مساهمة الأستاذ في تنمية قيم المواطنة تحتل المرتبة الأولى، لتأتي المحاور المتبقية بعدها على الترتيب الآتي: المناخ المدرسي، ثم البرنامج التعليمي، ثم الأنشطة المدرسية.

- دور المدرسة عموما متوسط في تنمية قيم المواطنة لدى التلميذ.

- يحتاج البرنامج التعليمي لمزيد من دعم المحتوى بقيم تعزز سلوك المواطنة لدى التلاميذ.

وأوصى الباحث بجملة من التدابير منها:

- إثراء المقررات الدراسية بقيم ترسخ مفهوم المواطنة مثل: قيم الولاء والالتزام، والمشاركة في

صنع القرار، والشعور بالانتماء...

- إكساب المتعلم قيم المواطنة من خلال التدريب على مهارات حياتية في إطار الشراكة والتنسيق بين المدرسة والمجتمع.

- إعطاء الأنشطة المدرسية أهمية كبيرة لتكون جزءا من اهتمامات التلاميذ والمجتمع بما يوازي أهمية المقررات المدرسية.

- إدراج محور خاص يتعلق بـ " التربية على المواطنة " في البرامج التعليمية، مع معالجة موضوع العولمة وتبيين تأثيرها على الهوية الوطنية.

وهنا يرى الباحث أن تسمية الأنشطة المدرسية باعتبار المغايرة عن المواد الدراسية تسمية غير صحيحة، فالمواد الدراسية هي أيضا أنشطة مدرسية، لكن الباحث عنى بها ما يسمى في الوسط المدرسي بالأنشطة اللاصفية، والدعوة إلى الاهتمام بها لا تغفلها المناهج الدراسية، وإنما الممارسة الميدانية من الأساتذة هي التي أخلت بفاعليتها من جهة، وإهمال المديرين مراقبتها وتفعيلها من جهة ثانية، إضافة لتقصير المفتشين في متابعتها من جهة ثالثة.

3-2- دراسة علي محمد نصار، ومحسن بن عبد الرحمن المحسن(1434هـ):

والتي كان عنوانها " تصور مقترح لتفعيل قيم المواطنة لدى الطلاب المعلمين في كليات التربية بالجامعات السعودية على ضوء التحديات المعاصرة " حيث هدفت هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف أهمها:

- عرض وتحليل بعض النماذج والخبرات العالمية في تفعيل قيم المواطنة في إعداد المعلم بكليات التربية واستخلاص الدروس المستفادة منها.

- التعرف على أهمية الأساليب والممارسات والأنشطة التربوية المقترحة الواجب أن تقوم بها كليات التربية في الجامعات السعودية لتفعيل قيم المواطنة لدى طلابها من وجهة نظر أعضاء هيئة

التدريس.

- التعرف على درجة توافر الأساليب والممارسات والأنشطة التربوية المقترحة لتفعيل قيم المواطنة في واقع إعداد المعلم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- تقديم تصور مقترح في صورة أبعاد وإجراءات وآليات ومتطلبات تنفيذ، يمكن بمقتضاها تفعيل قيم المواطنة لدى الطلاب المعلمين بكليات التربية في الجامعات السعودية.
- وتمثلت عينة الدراسة في أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بجامعة القصيم باستخدام المنهج الوصفي، حيث بلغت العينة 95 أستاذًا، وزعت عليهم استبانة ليتم استرداد 89 منها، وبعد التفرغ ودراسة النتائج توصلت الدراسة إلى الآتي:
- يمكن أن تقوم كليات التربية بتحمل مسؤولياتها في ترسيخ وتنمية قيم المواطنة لدى معلمي المستقبل من خلال تفعيل العناصر المكونة لمنظومة الإعداد مثل: المقررات الدراسية، والأنشطة الطلابية، وأعضاء هيئة التدريس، والإدارة الجامعية.
- يؤكد مفهوم المواطنة على مجموعة من القيم والمبادئ والاتجاهات التي تؤثر في شخصية المتعلم فتجعله إيجابيا، يدرك ماله من حقوق ويؤدي ما عليه من واجبات في المجتمع الذي يعيش فيه، ومن ثم المشاركة الفعالة للفرد في محيط مجتمعه ووطنه.
- اقتراح تصور تفعيل قيم المواطنة وفق مجموعة من الأبعاد هي: تطوير محتوى مقررات الإعداد وتفعيل أداء أعضاء هيئة التدريس، وتفعيل الأنشطة الطلابية، وتفعيل أداء الإدارة الجامعية.

3-3- دراسة عطية بن حامد بن نياح المالكي(1430هـ):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، وتحقيق أهداف التربية الوطنية من خلال التدريس، والتعرف على مدى توفر القيم الوطنية بتلك المقررات، والتعرف على دور المعلم في غرس وتنمية القيم الوطنية لدى التلاميذ

والتعرف على إسهامات تلك المقررات في تعديل سلوك التلاميذ؛ وقد أجريت الدراسة بمحافظة الليث بالمملكة العربية السعودية، وشملت العينة 85 معلما، وخلصت إلى النتائج الآتية:

- الموافقة بدرجة متوسطة على مدى تحقق أهداف التربية الوطنية من خلال تدريسها بالابتدائي.

- الموافقة بدرجة كبيرة على مدى توفر القيم الوطنية في مقررات التربية الوطنية بالابتدائي.

- الموافقة بدرجة متوسطة على مدى إسهام مقررات التربية الوطنية في تعديل سلوك تلاميذ المرحلة الابتدائية إيجابيا.

وهنا يرى الباحث أن هذه الدراسة تظهر موافقة كبيرة على غنى المحتويات بقيم المواطنة، غير أن إسهام هذه القيم في تعديل سلوك التلاميذ لم يكن متوافقا مع درجة توفرها في المقررات، مما يعني أن هناك أسبابا أخرى قد تكون وراء عدم ظهور الممارسة الفعلية للقيم سلوكيات ظاهرة.

3-4- دراسة معاذ نظمي بشير (2009):

وجاءت بعنوان " تحليل محتوى كتب التربية الوطنية وتقييمها للصفوف الخامس والسادس والسابع من وجهة نظر معلمي ومعلمات محافظات شمال الضفة الغربية "، واعتمد الباحث عينة المعلمين وفقا لمتغيرات: الخبرة المهنية، والقسم، وعدد مرات تدريس المادة، والمؤهل العلمي والجنس. وكان مجتمع الدراسة يتكون من 819 معلما تم بحث 246 منهم عينة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- درجة تحقيق المعايير والمحتوى والأنشطة كانت مرتفعة، لكن تنظيم المحتوى وطريقة عرضه نالت درجة متوسطة.

- لم تكن الفروق دالة إحصائيا بالنسبة لمتغيرات المؤهل العلمي والقسم والجنس وعدد مرات تدريس المادة، غير أنها كانت دالة بالنسبة لمتغير الخبرة المهنية.

وأوصى الباحث بما يأتي:

- إدراج أسئلة تسمح بإطلاق التفكير ضمن أسئلة وتمارين التربية الوطنية.
- البدء بمقدمة تتضمن تعريفات مضمون كل وحدة دراسية.
- إدراج قائمة بالأهداف التعليمية لكل وحدة في كتاب التربية الوطنية.
- إنهاء كل وحدة بملخص مناسب للأفكار الواردة فيها في كتاب التربية الوطنية.

3-5- دراسة فرج عمر عيوري (2005):

والتي كان عنوانها " دور المدرسة الأساسية في تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ "، أجريت الدراسة في الجمهورية العربية اليمنية، وكانت أداة الدراسة استبانة من ضمن محاورها قيم المواطنة: قيم الانتماء، وقيم الحقوق، وقيم الواجبات، وقيم المشاركة الاجتماعية. وخلصت الدراسة إلى:

- 1- تستطيع المدرسة القيام بدور فعال في مجال تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ من خلال:
 - دور المعلم في تنمية قيم المواطنة عن طريق القدوة الحسنة أمام تلاميذه.
 - المناهج والمقررات الدراسية خاصة تلك المعنية بالعلوم الإنسانية والاجتماعية واللغات يمكن أن يحتوي مضمونها على القيم التي يتضمنها مفهوم المواطنة وكيفية تنميتها.

2- للمدرسة دور فعال أيضا في تنمية وتعزيز الانتماء بأنواعه: الإسلامي، والوطني، والقومي.

4- دراسات استهدفت قيم المواطنة من وجهة نظر الطلبة:

4-1- دراسة أبو الفتوح بوهريرة (2015):

وهي أطروحة دكتوراه بعنوان " قيم المواطنة وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي " على عينة من طلاب جامعة محمد خيضر بسكرة عددها 470 طالبا من طلبة التدرج (ليسانس - ماستر) معتمدا على استبانة معدة لغرض الدراسة، وجاءت النتائج كالاتي:

- وجود علاقة ارتباطية بين قيمة الانتماء والمسؤولية الاجتماعية.
- وجود استجابة متوسطة حول بعض القضايا من مثل: السلوك الانتخابي والمشاركة في إحياء الأيام الوطنية، وتشجيع اقتناء المنتجات الوطنية وموضوع الهجرة.
- نضج مفهوم الالتزام بالواجبات لدى الطلبة الجامعيين والمتمثل في احترام الآخرين، والالتزام بالقوانين والأنظمة، والأمانة العلمية في البحث ...
- وجود علاقة ارتباطية موجبة بين التزام الطلبة لقيمة الحق وبين مسؤوليتهم الاجتماعية.
- وعي الطالب الجامعي لالتزامه لقيمة المشاركة الاجتماعية ضمن مجتمعه.

4-2- دراسة عبد الرحمن بن علي الغامدي (2010):

- بعنوان " قيم المواطنة لدى طلاب الثانوية وعلاقتها بالأمن القومي " وهدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين قيم المواطنة لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة وبين الأمن الفكري لديهم، وشملت الدراسة عينة عشوائية من طلاب السنة الثالثة ثانوي تعدادها 1000 طالب تم استرجاع 803 استبانة منها، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:
- وجود علاقة ارتباطية مرتفعة بين قيم المواطنة وقيم الأمن الفكري، مما يمكننا من دمج المفهومين معا.
 - ضعف تقدير الطلاب للممتلكات العامة فيما يخص عدم تبليغ الجهات المختصة بالمخالفات.
 - ضعف تعاون الطلاب في الاشتراك في الحملات الخاصة بمواجهة الأفكار المنحرفة التي تؤدي إلى الإخلال بمكتسبات الوطن.

4-3- دراسة لي (Li 2009):

وكان عنوانها " تعزيز المواطنة في تحول الصين من تعليم المواطنة للنخبة إلى تعليم العامة على مستوى التعليم الجامعي - تحليل لنتشئة الطلبة السياسية والمشاركة المدنية - " واشتملت عينة الدراسة على 12 جامعة صينية عام 2007، وتم استخدام مقياس (Gabriel Almond and Sidney Verba)، غابرييل ألموند وسيدني فيريا، لقياس مستوى الثقافة المدنية. وأظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات الطلبة نحو تربية المواطنة إيجابية، وأنها تخلق مواطنين صالحين، كما أوصت باستخدام طرائق معينة لتدريس المواطنة في مؤسسات التعليم العالي.

4-4- دراسة ماندل كارستن (Mandel Karsten 2003):

والمعنونة بـ " دراسة تأثير البرامج الدولية الجامعية على المواطنة النشطة - حالة الطلاب العملية - " حيث هدفت إلى التعرف على تأثير أنشطة وبرامج الجامعة الدولية بالمكسيك على تنشيط قيم المواطنة لدى الطلبة، وطبقت الدراسة على طلاب الجامعة الدولية بالمكسيك وكندا وتوصلت الدراسة إلى أن طريقة التعلم والبحث القائم على المشاركة المجتمعية والتدريب المستمر على التعامل مع قضايا المجتمع والتفاعل معها في تعلمهم داخل الجامعة يعمل على تدعيم قيم المواطنة لدى الطلاب، وكذلك وعي الطلاب وانغماسهم في التغيرات والتحويلات التي تحدث للمجتمع ساعدت في تعزيز قيم المواطنة.

5- دراسات استهدفت قيم المواطنة بطرائق أخرى:

5-1- دراسة زيوش سعيد ومداني مداني (2018):

والتي كانت بعنوان " ثقافة المواطنة وأثرها على الفرد الجزائري"، وهدفت الدراسة إلى إيجاد السبل الكفيلة بوضع خطط علمية ممنهجة تهدف إلى تقوية الانتماء للوطن، والحفاظ على الموروث

الحضاري الذي أعطى للجزائر مكانة بين مختلف الأمم، وركزت الدراسة على الإجابة على التساؤلات الآتية:

ما مفهوم المواطنة؟ وما هي الأسس التي تبنى عليها المواطنة؟ وما هي مجالات المواطنة؟ وما هي السبل الكفيلة بتدعيم روح المواطنة لدى المواطن؟

وفي سياق الإجابة على السؤال الأخير ركز الباحثان في عنصر آليات غرس روح المواطنة على جملة من العناصر منها:

استهداف الطبقة التعليمية، والتي عنيا بها إدراج مواد علمية تعنى بالوطن والمواطنة والفرد الصالح في المجتمع، إلى أن يقولوا: " فإن القائمين على مجال التربية مجبرون على وضع استراتيجية مدروسة للنهوض بالجيل الجديد، الذي يعاني من تأثيرات غريبة مست جوانب حياتية كثيرة، منها طريقة اللباس والكلام والأكل، ومختلف السلوكيات الأخرى" (زيوش، ومداني، 2018، ص 64).

5-2- دراسة بلعسلة فتيحة (2017):

والتي كان عنوانها " دور المدرسة الجزائرية في تنشئة الفرد على قيم المواطنة: قراءة تحليلية لبعض الدراسات " حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المدرسة الجزائرية في إرساء مبادئ المواطنة لدى الفرد، وكذا التعرف على أهم النتائج التي توصلت إليها مختلف الدراسات الجزائرية التي تناولت دور المدرسة في تنشئة الفرد على المواطنة، واكتشاف سبل وطرق تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ، والتعرف على القنوات التي عن طريقها يمكن للمدرس القيام بذلك، وشملت هذه الدراسة عينة من الدراسات الجزائرية وعددها 8 دراسات، أوصت من خلالها الباحثة بالآتي:

- على المدرسة الجزائرية من رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية أن تعمل على تعزيز قيم المواطنة، وتحقيق فهم مبادئ حقوق الأفراد، وتقدير واحترام النظام.

- العمل على معرفة قضايا الأمة المعاصرة، وفهم أهمية اعتماد المجتمعات على بعضها البعض، وفهم وسائل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، وذلك من خلال:
- تقديم مجموعة من النشاطات المتمثلة في بث المعلومات حول الواجبات الوطنية في جميع الدروس، ولجميع المراحل.
- دعوة التلاميذ للقراءة والتحليل، ومناقشة حالات وقصص حول الأفراد المرتبطين بالحياة المدنية في مجتمعاتهم في الماضي والحاضر.
- تحديد الواجبات التي تتطلب من الطلبة أن يشاركوا في النشاطات السياسية والاجتماعية خارج الصف الدراسي، مثل تنظيم الزيارات المختلفة، واللقاءات المتنوعة مع المسؤولين، وتنظيم برنامج أعمال تطوعية واجتماعية مختلفة لخدمة الوطن والمواطن.

5-3- دراسة كين أوزبورن (Ken Osborne 2000):

- والتي كان عنوانها " التربية من أجل المواطنة " وهدفت الدراسة إلى معرفة أهم مفاهيم المواطنة والتعليم من أجل المواطنة، وحقوق وواجبات المواطنة، وعناصر التربية المدنية المرتبطة بالمواطنة ومؤسسات تنمية المواطنة، وتطور وسائل الاتصال وآثارها على المواطنة...، وتوصل الباحث إلى:
- التعليم من أجل المواطنة اختفى منذ 1980، وأصبح التركيز على المواد العلمية الأخرى ويرى أنه من الضروري استعادة المواطنة لمكانتها في التعليم.
- وسائل الإعلام وتطورها أصبحت تهدد قيم المواطنة في المجتمعات، في ظل غياب رؤية واضحة للدولة لتنمية مفهوم المواطنة، وتعميقه لدى الأفراد.
- القطاع الخاص الذي بدأ يجتاح كل شيء من أجل تحقيق الأرباح، يهدد العديد من القيم التي تقوم عليها المواطنة.

6- مناقشة الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أن دراسات الباحثين في القسم الأول توصلت إلى أن المناهج التعليمية في التربية المدنية فيها بعض القصور في تنمية قيم المواطنة مرده إلى نقص المواضيع التي تخدم فعلا غرس وتنمية روح المواطنة لدى المتعلمين، إضافة لوجود اختلال في توازن توزيع القيم من حيث طغيان قيم على حساب أخرى دون تبرير يدعم أسبقية بعضها على البعض الآخر، وذلك في دراسة كل من: قنيفة نورة وسليمي ابتهاج (2018)، ومصباح الهلي وعبد الغني مخلوفي (2018)، وإبراهيم هياق (2016)، وأحمد عبد المنعم ومحمود السيد مراد (2012) وزكي رمزي مرتجى ومحمود محمد الرنتيسي (2010)، والعبد الكريم راشد بن حسين وصالح بن عبد العزيز النصار (1426هـ)، وسميث وفونتتين ومكلين (Alan Smith, Susan Fountain, Hugh Mclean (2002)؛ وخالفت نتائج دراسة شافية غليط (2017) ما توصلت إليه الدراسات المذكورة حيث وجدت من خلال تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للصف الخامس الابتدائي أن الكتاب غني بالقيم التي تعكس المواطنة وتعززها، وأن جميع الوحدات التعليمية في الكتاب تحمل كفاءات تعليمية وقيما سامية تعمل على تعزيز قيم المواطنة لدى المتعلم. غير أن التوصيات التي أوصت بها الدراسة لا تتناسب والنتائج المتوصل إليها، فقد أوصت الدراسة بالعمل على حسن توظيف المفاهيم السامية للمواطنة وما تعلق بها من معارف ومبادئ ومهارات وأوصت أيضا بتفعيل الأنشطة الصفية واللاصفية بما يخدم غرس القيم في نفوس الأطفال! فكيف توصي دراسة أثبتت وجود الكفاءات التعليمية والقيم السامية التي تعمل على تعزيز قيم المواطنة في جميع الوحدات التعليمية للكتاب بما ذكر في التوصيات؟ ذلك أن الكفاءة تعني تحويل المعارف تصرفات في مواقف الحياة لا بقاءها معارف صرفة تسترجع عند التقويم الكتابي أو الشفهي ولا تتجسد في المواقف والسلوكيات.

والنتيجة ذاتها في الدراسات الخاصة بتحليل محتوى مناهج المواد الاجتماعية كما في دراسة كل من: بن فرج الله بختة(2018)، وصالح روبة(2015)، و سيف الإسلام محمد شوية (2009).

وأما القسم الثالث فقد توصل أصحاب الدراسات فيه إلى نتائج عدة قد تتوافق وقد تختلف والسبب هو اختلاف طرائق تناول من حيث أدوات الدراسة أو العينة المستهدفة أو الأهداف، فنجد أن الدراسات قد توصلت إلى نتائج متنوعة حسب تصميم الاستبانة ومحاورها، والهدف المراد من الدراسة، كما في دراسة كل من: زقاوة أحمد(2015) وعلي عبد الرؤوف محمد نصار ومحسن بن عبد الرحمن المحسن(1434هـ)، وعطية بن حامد بن ذياب المالكي(1430هـ)، ومعاذ نظمي بشير(2009)، وعبوري(2005)، واتفقت على جملة من التوصيات أهمها:

- العمل على إثراء المقررات الدراسية بالقيم التي تعزز مفهوم المواطنة لدى المتعلمين كقيم الولاء والالتزام والشعور بالانتماء.
- العمل على إكساب المتعلمين قيم المواطنة من خلال التدريب على سلوكيات حياتية ومواقف معيشة في إطار التعاون بين المدرسة ومؤسسات المجتمع الأخرى.
- تفعيل قيم المواطنة من خلال الاعتماد على تفعيل أعضاء هيئة التدريس، وتفعيل الأنشطة اللاصفية.
- تنويع طرائق تدريس التربية الوطنية بما يكفل تحقيق أهدافها المسطرة في المنهاج.
- العمل على تمكين المدرسة من القيام بدورها في تنمية وتعزيز الانتماء بأنواعه: الإسلامي والوطني، والقومي.

أما الدراسات التي قام أصحابها باستخدام الاستبانات على طلبة الجامعة: دراسة أبو الفتوح بوهريرة(2015)، ودراسة لي(Li2009)، ودراسة ماندل كارستن(Mandel Karsten2003)، فقد توصلت إلى نتائج أهمها:

- نضج مفهوم الالتزام بالواجبات لدى الطلبة والمتمثل في احترام الآخرين، والالتزام بالقوانين

والأنظمة.

- اتجاهات الطلبة نحو تربية المواطنة إيجابية.

- وعي الطلاب وانغماسهم في التغييرات والتحولات الجارية في المجتمع ساهم في تعزيز قيم

المواطنة.

في حين توصل عبد الرحمن بن علي الغامدي(2010) في دراسته التي استخدم فيها الاستبانة

على طلبة الثانوية إلى ضعف تقدير الطلاب للممتلكات العامة، وضعف تعاونهم في الاشتراك في

الحملات الخاصة بمواجهة الأفكار المنحرفة التي تؤدي إلى الإخلال بمكتسبات الوطن؛ وهنا يتفق

واقع هؤلاء الطلبة مع الظاهرة المرصودة في البيئة الجزائرية من تدني مستوى قيم المواطنة في

الواقع المعيش لشبابنا الأمر الذي جعلنا نتقصى الأسباب في محتوى مناهج التربية المدنية لعله

أحد الأسباب وراء ذلك.

وفي القسم الذي تناول أصحابه دراسة قيم المواطنة بطرائق أخرى نجد أن دراسة زيوش سعيد

ومداني مداني(2018) ركزت على ضرورة وضع استراتيجيات مدروسة للنهوض بالجيل الجديد في

مواجهة التأثيرات الغربية التي مست جوانب مختلفة من حياته اليوم، وفي تحليل بلعسة

فتيحة(2017) للدراسات الثمانية التي اتخذتها عينة لدراستها توصلت إلى نتائج عدة من أهمها أن

ثمة قصور في المدرسة الجزائرية من رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية في تعزيز قيم المواطنة

وتحقيق فهم مبادئ حقوق الأفراد وتقدير واحترام النظام.

لتأتي دراسة كين أوزبورن(Ken Osborne2000) بنتائج خطيرة، بين فيها أن التعليم من أجل

المواطنة عموماً قد اختفى منذ 1980، وأنه من الضروري استعادة المواطنة لمكانتها في التعليم.

ومثل هذه النتيجة الأخيرة وإن كانت في دولة غربية - كندا - إلا أنها تتفق مع الواقع المشاهد في شبابنا اليوم من تقصيره الكبير في الالتزام بالواجبات التي يفرضها عليه انتماءه لوطنه واعتزازه بهذا الانتماء والسعي للمحافظة على المكتسبات المادية والمعنوية للأمة الجزائرية.

ملخص الفصل:

تم في هذا الفصل استعراض ثلاث وعشرين (23) دراسة سابقة، مثلت جزءا من التراكم المعرفي السابق لهذه الدراسة موضوع الأطروحة، في علاقة المناهج الدراسية بقيم المواطنة لدى الناشئة في إحدى عشرة (11) دراسة من ناحية، وفي استهداف قيم المواطنة من وجهة نظر الركنين الرئيسيين الآخرين في العملية التعليمية وهما المعلم والمتعلم في تسع (09) دراسات من ناحية أخرى، إضافة إلى دراسات أخرى استهدفت قيم المواطنة بطرائق أخرى في ثلاث (03) دراسات.

ومن خلال الوقوف على نتائج هذه الدراسات، وجدناها في عمومها تدعم توجه البحث في استهداف ظاهرة تدني التزام قيم المواطنة سلوكيا عمليا لدى الجيل الحالي بالدراسة، اعتمادا على بروز واضح لهذه الظاهرة في السنوات الأخيرة، ولا أدل على ذلك من عينة الدراسات السابقة هنا والتي حاول أصحابها بحث أسباب هذا التدني، إن من خلال تحليل محتوى المناهج الدراسية - وهو موضوع الدراسة الحالية- أو من خلال تحليل أهل الميدان أساتذة وطلبة، فضلا عن طرائق أخرى متنوعة.

الفصل الثالث

قيم المواطنة

الفصل الثالث: قيم المواطنة

تمهيد:

تسعى الدول والمجتمعات حفاظا على وجودها وتقردها إلى تكوين مواطنين ملتزمين بجملة من القيم، تتمثل إجمالاً في الحقوق والواجبات، لتتفرع عنها جملة أخرى من القيم، تعرف في أدبيات التربية بـقيم المواطنة، وتعني تحديد الواجبات المنوطة بالمواطن تجاه وطنه، مقابل ما يتمتع به من حقوق في هذا الوطن الذي يكفل له العيش الكريم.

وفي هذا الفصل سنتعرف إلى المواطنة ومتعلقاتها، وأهم قيم المواطنة الواجب توفرها في المواطن بصفة عامة، إضافة إلى أهم قيم المواطنة الواردة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية في الجزائر، باعتباره الموجه الرئيس للسياسة التربوية، والمحدد لمعالم تنشئة المواطن الجزائري الصالح وفق أيديولوجية ومبادئ الدولة الجزائرية.

1- مفهوم المواطنة لغة واصطلاحاً:

1-1- المواطنة لغة:

جاء في المنجد في اللغة والأعلام "وَطَنٌ يَطْنُ وَطْناً بِالْمَكَانِ: أَقَامَ بِهِ" "وَطَنٌ الْبَلَدُ اتَّخَذَهُ وَطْناً" "الوطنُ ج أوطان: منزل إقامة الإنسان وُلِدَ فِيهِ أَمْ لَمْ يُولَدْ"، "المواطن: الذي نشأ معك في وطن واحد، أو الذي يقيم معك فيه" (المنجد، 1991، ص906). وجاء في لسان العرب لابن منظور "الوطن: المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحلّه، والجمع أوطان و أوطنتُ الأرض ووطنتها توطينا واستوطنتها، أي اتخذتها موطناً" (ابن منظور، دت، ص451).

وفي المعاجم القديمة لا تجد للفظ مواطنة وجوداً، ذلك أن هذا المصطلح حديث النشأة لفظاً ودلالة عند العرب، باعتبار حياتهم المبنية سابقاً على الولاء للقبيلة في نطاقها الضيق للمواطنة، فقد

تحدث بين أبناء الأرض الواحدة حروب على أمتعه الأسباب (حرب داحس والغبراء)، على أساس التنازع بين القبيلتين ساكني الأرض الواحدة! لا لشيء إلا لأن مفهوم الولاء والانتماء تفرضه أعراف القبيلة وتقاليدها.

1-2- المواطنة اصطلاحاً:

يأتي مصطلح المواطنة Citizenship بدلالات مختلفة وفقاً للسياق الذي يستخدم فيه، وتبعاً لاختلاف الخلفية السياسية والثقافية والاجتماعية بين الدول، ففي بعضها هو مرادف للوطنية أي العلاقة بين المواطن والدولة، وفي دول أخرى يشير إلى الدور الاجتماعي للمواطن لتحقيق التعايش مع الآخرين، كما يشير إلى تحمل المسؤوليات مقابل التمتع بالحقوق. (European p11, Commission, 2005,

ويعرفها أبو المجد (2010، ص 13) بأنها علاقة بين الفرد والدولة، يحددها الدستور والقوانين المنبثقة عنه، وتتطلب المواطنة باعتبارها مفهوماً قانونياً شرطين أساسيين هما: الدولة الوطنية، وما يستتبع ذلك من إقامة مجتمع عصري، يقوم على إرادة العيش المشترك بين مواطنيه والشرط الثاني توفر نظام ديمقراطي، ركائزه الأساسية تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات العامة. وجاء في دائرة المعارف البريطانية بأن المواطنة "علاقة بين فرد ودولة، يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق - متبادلة - في تلك الدولة" (محمد عبد الغني، 2012، ص 75).

وورد في قاموس علم الاجتماع بأنها "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي ممثلاً في الدولة، من خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الثاني الحماية وتتحدد هذه العلاقة عن طريق أنظمة الحكم". (Raymond et autre, 2005, pp30-31).

من خلال ما سبق فالمواطنة تمثل مجموعة القيم والمبادئ والاتجاهات التي تؤثر في شخصية الفرد فتجعله إيجابياً، يدرك ماله من حقوق، ويؤدي واجباته في المجتمع الذي يعيش فيه. وهي تعني المشاركة الفعالة للفرد في موطنه الذي يسكن فيه، من خلال علاقته مع أفراد مجتمعه وتحت سلطة نظام الحكم في الدولة التي يعيش فيها هذا الفرد، وفقاً لقوانينها ودستورها المنظم لمختلف العلائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية و... في المجتمع.

2- تطور مصطلح المواطنة:

تعتبر اليونان مهد التربية لإعداد المواطن الصالح للمشاركة في حكم المجتمع والدفاع عنه وقد اختلفت النظرة إلى مفهوم المواطنة والهدف منها باختلاف العصور: فقد شهدت القرون الوسطى (476م - 1492م) سيطرة الكنيسة على كل معالم حياة الفرد، وصاحب ذلك سيطرة رجال الدين والإقطاعيين على مظاهر الحياة الاجتماعية المختلفة (دوقاني، 2017، ص38)؛ وفي القرن 17 كان الهدف منها في أمريكا خلق الروح القومية بين أفراد الشعب، والتأكيد على الالتزام بالقيم الديمقراطية والعدالة القومية، وفي إنجلترا كانت تعني علاقة الولاء الشخصي بين الملك والشعب (خميس، 2006، ص2).

وفي القرن الثامن عشر المسمى بعصر النهضة، والذي جاء على أنقاض سقوط هيمنة الكنيسة برزت ظاهرة التفكير الحر وحرية الرأي والنقد في كل المجالات، كما تميز هذا القرن أيضاً بظهور مفكرين من أمثال ميكيافيلي، وتوماس هوبز، وغيرهم، والذين قدموا أولى نماذج ومفاهيم المجتمع المدني، وكان لجون جاك روسو (1712م - 1778م) الأثر الكبير في الثورة الفرنسية سنة 1789م، التي ارتبطت ببناء الدولة وحقوق الإنسان وفكرة المواطنة (دوقاني، 2017، ص38).

كما شهد هذا القرن أيضاً - القرن 18 - أهم إعلانات في تلك الفترة وهما إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1779م، وإعلان حقوق الإنسان سنة 1789م بفرنسا بعيد الثورة الفرنسية.

وكان لنظرية العقد الاجتماعي لجون جاك روسو الأثر الكبير في بلورة مفهوم المواطنة وتطوره هذه النظرية التي يرى فيها أن الأفراد تعاقدوا جميعا فيما بينهم وبين الدولة، على أن يتنازل كل منهم على جزء من سيادته وحرية الدولة التي تتولى تنظيم العلاقات في المجتمع، على أن لا تتدخل الدولة في النشاط الإنساني إلا في وظائف الدفاع والأمن والقضاء، وليس من حقها ممارسة أي نشاط آخر (المالكي، 1430هـ، ص19).

ومنذ ذلك العهد برزت قيم وروابط أخرى لتحل محل الروابط التقليدية بين الأفراد، هذه الروابط والقيم تتمثل في الوطنية، والعالمية، والإنسانية، وكان النموذج الفرنسي نموذجا عالميا رائدا، مثلته الثلاثية الشهيرة في الثورة الفرنسية (مساواة، إخاء، حرية)، ليتم تبنيه على مستوى النظم السياسية العالمية مقرونا بفصل الدين عن الدولة، فارتبط مفهوم المواطنة بالعلمانية ارتباطا وثيقا؛ فلقد شهدت المواطنة نضالا عسيرا مريرا استمر زمنا طويلا إلى أن وصلت في دلالتها إلى حرية الفرد واستقلاله في اختياراته السياسية والاجتماعية، في ظل حفظ النظام العام للدولة (دوقاني، 2017، ص ص 40 - 41).

3- أبعاد المواطنة:

يشير نافع (2005، ص281) إلى أن للمواطنة مبادئ وأبعادا أساسية تتمثل في: حب الوطن والإحساس بالهوية القومية، وتمتع المواطن بالحقوق بحكم عضويته في المجتمع، مقابل الالتزام بواجبات معينة: كاحترام حقوق الآخرين، والدفاع عن الوطن، وقبول القيم الاجتماعية والإنسانية.

ويذكر السيد، وإسماعيل (2010، ص30) عدة أبعاد للمواطنة، هي:

- البعد الأخلاقي أو القيمي: ويعني قيم العدالة، والمساواة، والتسامح، والحرية، والشورى.

- البعد المعرفي الحضاري: ويشتمل على قيم احترام الخصوصية للهوية الثقافية والحضارية

للمجتمع.

- **البعد الاجتماعي:** ويعني به الكفاءة الاجتماعية في التعايش مع الآخرين، والعمل معهم.
- **البعد المهاري:** ويقصد به المهارات الفكرية، مثل القدرة على التفكير الناقد، والتحليل، وحل المشكلات.

- **البعد السياسي:** ويمثله إحساس الفرد بالانتماء إلى الوطن.
 - **البعد الاقتصادي:** ويعني إشباع الحاجات المادية الأساسية للفرد.
 - **البعد الثقافي:** ويتمثل في ما يوفره الوطن من حقوق تحافظ على الهوية الوطنية وتدعمها.
- ويجمل سعد(2006، ص ص368-410) أبعاد المواطنة الفعالة في النقاط الآتية:

1. **البعد المدني:** الحقوق الضرورية للفرد.
2. **البعد السياسي:** حق المشاركة في العمل السياسي.
3. **البعد الاجتماعي:** توفير الحد الأدنى من الرفاهية الاقتصادية، والأمن، وحق المشاركة في الحياة الاجتماعية، وحق العيش في حياة متحضرة تبعا للمستويات السائدة في المجتمع.

وينحو سكران(2010، ص162) منحى آخر في تحديد أبعاد المواطنة، حيث يجعلها مجملة في ثلاثة أبعاد هي:

1. **البعد الإنساني:** الذي يشتمل على مجموعة من القيم تتمثل في التسامح، والتعامل مع الآخر بذهنية أخوة المواطنة، وأخوة الإنسانية معا.
2. **البعد التنموي:** لتنمية الوعي السياسي للمواطن كإنسان مسؤول عن المشاركة في الحياة السياسية وتنمية حس النقد والبحث عن الحقيقة، ليكون الخيار عقلانيا.
3. **البعد العالمي:** والذي يعني الانفتاح، والاهتمام بمصادر الإنسان والكون، والثقافات المختلفة والعدل والسلام العالميين.

أما منهاج التربية المدنية في الجزائر، فقد هيكله واضعوه في ثلاثة ميادين، تمثل أبعاد المواطنة حيث خصوا كل ميدان أو بعد بملح تخرج نهائي من مرحلة التعليم الابتدائي كالآتي:

الجدول رقم(01):أبعاد المواطنة وملاحم التخرج من التعليم الابتدائي في منهاج التربية المدنية

الميدان	ملح التخرج من التعليم الابتدائي
الحياة الجماعية	يتعايش في وئام مع أقرانه ومحيطه، ويساهم في اقتراح حلول لمشكلات من محيطه المدرسي والاجتماعي القريب.
الحياة المدنية	يعبر عن تقبل الآخر، وتمسكه بالحوار البناء كأسلوب حضاري، بعد الكشف عن التنوع الثقافي في محيطه.
الحياة الديمقراطية والمؤسسات	يربط العلاقات بين مؤسسات الجمهورية ورموزها، التي تركز مبادئ الممارسة الديمقراطية.

نقلا عن كتاب مناهج التعليم الابتدائي(اللجنة الوطنية للمناهج، 2016، ص199)

والمقصود بالميادين في كتاب التربية المدنية هو المجالات التي يمارس فيها المتعلم الاتصال مع الآخرين باعتباره فردا من المجتمع يتفاعل مع الآخرين في ظل الدولة التي تحكم علاقاته مع الآخرين ومعها، وفق القوانين المنظمة للحياة في المجتمع، فهو يمارس حياة جماعية أو اجتماعية مع الآخرين، ويتعايش معهم مدنيا في ظل الاختلاف الموجود بين أفراد المجتمع الجزائري، ويتصل بمختلف مؤسسات الدولة في إطار وجوده في الدولة.

4- خصائص المواطنة:

يحدد كل من لاشين، والجمال(2010، ص185) - تبعا لأبعاد المواطنة السابقة - مجموعة من

الخصائص والصفات التي يتعين أن يتصف بها سلوك المواطنة، والمتمثلة في الآتي:

- وعي المواطن بثوابت ومتغيرات الثقافة السياسية.
- أن يكون ذا حس نقدي، مدركا للمشكلات التي تواجهها بلاده.
- أن يكون مهتما بمجريات الأحداث والتداعيات المرتبطة بها.

➤ أن يكون متفهماً للآخرين، ويبيدي احترامه للسلطة بما يعني الثقة بالذات، والقدرة على ضبط النفس، وتفعيل الحقوق والواجبات في سلوكه.

➤ أن يكون مهتماً بقضايا خدمة المجتمع والبيئة، وبأخلاقيات حقوق الإنسان وواجباته.

➤ أن يكون مدركاً لمعنى التسامح في العلاقات بين الأفراد، ومعنى السلام في التقاهم الدولي.

كما يرى فرج (2004، ص13) أنه يتعين على الفرد أن يتصف بمجموعة من الخصائص

ليكون مواطناً صالحاً منها:

▪ **مشاعر الإقدام:** بمعنى أن يتحلى المواطن بالشجاعة التي تمكنه من تقييم أداء من يتقلدون

الوظائف العامة وأن يشارك عن قناعة ورغبة في مناقشة القضايا العامة، وأن يكون له رأي ورؤية

في كل ما يجري بمعنى أن يمارس المواطن حرية التفكير، وحرية التعبير، وحرية الحركة والفعل.

▪ **مشاعر العدل:**

وهي المشاعر التي تمكن المواطن من أن يدرك ويتبين حقوق الآخرين، ويحترمها، ويقدرها، ومن ثم

لا يبالغ في حقوقه ومصالحه.

▪ **مشاعر التحضر والتسامح:**

وهي تلك التي تكون واضحة جلية فيما يصدر عن المواطن من قول أو فعل حيال كل المواقف

وعلى الخصوص في علاقته بالآخرين.

▪ **مشاعر التضامن والولاء:**

بمعنى أن يبدي المواطن أعلى درجات التأزر، والتآخي مع الآخرين، بما ينطوي عليه ذلك من

إحساس بالانتماء للوطن والمواطنين، فهو واحد منهم ومعهم ولهم.

ويرى المالكي(1430هـ، ص ص25 - 27) أن من خصائص المواطنة الآتي:

- المواطنة حاجة إنسانية ملحة(فردية واجتماعية): فالإنسان بطبعه كائن اجتماعي، لا

يستطيع العيش بمعزل عن الآخرين، بل يحتاج إلى من يؤانسه، ويبتئ إليه همومه، ويشاركه أفراحه وأحزانه.

- المواطنة عالمية إنسانية لكل البشر: فالمواطنة تتسامى عن العصبيات، والنعرات

والانتماء القبلي الضيق، وتجعل الجميع يتساوون في نظر القانون بمقدار التزامهم بالواجبات التي يفرضها انتماءهم للوطن، وينالون تبعاً لذلك ذات الحقوق.

- المواطنة شاملة لجميع مكونات المجتمع المدني: فالمواطنة الحقبة تتقاسم مع المجتمع

السياسي(الدولة) مكونات المجتمع المدني، التي من بينها المؤسسات الإنتاجية، والمؤسسات الدينية والتعليمية، والنوادي الثقافية والاجتماعية، حيث يشعر الفرد بمسؤوليته تجاه تلك المؤسسات، ودوره الفعال فيها.

- المواطنة متوازنة بين الفردية والجماعية: فهي تعترف بحق الفرد في الحياة، وحق الفرد

في حماية شرفه واعتباره، وفي حريته الشخصية، وفي حرمة حياته الخاصة عموماً، بل والحق في الحرية الدينية.

"وليس المواطنة ممارسة التضامن، والتعاطف، والتواطن بين الأفراد المكونين لمتحد واحد

فحسب وإنما هي الفعل المنشئ للحمة، وعلاقة قرابة وتعاطف تجعل الناس يتجاوزون ذواتهم

الخاصة وقراباتهم الجزئية والطبيعية، ويندمجون في وحدة نسميها جماعة وطنية" (غليون، 2004،

ص144). كما " أن المواطنة تقر بحقوق الإنسان، وحياته من منظور علاقته بالجماعة، فتقر له

الحق في المساواة في القيمة الإنسانية العامة، وفي حرية الرأي والتعبير، والملكية، والحق في

الضمان الاجتماعي... الخ" (الرشيدي، 2002، ص ص51-70).

5- مقومات (مكونات) المواطنة :

من خلال ما سبق من مفهوم المواطنة، وأبعادها، وخصائصها المختلفة، فإن لها مجموعة من المقومات الأساسية، التي يتعين توافرها للتمسك بسلوك المواطنة، وأي قصور في هذه المقومات أو في بعضها، سيؤثر على تمسك الأفراد بقيم ومبادئ المواطنة، وتتمثل هذه المقومات في الآتي:

5-1- الضبط الاجتماعي:

يعرف الضبط الاجتماعي بأنه سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة، لتربية الأفراد على الامتثال لقواعد المجتمع، ومعاييره، وقيمه، وهذه العملية موجودة منذ القدم في كافة المجتمعات البشرية لأنها عملية ملازمة لهذه المجتمعات، واستقرارها، واستمرارها؛ ويقع على عاتق الدولة أو السلطة القائمة هذا الضبط الاجتماعي، لتحقيق تماسك أفراد المجتمع من خلال التوازن بين ممارسة السلطة وتحقيق العدالة (جعيني، 2009، ص ص 287 - 288).

كما يتحقق الضبط الاجتماعي بالتزام الأفراد بالقيم والمعايير الاجتماعية السائدة، والحرص على التمسك بها، للمحافظة على الهوية المميزة للمجتمع الذي ينتمون إليه، وتتمثل أهمية هذا الضبط في مقدار التزام الدولة والزامها للمواطنين باحترام القوانين وتطبيقها دون تمييز، مقابل ما تقدمه من خدمات للمواطنين المنتمين إليها، إذ يتعين أن يلتزم كل مواطن باحترام قوانين المجتمع المسيرة لمختلف دواليب الحياة الاجتماعية، وأن لا انتهاون الدولة فيما يمكنه أن يقوض سلطتها في التزام قوانينها سواء فيما تعلق بالحياة الاجتماعية أو الحياة المدنية.

5-2- الانتماء :

الانتماء كمفهوم، ينتمي إلى المفاهيم النفسية الاجتماعية، ويعني شعورا داخليا يجعل المواطن يعمل بحماس للارتقاء بوطنه والدفاع عنه، أي أنه إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له

وأن يفخر الفرد بالوطن والدفاع عنه، والحرص على سلامته وكل رمزياته نشيدا وعلما ولغة وأعرافا، لدرجة التضحية في سبيله(سامر، 2011، ص78).

ويعرف الانتماء أيضا بأنه " النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين، بما يقتضيه هذا من الالتزام بمعايير وقواعد هذا الإطار، وبنصرته والدفاع عنه مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى " (نجلاء، 1999، ص57).

ويرى توماس هوبز T.Hobbs، ويورغن هابرماس J.Habermas، أن الانتماء يشكل قيمة مشتركة بين الأفراد، انطلاقا منها سيتحقق بناء شأن الجماعة، ولا يتمثل في شعور الوطنية المرتبط بالضرورة بالأمة بل يتجاوز ذلك إلى الارتباط بمؤسسات الدولة، وقيم اجتماعية معينة(ولد يب، 2012، ص102).

أي أن مسألة الانتماء للوطن ليست مجرد مفاهيم مجردة، وإنما هي في الأصل خبرة معاشة بين الوطن والمواطن، فعندما يستشعر المواطن من خلال خبرته أنه يعيش في ظل وطن يحميه ويدافع عنه وعن هويته، ويحقق له الحد الأدنى من الرعاية مع العدل والكفاية، في هذه الحالة تتكون وترسخ لديه قيم الانتماء لهذا الوطن(الكواري، 2004، ص93).

فالفرد لا ينتمي إلا لمجتمع يشعر فيه بالزمالة، ويحقق بين أفراده حاجاته ومطالبه، عن طريق علاقات تقوم على لغة مشتركة، وعادات وتقاليد مشتركة، وتراث ثقافي مشترك يصب في بوتقة واحدة، وهي خدمة المصلحة العامة للمجتمع والوطن ككل(عفيفي، 2003، ص33).

5-3- الولاء للوطن:

ويعني الولاء للوطن أن الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه تسمو عن العلاقات القبلية والعشائرية والحزبية، ولا خضوع فيها إلا لسيادة القانون، وأن هذه الرابطة لا تنحصر في مجرد الشعور بالانتماء وما يطبع ذلك من عواطف، وإنما تتجلى إلى جانب الارتباط الوجداني في إدراك واعتقاد

المواطن بأن هناك التزامات وواجبات نحو الوطن لا تتحقق المواطنة دون التقيد الطوعي بها. (توميد، 2012، ص54).

ولا تتبلور في الواقع صفة المواطن كفرد له حقوق وعليه واجبات، بمجرد توفر ترسانة من القوانين والمؤسسات، التي تتيح للمواطن التمتع بحقوقه، والدفاع عنها في مواجهة أي انتهاك واستردادها إذا سلبت منه؛ وإنما كذلك بتشبع هذا المواطن بقيم المواطنة وثقافة القانون، التي تعني أن الاحتكام إلى مقتضياته هو الوسيلة الوحيدة للتمتع بالحقوق وحمايتها من الخرق، وبالتالي لا مجال لاستعمال العلاقات الخاصة مع ذوي النفوذ، أو الاحتماء بمركز الفرد في القبيلة أو العشيرة وهي ظواهر مازالت حاضرة في الكثير من العقليات والسلوكيات داخل المجتمعات المتخلفة عموماً (جنكو، 2016، ص38).

ويعني الولاء للوطن شعور كل مواطن بأنه معني بخدمة الوطن، والعمل على تنميته والرفع من شأنه وحماية مقوماته الدينية، واللغوية، والثقافية، والحضارية، والشعور بالمسؤولية عن المشاركة في تحقيق النفع العام، والالتزام باحترام حقوق وحريات الآخرين، واحترام القوانين التي تنظم علاقات المواطنين فيما بينهم، وعلاقاتهم بمؤسسات الدولة والمجتمع، والمساهمة في حماية جمالية ونظافة المدينة، أو القرية التي يقيم بها، وحماية البيئة فيها، والمشاركة في النفقات الجماعية، والانخراط في الدفاع عن القضايا الوطنية والتضامن مع باقي المواطنين، والهيئات والمؤسسات الوطنية، في مواجهة الطوارئ والأخطار، التي قد تهدد الوطن في أي وقت، والاستعداد للتضحية من أجل حماية استقلال الوطن، والذود عن حياضه وضمان وحدته الترابية، والارتكاز في ذلك على مبدأ عام يفترض أن يربط بين مختلف فئات المواطنين وهو اعتبار المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار وأسمى من كل المصالح الذاتية الخاصة، والأغراض الفئوية الضيقة (الموسوي، 2012).

وللولاء عدة تعريفات: فيعرفه دريفر (Drever) بأنه اتجاه، أو عاطفة اهتمام وإخلاص شديد تجاه شخص، أو جماعة، أو رمز، أو واجب، أو قضية، والذي ينشأ من عاطفة حب، لكنه ينطوي أيضا على توحد الشخص مع الموضوع محل الاهتمام الذي يكن له الولاء (Drever, 1982, p160).

ويرى فليتشر (Fletcher) بأن الولاء للجماعة يعني تعلق، وتشبث الفرد بالجماعة، والإخلاص لها (Fletcher, 1993, pp32 – 33).

ويرى كل من فرج طه، وشاكر قنديل، وحسين عبد القادر، ومصطفى عبد الفتاح (2005، ص893) أن الولاء هو إخلاص وحب شديداً، يوجههما الفرد إلى موضوع معين كالوطن أو مذهب ديني، أو سياسي معين، أو زعيم، أو حزب بذاته، بحيث يضحي الفرد بمصالحه الخاصة من أجله، وقد تصل عاطفة الولاء هذه إلى حد أن يضحي الفرد بحياته ذاتها، بل وبِحياة أسرته أيضاً لصالح موضوع ولائه، أو دفاع عنه، أو الدعوة له، ويلاحظ أن الولاء عاطفة تلقائية وقناعة ذاتية، يتبناها الفرد قلبياً وعقلياً، دون أن تفرض عليه.

ويذكر كل من جرين (Green, 2007)، وفويست (Foust, 2012, p142) أن الولاء يعني الرغبة في التضحية الشخصية من أجل تقوية علاقة ما.

ويعرفه كلينج (Kleing, 2007) بأنه استعداد إرادي وعملي، يوجه وجدان الفرد في صورة أفعال لصالح موضوع الولاء.

ويذهب جوليمور (Jollimore, 2013, p52) إلى أن الولاء هو أن يكون لدى الفرد الرغبة في التضحية باهتماماته، والتي تصل إلى درجة التضحية بكل ما هو قريب من حياته، من أجل الشيء الذي يدين له بالولاء.

ويشير فضل عبد الصمد(2005، ص327) إلى أن الولاء للوطن يعني شعور الفرد بالحب والإخلاص، والالتزام الموجه نحو الوطن، بحيث يتضح ذلك في التضحية، والاعتزاز، والحماية والالتزام بالنظام والقوانين والمعايير الاجتماعية، والعمل على تطويرها إلى الأفضل.

وتذكر سعاد السبع، ومحمد خاقو(2007، ص103) أن الولاء للوطن يتمثل في حب الوطن ودعمه ونصرته ليكون وطن الأمن والرخاء، ووطن القوة والعلم، والولاء للوطن يعني البحث عن مصالح البشر الذين يعيشون على أرضه، والإخلاص في المحافظة على ثرواته وإمكانياته، وفدائه بالأرواح والأموال في حالة الاعتداء عليه، والولاء للوطن يعني محبة أهله ونصرتهم.

وتذهب سحر رشدان(2011، ص126) إلى أن الولاء للوطن يعني المشاعر والأحاسيس والسلوكيات الإيجابية للفرد تجاه وطنه، والتي تتمثل في الحب والبذل والعطاء والتضحية، وتحمل المسؤولية من أجل الوطن، والعمل على نصرته داخل وخارج حدود هذا الوطن.

5-3-1- مكونات الولاء للوطن:

يشيركل من باكمان(Backman, 1991, p3)، وفيجوروا، وهاردينج (Figueroa&Harding,

2003, p277) إلى أن الولاء عبارة عن تركيب نفسي سلوكي، يشتمل على بعدين هما: التعلق

النفسي Psychological Attachment، والأداء السلوكي Behavioural Consistency.

وترى عفاف عبد المعتمد(1993، ص152) أن مؤشرات الولاء تتمثل في الولاء كشعور وهو

حب الوطن، وكسلوك وهو التعبير عن هذا الحب.

ويرى عبد التواب عبد اللاه(1993، ص118) أن الولاء الحقيقي للوطن يكون عندما تتحول

مشاعر الحب والنصرة إلى أيديولوجية وطنية، وأنماط سلوكية إيجابية، تحقق الخير للوطن، سواء

على المستوى الوطني أو القومي، أي أن الولاء الوطني لا يرتبط بالالتصاق الجسدي للفرد بالوطن

بل يتعدى حدود الوطن، فيحب وطنه، ويسعى لرفعته في الداخل والخارج.

ويحدد فضل عبد الصمد (2005، ص363) مكونات الولاء الوطني في ثلاثة أبعاد هي: حب الوطن والإخلاص الوطني، والالتزام الوطني.

ويشير مصطفى مظلوم (2014، ص290) إلى أن مكونات الولاء للوطن تتمثل فيما يأتي:

1. **مكون وجداني:** ويتمثل في شعور الفرد بالحب الشديد تجاه وطنه.
2. **مكون عقلي (معرفي):** ويتمثل في إدراك الفرد للمفاهيم والقيم، التي تدعم ولاءه للوطن.
3. **مكون سلوكي:** ويتمثل في تعبير الفرد عن حبه لوطنه في سلوكيات تتضمن العطاء والبذل والتضحية لصالح الوطن.

5-3-2- العوامل المؤثرة في الولاء للوطن:

يقوى الولاء للوطن ويتحول إلى أنماط سلوكية تتجسد في الحب والعطاء والتضحية من أجل الوطن إذا كان المجتمع ديمقراطياً، يتيح للفرد الحرية، ويقدر ذكاهه، ويحترم إنسانيته، ويعدل في معاملته، ويحقق مصالحه وأمنه، أما إذا كانت الديمقراطية مزيفة، وغابت الحرية الحقيقية، والحياة الحرة الكريمة، وعاش الفرد في عالم الإحباط حببسا لقهر السلطة، واستبداد القوانين غير العادلة فإن ذلك سوف يؤدي إلى غياب ولاء الفرد لوطنه، وزعزعته، وضعف جذوره (مظلوم، 2014، ص291).

ويؤكد عصام زيدان (2001، ص385) أن الولاء للوطن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكل العوامل الآتية:

- إشباع الحاجات.
- تحقيق المساواة.
- العدالة.
- الرعاية والخدمات للأفراد.

5-4- الحقوق:

لممارسة مبدأ المواطنة على أرض الواقع لابد من توفير الحد الأدنى من الحقوق للمواطن حتى يكون للمواطنة معنى، ويتحقق بموجبها انتماء المواطن وولائه لوطنه، وتفاعله الإيجابي مع المواطنين، نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف، وارتفاع الروح الوطنية لديه عند أداء واجباته، أو الدفاع عن وطنه، ودفع الضرائب، والمساهمة في الحضارة الإنسانية(الكواري، 2001، ص39).

وتتمثل الحقوق الأساسية للمواطن فيما يأتي:

5-4-1- الحرية:

وتعني قدرة الفرد على الاختيار بين عدة أشياء، وحرية التصرف والعيش والسلوك حسب توجيه الإرادة العاقلة، دون الإضرار بالغير، أو دون الخضوع لأي ضغط، إلا ما تفرضه القوانين الضرورية وواجبات الحياة الاجتماعية(ناصر، 2011، ص112).

وللحق في الحرية جانبان: الجانب الأول هو الحرية العامة للعمل، والتي تعني حق كل إنسان بأن يتصرف كيفما يشاء، مادام ذلك ليس ممنوعاً حسب القانون أو العرف، أما الجانب الثاني فيشمل حريات خاصة ضرورية لصيانة كرامة الإنسان، ورفاهية المجتمع، كحرية التفكير والرأي وحرية النقد، والحريات التي تضمن حرية التعبير عن الرأي، وحرية العلم(روبير، 1983، ص ص 24-25).

5-4-2- العدالة:

لا تتحقق المواطنة إلا بتساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، ويعني ذلك التساوي أمام القانون في تحديد الحقوق والواجبات، والجزاء والثواب، وعدم احترام المساواة بين المواطنين يؤدي

إلى تهديد الاستقرار؛ فكل من يشعر بالحرمان دون وجه حق نظير ما يتمتع به غيره، يصبح متمردا على قيم المواطنة (غليون، 2006، ص14).

والعدالة أيضا هي المفهوم الذي مؤداه " أن الأفراد أمام القانون سواء، دون تمييز بينهم بسبب الأصل أو الجنس، أو الدين، أو اللغة، أو المركز الاجتماعي، في اكتساب الحقوق وممارستها والتحمل بالالتزامات وأدائها " (فؤاد، 2002، ص17).

5-4-3- تكافؤ الفرص:

إن الوطن الذي تتعدد أصول مواطنيه العرقية، وعقائدهم الدينية، وانتماءاتهم الثقافية والسياسية لا يمكن ضمان وحدته واستقراره إلا على أساس مبدأ المواطنة، الذي يرتكز على منظومة قانونية وسياسية واجتماعية، وأخلاقية متكاملة، والمساواة، وتكافؤ الفرص كمقوم رئيس للمواطنة يعني أنه لا مجال للتمييز بين المواطنين على أساس الجنس، أو اللون، أو الأصل العرقي، أو المعتقد الديني أو الفئات الفكرية أو الانتماء والنشاط السياسي، والنقابي والجمعي (أمين، 2010، ص53).

فالمواطنة التي تضمن حقوق الجميع، وتتيح لكل المواطنين القيام بواجباتهم، وتحمل المسؤوليات في وطنهم على أسس متكافئة، هي التي لا يكون اختلاف الفئات وصفاتها، وانتماءاتها سببا في جعل أي منها أكثر حظا من غيرها في الحصول على المكاسب والامتيازات؛ كما أنها لا تقوم على إلغاء الصفات والانتماءات، والمعتقدات، وغيرها من خصوصيات بعض الفئات، وإنما تحترمها وتتيح أمامها فرص المشاركة في إغناء الوطن وتنمية رصيده الثقافي، والحضاري، وفق ما هي عليه من خصوصيتها. وغاية مبدأ تكافؤ الفرص المساواة بين جميع المواطنين داخل المجتمع الذي تتناقض فيه المصالح والأغراض، فإنه لا بد من وجود ضمانات قانونية، وقضاء مستقل وعادل يتم اللجوء إليه من قبل كل من تعرضت حقوقه للمس أو الانتهاك (إيريك، 2006، ص38).

5-5- الواجبات:

تتضمن المواطنة الإحساس بالارتباط والولاء لمفهوم الدولة أو النظام، وتقوم على فكرة الانتماء والقيم المشتركة، وهو ما يعني أن المواطنة عضوية نشطة في المجتمع، ضمن إطار من الحقوق وكثير من الواجبات والمسؤوليات، التي يحددها المجتمع والقانون (قريش، 2008).

ويعود مرد تحديد الواجبات واختلافها من دولة لأخرى، لاختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة فترى بعض الدول أن الواجبات تبدأ من المشاركة السياسية في الدولة، وتشمل أيضا السلوك الحضاري وعدم خيانة الوطن، والحفاظ على الممتلكات العامة، واحترام النظام، والدفاع عن الوطن وعلى كل مواطن الالتزام بها حسب قدراته وإمكانياته، بينما يرى البعض الآخر أن المشاركة السياسية في الدولة هي مجمل الواجبات وأعلاها درجة (الحبيب، 2000، ص75).

وفي عموم الدراسات المتعلقة بالمواطنة، نجد أن واجبات المواطنة تقسم إلى قسمين، واجبات تفرضها الدولة، وواجبات يقوم بها المواطنون طواعية:

5-5-1- الواجبات الإلزامية (المفروضة من الدولة):

وهي المسؤوليات التي تلزم بها الدولة المواطنين مثل الضرائب، والخدمة العسكرية، والالتزام بالقوانين التي تفرضها الدولة ويشعرها ممثلو الشعب.

5-5-2- الواجبات الطوعية:

أما المسؤوليات الطوعية للمواطنين فتتمثل في المشاركة في تحسين الحياة السياسية والمدنية والنقد البناء للحياة السياسية، والعمل على تضييق الفجوة بين الواقع المعيش والغايات والآمال المرجوة (قنديل، 2008، ص106).

5-6- المشاركة في الحياة العامة:

لا يتجلى مبدأ المواطنة رغم كل ما ذكر من مقومات سابقة بمعناه الحقيقي، إلا إذا كانت هناك مشاركة فعلية للمواطنين في الحياة العامة، مما يتطلب توفر استعدادات حقيقية لدى كل المشاركين في الانتماء للوطن، وهذه الاستعدادات لا تتوفر إلا في حدود ضيقة في ظروف قمع الحريات ومصادرة الفكر المتحرر من التبعية والخنوع، وفي ظل الأنظمة التي تناهض العمل السياسي، الذي يحمل رؤية انتقادية، أو موقفا معارضا للحكام والسياسات المتبعة، ومثل هذه الظروف تعيشها البلدان العربية والإسلامية، مما أدى إلى انزواء كثير من الكفاءات، وبروز الفردانية، والابتعاد عن المشاركة في الحياة العامة، والنفور من العمل السياسي، وغير ذلك من الظواهر المناقضة للمواطنة، فهذه الأنظمة مسؤولة عن تقليص فرص المشاركة، ولا يتأتى نمو استعداد المواطنين للمشاركة في الحياة العامة إلا في ظل حرية الفكر والتعبير، وحرية الانتماء، والنشاط السياسي والنقابي، والجمعي (إيريك، 2006، ص 45).

ويرى الباحث أن الكلام عن المشاركة في الحياة العامة تعني أن الجميع متساوون أمام الفرص ذاتها في بلوغ مختلف مجالات الحياة العامة، إن في المجال الاقتصادي، أو الثقافي، أو السياسي أو الاجتماعي، أو غيرها من مختلف مجالات الحياة، حيث يكون الاعتبار للكفاءة وحدها لاعتلاء المناصب وبلوغ أعلى الدرجات، الأمر الذي من شأنه أن يتيح للمواطنين حرية الإبداع الفكري والفني والنشاط الثقافي والاجتماعي، وحرية إنشاء الأحزاب السياسية، والانخراط فيها، وإبداء الرأي حول السياسات المتبعة، ونقدها، واقتراح الحلول والبدائل دونما إحساس بالخوف، أو توجس من التبعات المترتبة على ذلك.

ولا بد هنا من الإشارة إلى الاختلاف بين الإشراك الذي مدلوله منح السلطة الفرصة للمواطنين على سبيل المن والتفضل، باعتبارها المهيم الوحيد على مختلف وجوه المشاركة في الحياة العامة

وبين المشاركة التي تعني توفر الفرص للانخراط التلقائي في مختلف مجالات الحياة العامة، على أساس تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات على اختلاف انتماءاتهم، ودرجاتهم، وطبقاتهم الاجتماعية.

5-7- الشورى والديمقراطية:

من حق كل مواطن في أي مجتمع أن يكون مكفولا ومحما في حرية الرأي، وتقريره، وفي الشورى " فهناك التزام أخلاقي بالانتماء للمجتمع، والامتنال لقوانينه، وفي نفس الوقت اعتراف الدولة بحق المواطنين، وحریتهم في التعبير عن آرائهم، وتقرير مصيرهم، وتحديد ما هو صالح لهم" (Long staff, 1998, p96).

وتحمل الديمقراطية في طياتها احتراماً لذاتية الفرد، وتمنحه فرصة الاستقلال، والأخذ بزمام المبادرة في تسيير دفة التفكير، وأن الديمقراطية تتضمن ما هو أكثر من شكل الحكم، إنها أولاً وقبل كل شيء نظام وأسلوب من الحياة المشتركة، ومن الخبرة المقترنة بالاتحاد، والتعاون، والتفاهم المشترك بين أفراد المجتمع (وين، دت، ص 105).

وتقابل الديمقراطية الشورى في الفلسفة الإسلامية، مع اختلاف في آليات التطبيق والاعتماد حيث أن الشورى والحرية في المجتمع المسلم تمثل نهجا تربويا وسلوكيا فرديا وجماعيا، تجسده أول ما تجسده الأسرة، في تربية أبنائها على الشورى، وتعضده المؤسسات المجتمعية المختلفة، انتهاء بشكل ونمط السلطة في المجتمع.

فالمجتمع المسلم في ظل احترام ثوابت العقيدة وأصولها ومقاصد التشريع، يكفل لكل مواطن حرية الرأي، ذلك أن المواطنين مسلوبو الشورى في قضايا وطنهم، ليسوا كاملي المواطنة في مجتمع مسيروا فيه غير مخيرين، وفقا لنظام لا يعتد بآرائهم واقتراحاتهم في تسيير شؤون حياتهم ومن ثمة فلا تستقيم المواطنة في غياب الديمقراطية والشورى، فهما ركنان رئيسان للمواطنة الفعالة.

6- قيم المواطنة :

6-1- مفهوم القيم:

لقد استخدم مفهوم القيم في مجالات متعددة، مما أدى إلى اختلاف معانيه ومفاهيمه حسب المجال المستخدم فيه، فقد استخدمه علماء الاقتصاد، والفلاسفة وعلماء النفس، وعلماء الاجتماع وعلماء الدين، وغيرهم، فيجعلون من القيمة بمعنى الأهمية، وأحيانا يعتبرونها معتقدات ومنهم من يراها أحكاما تفضيلية، تتضمن ما يجب على الناس فعله، وهناك من يعتبرها معايير توجه سلوك الناس وأفعالهم.

غير أن هذه الاختلافات تشترك في المضمون، وهو أن القيمة تدل على كل شيء يحمل في ذاته منفعة، أو وزنا، أو ثمنا، كما أنها تمثل مصطلحا تجريديا يطلق على الموضوعات التي يعدها الشخص مهمة، فهي جزء من التنظيم الذي يسيطر على سلوكنا، ويعكس حاجتنا، واهتماماتنا وأهدافنا، إضافة إلى أنها تعكس النظام الاجتماعي والثقافي الذي نعيش فيه (آل عبود، 2011، ص36).

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة إيراد بعض التعريفات للقيم للدلالة على الاختلاف المشار إليه أو التنوع المذكور، ومنها:

- ورد في المعجم الفلسفي (1982، ص122) الإشارة إلى المفهوم الفلسفي للقيم، فقد عرف القيمة بأنها " لفظ يطلق على كل ما هو جدير باهتمام المرء وعنايته، لاعتبارات سيكولوجية واقتصادية، وأخلاقية وجمالية " .

- كما أن التعريف الاجتماعي للقيم يعرف القيمة بأنها " هي التفضيلات الإنسانية والتصورات عما هو مرغوب فيه على مستوى أكثر عمومية، لذلك تشمل القيم كل الموضوعات

والظروف والمبادئ التي أصبحت ذات معنى خلال تجربة الإنسان الطويلة، إنها باختصار شديد الإطار المرجعي للسلوك الفردي " (الجوهري وآخرون، 1995، ص 169).

- وعرفها الكافي (2005، ص 18) بأنها إجمالاً " المثاليات التي تسود بين الأفراد، وتتغلغل في نفوسهم وتتوارثها الأجيال، وتدافع عنها قدر الإمكان ".

- كما تعرف أيضا بأنها " الخلق الحسن القويم، فهي مفهوم يتبناه الفرد لاعتقاد لديه بصحته عقليا ووجدانيا، وربما إيمانيا، فهي حالة عقلية ونفسية ووجدانية " (الغامدي، 2009، ص 28).

- ويرى الأنصاري بأن القيم هي كل الصفات ذات الأهمية البالغة للنواحي السيكولوجية أو الاجتماعية والأخلاقية، أو الجمالية، وتتصف بالصبغة الجماعية، وتعمل كموجهات للعقل والسلوك فالقيم هنا عبارة عن معايير، أو مقاييس تحدد ما هو المرغوب من الأمور، والحسن والسيئ، والجميل والقبيح، كما أنها ليست معايير وصفية فحسب، بل أحكام تقويمية (الأنصاري، 2006، ص 6).

- ويذكر عبد الله غانم بأن القيم تشير إلى تقويم ثقافي لما يجب أن يكون، كما أنها مبادئ تتعكس في كل جوانب أنماط حياة الناس، فتكون نظرة الفرد لنفسه وللعالم من حوله على أساس القيم السائدة يحدث ذلك حتى دون وعي منه، لأنه تعلم كيف يفكر، وكيف يتصرف على أساس قيم سبق أن خضعت للتقويم بواسطة الثقافة السائدة في المجتمع، وذلك خلال نموه وتربيته داخل الأسرة، والمدرسة والمؤسسات الدينية، وغيرها من المؤسسات الأخرى (آل عبود، 2011، ص 37).

مما سبق فإن القيم هي مجموعة من الاختيارات في حياة الفرد على المستوى العقدي، أو الثقافي أو الأخلاقي، أو الاجتماعي، تشكل لدى الفرد إطارا مرجعيا يحدد سلوكه وتفاعله مع البيئة التي يعيش فيها.

6-2- الفرق بين القيم وبعض المفاهيم (الاتجاهات، المعايير، الدوافع، الأيديولوجية):

كثيرا ما يشكل على بعض الباحثين ذلك التداخل بين مفهوم القيم، ومفاهيم المصطلحات المذكورة في العنوان، ولتجلية هذا الغموض والتداخل، نذكر فيما يأتي الفرق بين القيم وهذه المفاهيم:

6-2-1- القيم والاتجاهات:

- القيم أكثر رسوخا وثباتا، وأقل احتمالا للتغيير من الاتجاهات، وقد يعود ذلك إلى أن مستوى عقيدة الفرد بقيمه أعلى منه في اتجاهاته، وأن القيم أكثر أهمية في حياة الفرد والمجتمع (نشواتي، 2005، ص480).

- القيمة تقف معيارا ومحددا لغيرها من السلوك والاتجاه، فالاتجاه ينشأ في ظل القيم التي تتعالى على الأشياء والمواقف المحددة (الكافي، 2005، ص32).

- القيم تقوم بدور أساسي في تحقيق الذات، وتحقيق توافق الفرد، بينما الاتجاهات تقوم بها بدرجة أقل، لذلك تحتل القيم موقعا أكثر مركزية وأهمية من الاتجاهات في بناء شخصية الفرد (فهمي، 1999، ص98).

- القيم أعم وأشمل من حيث المضمون، وأقل من حيث العدد، حيث تقدر بالعشرات، بينما الاتجاهات، أو الميول أكثر عددا، حيث تقدر بالمئات والآلاف، فنجد أن قيمة معينة تشكل مجموعة من الاتجاهات، وتشكل فيما بينها علاقة قوية (خليفة، 1992، ص59).

- العلاقة بين القيم والاتجاهات ليست متسقة دائما، فقد تتضمن قيمة معينة اتجاهات متعارضة، فمثلا قيمة الإنجاز قد تعني للبعض أنها مبنية على التنافس في العمل مع الآخرين بينما يعني الإنجاز لآخر أنه يتم من خلال التعاون مع الآخرين (خليفة، 1992، ص52).

6-2-2- القيم والمعايير:

- القيم توجه السلوك من داخل الفرد، فهي شخصية، في حين أن المعايير مصدرها خارجي تتمثل في قواعد وضعت من الجماعة لسلوك، أو اتجاه معين.
- القيم ترشد سلوك الفرد لغايات نهائية في الحياة، بينما المعايير ترشد السلوك في مواقف نوعية محددة بالزمان، والمكان، والأشخاص.
- القيم ترتب السلوكيات المقبولة حسب أفضليتها، بينما المعايير تحدد ما هو مقبول من الجماعة وما هو غير مقبول في موقف معين (الكافي، 2005، ص30).

6-2-3- القيم والدوافع:

- " تختلف القيم عن الدوافع في أن القيم ليست مجرد ضغوط لتوجيه السلوك، ولكنها إضافة إلى ذلك تشتمل على التصور، أو المفهوم القائم خلف هذا السلوك، بإعطائه المعنى والتبرير الملائم "
- (خليفة، 1992، ص58).

6-2-4- القيم والأيدولوجية: يتمثل الاختلاف الرئيس بينهما في أن القيم أكثر ثباتا وتعمقا

- وانتشارا في نفوس الناس منذ القدم بينما الأيدولوجية سريعة التغيير، وحديثة المفهوم، حيث بدأت مع الثورة الفرنسية، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين قيم وتراث الأمة من ناحية، وبين مصالحها ومشاكلها الحاضرة وطموحاتها المستقبلية من ناحية أخرى (الكافي، 2005، ص ص 31-53).

6-3- أهمية القيم:

- للقيم أهمية كبيرة في الضبط الاجتماعي، وفي الحفاظ على الاتصال داخل المجتمع وفق سيرورة مطردة، تحفظ للمجتمع تماسكه، والتواصل بين أفراد الجيل الواحد وبين طبقات الأجيال المختلفة فيه.

وترى بثينة(2007، ص ص 24-25) أن أهمية القيم تتمثل فيما يأتي:

- تعمل القيم على تشكيل شخصية الفرد، وتوجيهه في الحياة، وتحديد أهدافه في إطار معياري صحيح، حيث تهيئ القيم للأفراد اختيارات معينة تحدد السلوك الصادر عنهم.
- تعمل القيم الدينية على حماية الفرد من الوقوع في الخطأ، والشهوات، والنزعات والانحراف، فهي تعمل كعامل وقائي.
- تلعب القيم دورا فعالا في التوافق النفسي والاجتماعي للأفراد، فهي تهدف إلى تعديل السلوك وكذلك تساعد القيم على التنبؤ بسلوك صاحبها، كما أنها تستخدم كمعيار للحكم على هذا السلوك.
- تمثل القيم القاعدة العامة للاتصال الجمعي، وهي المصدر الأساسي للتعبير الاجتماعي الدينامي كما أن القيم هي الرموز، أو صور المجتمع في عقول أفرادها، فهي الإطار المرجعي، وهي التي توصل الفعل الاجتماعي لغاياته، وأهدافه، كما أنها السياسات أو المعاني وراء الفعل الاجتماعي، فهي المدعمة للأنظمة الاجتماعية، وهي التي تحدد وتحفظ بالبناء الاجتماعي.
- تعمل القيم على ربط أجزاء الثقافة بعضها ببعض، فتربط العناصر المتعددة والنظم، حتى تبدو متناسقة، كما أنها تعمل على إعطاء هذه النظم أساسا عقليا يستقر في ذهن أعضاء المجتمع المنتمين إليه.
- تساعد القيم على مواجهة التغيرات التي تحدث في المجتمع بتحديد الاختيارات الصحيحة التي تسهل على الأفراد حياتهم، وتحفظ للمجتمع استقراره وكيانه في إطار موحد.

6-4- خصائص القيم:

تتميز القيم بجملة من الخصائص في ظل نسقها القيمي الشامل ومن أهمها:

- **الثبات والاستقرار:** فالقيم ثابتة مستقرة، وغير قابلة للتغير لحد ما، لارتباطها بثوابت المجتمع الثقافية وبناء المجتمع ونظمه، وهي جوانب تتميز بالثبات والاستقرار، وبطء التغير، فالقيم هنا قد لا تفرض قوانين رسمية لتنفيذها، وإنما يكفي لبقائها إيمان الجماعة بها ورضاها عنها فيصبح المجتمع قوة اجتماعية تحرس هذه القيم (آل عبود، 2011، ص56).

- **التلقائية:** فالقيم يصنعها المجتمع، وتكتسب من جيل لآخر، كما أن بعضها مكتسبة أو متجددة فالقيم بهذا المعنى لها صفة الموضوعية، كما هو الحال في الظواهر الاجتماعية الأخرى.

- **النسبية:** فالقيم حالة مفضلة تختلف من فرد لآخر، ومن مجتمع لآخر، ومن ثقافة لأخرى، كما أنها نسبية من حيث الزمان والمكان والأشخاص، فكل طرف من هذه الأطراف نسقه القيمي الخاص به وهو نسق يتأثر كثيرا بالظروف المحيطة، وقد جاءت هذه النسبية لأن القيم في الأساس قيم إنسانية شخصية، تتوقف على الاعتقاد، ورغم هذه النسبية فإن هناك قيما عامة مشتركة بين الأفراد على مر العصور، كقيم العدل والمساواة والحرية (الكافي، 2005، ص24).

- **العملية:** فهي سهلة التعلم والاستيعاب والاكتماب، كذلك سهلة التدريب، والتطبيق، فهي لا تكتسب حيويتها وقوتها إلا إذا انتقلت من الفكر والفهم، إلى العمل والتطبيق على أرض الواقع، مع تعهد بعضها بالتطوير (الغامدي، 2009، ص30).

- **العمومية:** فهي عبارة عن ظواهر اجتماعية، تتميز بالعموم والإلزام النسبي، لا سيما في المجتمعات الحضارية، في ظل الدولة الرشيدة، فهي عامة تشمل فئات كثيرة من المجتمع، على عكس القيم الفردية أو القيم الخاصة (فهمي، 1999، ص101).

- **الشمول:** فهي تشمل كافة جوانب شخصية الإنسان، العاطفية، والاجتماعية، والنفسية والبدنية، والعقلية، كما تشمل وتغطي شخصية المجتمع في جميع مجالاته، الأمنية، والاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والتعليمية، والتربوية(الغامدي، 2009، ص29).

- **الاقتداء:** تعد القدوة عاملا مؤثرا وهاما في ترسيخ القيم، وتطبيقها، وترجمتها على أرض الواقع، فإذا أحب الفرد شخصا معيناً ووثق به، فإنه يتأثر به، ويتبنى أفكاره، والقيم التي توجد عنده(دياب، 1980، ص27).

- **التوازن:** فمنظومة القيم متوازنة دون إفراط، أو تفريط، لتجنب أي خلل في توازن شخصية الفرد، أو المجتمع والأمة، كما أنها مواكبة للفطرة الإنسانية السليمة، فالقيم السوية في جوهرها تضمن السعادة للإنسان، وللأسرة والمجتمع، في تناسق مستمر فلا يطغى جانب على آخر(العاجز، والعمري، 1999، ص15).

- **الترشيد:** فقد تكون القيمة غير ملائمة في ظرف زمان ومكان محددين، فتستبدل بغيرها دون محاولة إلغائها، فالقيم جزء من التراث الاجتماعي، ومحاولة إلغائها أو القضاء عليها أمر مستحيل، لكن البقاء عليها مع تحييدها أمر ممكن(الكافي، 2005، ص28).

- **التطور والتفاعل:** فهي الموجه الأساس لسلوك الفرد والجماعة، فهي تطويرية لأنه كلما تمسك بها الفرد ارتقى وتطور، فثمة علاقة ارتباطية بين التمسك بالقيم، وقوة ومكانة الأمة بين الأمم الأخرى، مع تقبل الاستفادة من الإرث الإنساني في الثقافات الأخرى(الغامدي، 2009، ص30).

6-5- تصنيف القيم: هناك تصنيفات متعددة للقيم بين العلماء، ويعود هذا التنوع

لاختلاف الأساس المعتمد في التصنيف والمجالات التي تنطلق منها هذه القيم، وقد لخصها آل عبود(2011، ص ص54-55) في جدول نعرضه فيما يأتي:

الجدول رقم(02):أسس تصنيف القيم

م	أساس التصنيف	القيم
1	استخدم العالم لاسويل معيار (مدى أهمية القيم لدى الناس)	صنف القيم إلى قيم:(السيادة أو النفوذ، الغنى، العطف، المهارة، الاستقامة والاحترام، الحالة المعيشية الجيدة، الوعي)
2	استخدم العالم وايت معيار (محتوى موضوع القيمة أو مجالها والنشاط المرتبط بها)	قيم:(جسمية، اجتماعية، ذاتية، عملية، معرفية، ترويحية، قيم اللعب، قيم الأمن)
3	صنف لويس القيم على أساس (دورها من حيث هي غاية أو وسيلة)	أ- قيم الغاية، وهي التي ينظر إليها المجتمع باعتبارها غايات مهمة في ذاتها مثل الفضائل بأنواعها المختلفة كالأمانة. ب- قيم الوسيلة، وهي التي لا تعد هدفا لذاتها ولكنها مجرد وسائل لبلوغ غايات أخرى أهم، كالعامل من أجل بناء المستقبل والحياة الكريمة.
4	استخدمت دياب معيار (كمونها أو ظهورها ووضوحها)	أ- قيم ظاهرة وهي الواضحة، والتعبير عنها يكون بصراحة في المجتمع ب- قيم كامنة "ضمنية" وهي التي يستدل عليها من ملاحظة سلوك الناس
5	استخدم البعض مثل العالم كاندي معيار العمومية والخصوصية فردية "خاصة" أو عامة "اجتماعية"	أ- قيم عامة أو اجتماعية، وهي التي يعتنقها كل أفراد المجتمع ككل، مثل قيم المساواة، الحرية، والتعاون، والشورى، والقيم المرغوبة في المجتمع كالصدق والأمانة. ب- القيم الخاصة أو الفردية، وهي المتعلقة بجماعة أو فئة معينة داخل المجتمع الكبير فهي قيم خاصة بالفرد وليس بالضرورة أن يكون الفرد فيها مشابها للآخرين كالطموح والمثابرة
6	صنف البعض القيم باستخدام معيار (ديمومتها أو عدم ديمومتها)	أ- قيم عابرة مثل القيم المتعلقة بالموضة وغيرها. ب- قيم دائمة ومستمرة، وهي القيم الثابتة التي تتحدر من جيل إلى جيل، ويتمسك بها أفراد المجتمع عبر الزمن، وهي عادة تمس مقدسات المجتمع ودينه وضروريات الحياة.
7	استخدم العالم الألماني سبرانجر نفس المعيار الذي	صنف القيم إلى ست قيم وهي:(النظرية أو العقلانية كسرعة البديهة، والاقتصادية كالتنافس والإنتاج، والاجتماعية كالتطوع

والإيثار والانتماء، السياسية كالنفوذ والقوة، والدينية كالإيمان بالغيبيات والعبادات والجمالية كحب التشكيل والألوان)	استخدمه وايت في تصنيف القيم
أ- قيم ملزمة أو أمرية، وهي التي تمس كيان ومصصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء، من الناحية الاجتماعية والخلقية والعقائدية، تتسم بالقداسة كالفرائض والنواهي. ب- قيم تفضيلية، وهي التي ليست لها صفة القدسية، ولكن المجتمع يشجع عليها ولكنه لا يعاقب على تركها. ج- قيم مثالية، وهي التي تقع في قمة الغايات، ويحس الجميع باستحالة تحقيقها بصورة كاملة، ورغم ذلك فإن لها تأثيرا كبيرا في توجيه السلوك	8 تصنيف القيم حسب درجة إلزاميتها للأفراد والمجتمعات

6-6- مصادر القيم:

تتعدد مصادر القيم وتختلف من مجتمع لآخر ويمكن حصرها في المجتمع الإسلامي والعربي

فيما يأتي:

1- الدين الإسلامي:

تمثلا في مصادر التشريع الإسلامي الكتاب والسنة والإجماع والاجتهاد، وهذا المصدر هو الأساس للقيم في مجتمعاتنا، فالقيم المستمدة منه تعتي بالإنسان في جميع المجالات المادية والنفسية والوجدانية(العاجز، والعمري، 1999، ص7).

2- الفطرة والبيئة المحيطة:

فهناك كثير من القيم مازال الناس متمسكين بها، وكانت سائدة قبل الإسلام وهي قيم إيجابية كالنخوة والشجاعة، ومنع الظلم والعدوان، فهي تعود إلى الأفعال الخيرة في ذات الإنسان بصرف النظر عن الظروف المحيطة به(الأنصاري، 2006، ص8).

ولا شك أن الفطرة الإنسانية هي الباعث لوجود هذه القيم في أصل الإنسان وذاته، تغذي ذلك وتطوره البيئة المناسبة لممارسة هذه القيم الخيرة، وترسيخها، والدفاع عن بقائها، واستمراريتها.

3- التراث الإنساني العالمي:

فالعالم اليوم نتيجة تطور وسائل الاتصال أصبح من السهل انتقال القيم بين مختلف البيئات سواء القيم الإيجابية النافعة كالإنجاز، والمشاركة، والنظام، والتخطيط، أو السلبية الضارة كالاستقلال الذاتي المبني على تفكيك الروابط الاجتماعية.

4- التربية المنهجية:

فقد ظهرت على المستوى التربوي كثير من القيم ذات العلاقة بالدراسة المنهجية، وأغلبها نافع ومفيد إذا طبق تطبيقاً سليماً، منها: الاستدلال، والدقة، والتساؤل، والإبداع، والتنبؤ (الناشف، 1981، ص82).

كما يشير الغامدي (2009، ص27) إلى أن بعض المختصين يعتبرون مصادر القيم بشكل عام تتمثل فيما يأتي:

- جملة المعتقدات التي يعتقدها الفرد ويتبناها.
- التكوين الثقافي والتاريخي للفرد والمجتمع.
- الأعراف والتقاليد والعادات التي يتبناها المجتمع كمنظومة قيمية للجميع.
- الطاقة الكامنة في النفس (نفسياً، وعاطفياً، وعقدياً).

6-7- مكونات القيم:

تتكون القيم حسب كثير من الكتاب والباحثين من ثلاثة مستويات رئيسية:

- المكون المعرفي
- المكون الوجداني
- المكون السلوكي

وترتبط هذه المكونات المتحكمة بمناهج القيم وعملياتها ثلاثة معايير، هي على التوالي (الاختيار والتقدير، والفعل):

- **المكون المعرفي:** ومعياره (الاختيار)، أي انتقاء القيمة من بدائل مختلفة بحرية كاملة بحيث ينظر الفرد في عواقب انتقاء كل بديل، ويتحمل مسؤولية ذلك، وهذا يعني أن السلوك اللاإرادي لا يشكل اختياراً يرتبط بالقيم، ويعد الاختيار المستوى الأول في سلم الدرجات المؤدية إلى القيم ويتكون من ثلاث درجات أو خطوات متتالية هي:

- استكشاف البدائل الممكنة.

- النظر في عواقب كل بديل.

- الاختيار الحر.

- **المكون الوجداني:** ومعياره (التقدير)، الذي ينعكس في التعلق بالقيمة والاعتزاز بها والشعور بالسعادة لاختيارها، والرغبة في إعلانها على الملأ، ويعد التقدير المستوى الثاني في سلم الدرجات المؤدية إلى القيم، والمتكون من خطوتين متتاليتين هما:

- الشعور بالسعادة لاختيار القيمة.

- إعلان التمسك بالقيمة على الملأ.

- **المكون السلوكي:** ومعياره (الفعل)، ويشمل الممارسة الفعلية للقيمة، أو الممارسة على نحو يتسق مع القيمة المنتقاة، على أن تتكرر الممارسة بصورة مستمرة في أوضاع مختلفة كلما سنحت الفرصة لذلك، وتعد الممارسة المستوى الثالث في سلم الدرجات المؤدية إلى القيم والمتكون من خطوتين متتاليتين هما:

- ترجمة القيمة إلى ممارسة.

- بناء نمط قيمى معين (العاجز، والعمرى، 1999، ص7).

6-8- وظائف القيم:

تؤدي القيم في المجتمع دورا فعالا، ووظائف متعددة في ضبط السلوك وتوجيهه، وفي تطور ورقي المجتمعات، واستقرارها في جميع المجالات، وما تواجهه مجتمعات الدول النامية من تحديات مختلفة نتج عنها آثار سلبية على منظومة القيم فيها، من خلال تبدل المفاهيم لدى الأفراد تجاه منظومة القيم أصلا وكذا تدني أو غياب ممارسة قيم المواطنة من البعض تجاه وطنه، مما جعل هذه المجتمعات تعيش أزمة مواطنة لدى مواطنيها.

ويتضح ذلك جليا من خلال تغير المفاهيم القيمية للفرد على مستواه الشخصي، أو على مستوى الدول والأمم، سيما في عصر الفضاء المفتوح والتقنية الهائلة المتجددة، فقد تبدلت قيم التعاون والتمازج إلى الإقصاء والانفراد، ومن التعاون والتراكم الحضاري الإنساني إلى التصارع والتدافع ومن احترام الآخر إلى العمل على تذييبه ودمجه في ثقافة الطرف الأقوى(الغامدي، 2009، ص25).

هذا التغير والتبدل في المفاهيم القيمية انعكس سلبا على المجتمعات، خاصة المجتمعات النامية، في شق المواطنة ممثلة في الانتماء، والولاء، والسلوك الحضاري تجاه الوطن ومؤسساته وممتلكاته، وكان لهذا التبدل آثاره الوخيمة على وجود الدول أصلا، مثلما هو حاصل في كثير من الدول العربية؛ لأجل هذا كله فإن عناية الدول بتفعيل وظائف القيم وتوفير المناخ المناسب لممارستها يهدف إلى المحافظة أساسا على هذه القيم التي تكفل بقاء الدولة وتطورها واستمرارها في ظل منظومة قيمية تميزها عن غيرها من الدول على مستوى الفرد، أو المجتمع، وتتمثل هذه الوظائف فيما يأتي:

- وظائف القيم على مستوى الفرد: تؤدي القيم وظائف عدة على مستوى الفرد باعتبارها

العامل الرئيس في تحديد وتوجيه وضبط سلوكه في جميع مناحي الحياة، وذلك من خلال:

1- تشكل القيم المصدر الأساسي لما يصدر عن الإنسان من مشاعر وأحاسيس وأفكار وطموحات وأمان، ومن ثم تترجم لأقوال وأفعال، فهي تميزه عن غيره من الناس (الغامدي، 2009، ص26).

2- تعمل القيم على وقاية الفرد من الانحراف، وتحقيق الرقابة الذاتية للإنسان في جميع أنشطته أينما كان تواجهه، وأيا كان نشاطه، بشكل يمنع من الإخلال بالأمن والسلامة العامة أو الإضرار بالمصلحة العامة للوطن والمجتمع.

3- تسهم القيم في تشكيل وبناء حياة الفرد، وتكوين الأفكار والمبادئ والمفاهيم، التي يستطيع الفرد أن يقبلها ويستوعبها نحو القضايا المختلفة مثل: القضايا السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، والأمنية (عقل، 2001، ص70-71).

4- تعطي القيم حافزا للإنسان من أجل إشباع حاجاته الأساسية وتحقيق ذاته ومكانته في المجتمع، فالقيم هي التي تعطي للأشياء وزنها وأهميتها، وتشكل دافعا حيويا للسلوك الإنساني (فهيم، 1999، ص106).

5- تمثل القيم الأساس المحرك لسلوك الإنسان، لأن القيم الإيجابية إذا غابت أو تضاربت في النفوس، فإن الإنسان يغترب عن ذاته، ويفقد دوافعه للعمل، وتقل إنتاجيته، ويضطرب فكره وسلوكه، فبقدر تمكن القيمة الإيجابية من نفس الإنسان تكون قوة تمسكه بها، والعكس صحيح كما أن لكل سلوك مرتكزا عقديا يقوم عليه (الغامدي، 2009، ص27).

- وظائف القيم على مستوى المجتمع:

1- تشكل القيم مفاهيم ومعتقدات مشتركة، تسهم في بناء نظام اجتماعي أخلاقي، يوفر حياة مستقرة وعادلة وكريمة (نشواتي، 2005، ص483).

2- القيم إجمالاً تكون باعثة على السلوك الخلاق القويم، كما أنها واعدة دائماً إلى غد أفضل، فالحضارات والأمم الآمنة المستقرة لا تقوم إلا على العقيدة، والقيم، والمثل، والأخلاق قبل كل شيء (الكافي، 2005، ص14).

3- القيم تحفظ للمجتمع تماسكه وقوته، كما تحدد له أهدافه ومثله العليا، ومبادئه الثابتة التي تضمن انتظام حياة الأفراد والجماعات في سلام وأمان (الغامدي، 2009، ص29).

4- تؤدي القيم دوراً هاماً على مستوى الإنسانية، فهي تدعو إلى التعاون والمشاركة، ونبذ التمييز العنصري، سواء على مستوى الأفراد أو الشعوب والدول، فالتعصب بأنواعه مدخل للفتن وعدم الاستقرار، مما يؤدي إلى الإخلال بالتنمية بمفهومها الشامل (عقل، 2001، ص73).

5- تعمل القيم على ضبط السلوك والفكر، وترشيد الثقافة المتعددة، كما تعمل على استثمار أعمال وسلوك الإنسان، وسائر موارد وطاقات الوطن، وتوجيهها نحو التنمية الشاملة، التي تخدم الجميع على مبدأ العدل والمساواة (الغامدي، 2009، ص29).

6- تعد القيم معياراً للتمييز بين السلوك المقبول، والسلوك غير المقبول، فهي تعزز السلوك الإيجابي، وتقاوم السلوك السلبي، كما أنها مستمرة عبر العصور، فهي بهذا تحافظ على هوية المجتمعات والأمم (عقل، 2001، ص73).

7- تشكل القيم المصدر الأساسي الذي يحفظ للدول والأمم قوتها ونقاءها وقدرتها على الاستمرار، فهي التي تحمي البنيان الاجتماعي للأمة في حالات الأخطار والأزمات، كما أنها القوة التي تحتضن مصادر القوى الأخرى للأمم عبر التاريخ، وهي القوة العلمية والاقتصادية والعسكرية، فتصبح هي الأداة الرئيسة لتحقيق بقية القوى الأخرى (الغامدي، 2009، ص29).

8- تمثل القيم إطاراً مرجعياً يحدد طريقة التعامل بين أعضاء المجتمع في إرساء قواعد تطوير، وضبط، وتنظيم المجتمع في جميع المجالات (دياب، 1980، ص151).

9- القيم الفاضلة لدى الشعوب تقوم على أسس عامة، من أهمها العدالة الاجتماعية والمساواة وسيادة القانون، مما يدفع الإنسان إلى أن ينشط في الحياة، ويتقن العمل باعتباره سلوكاً حضارياً وخدمة اجتماعية، يجب أداؤها بأمانة، ليزدهر الوطن، ويرقى المجتمع الذي هو جزء منه (آل عبود، 2011، ص49).

10- تحت القيم الإيجابية على التضامن، والمشاركة المجتمعية، والابتكار، والتطوير لما يخدم الصالح العام وبناء الأوطان، فكل ضرر يلحق بأي جزء من ذلك البناء، إنما يعني تحطيماً لقيم وعوامل الوحدة، بل هو تحطيم لأهم ركيزة من ركائز بناء الأمم والأوطان، وهو الإنسان (آل عبود، 2011، ص50).

11- القيم تمثل رموز أو صور المجتمع في عقول الآخرين، فهي تعبر عن ذاتية الشعوب وأخلاقها، وقراءة مدى تطورها وقوتها أمام الأمم الأخرى في جميع المجالات، الأمر الذي يكون له الأثر البالغ في تعامل الدول والشعوب مع بعضها البعض، كما أنها تساعد في عمليات التقييم والمقارنة حول ما إذا كان طرف ما على حق، وذا كفاية مثل الآخرين أم لا (الحسنية، 2005، ص8).

12- تعد منظومة القيم من أهم مقومات المواطنة في الدولة الرشيدة، كما أنها من سمات المجتمعات المتطورة ومصدراً للسلوك الحضاري، كونها المعيار المحدد للحقوق والواجبات، بل هي المحرك الرئيس للوصول إلى ترجمة المواطنة على أرض الواقع، ومن ثم فإن تطور المجتمع واستقراره يتوقف على مدى ممارسة قيم المواطنة الكاملة من قبل جميع شرائح وفئات المجتمع (دسوقي، 2000، ص11).

من كل ما سبق فإن القيم عموماً عامل مهم في أي مجتمع من المجتمعات، وما فشل الدول وعجزها عن تحقيق أهدافها إلا لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار تفعيل قيم المواطنة خاصة لدى أفراد

شعبها ولعل اليابان تؤخذ مثلا هنا في جهودها في تعزيز واستثمار النسق القيمي لشعبها بعد خراب الحرب العالمية الثانية، هذه الجهود التي نجحت بها نجاحا مميذا في استعادة مكانتها في الإنتاج والمنافسة العالمية والريادة فيها، وكل ذلك في أقل من أربعين عاما، مع محافظتها بفخر واعتزاز على قيمها وثقافتها الأصيلة، من خلال استثمار قيم المواطنة لدى شعبها في تقديم مصلحة الوطن أولا، والعمل على رقيه وازدهاره واستقراره في جميع الظروف والأحوال (آل عبود، 2011، ص ص50-51).

ويشير سرحان (2002، ص115) إلى أن القيم لا تؤدي وظائفها إلا عندما تتوفر لها المقومات والظروف الملائمة، التي تسهم في تأصيلها وتعميقها، ومن ثم ممارستها واقعا معيشا لا شعارا مرفوعا فقط، ويتوقف تحقيق ذلك على عاملين هما:

1- قدرة الحكومة الرشيدة على مد جسور الثقة بينها وبين الجماهير في جميع المجالات المختلفة في مناخ يسوده الأمن، والاستقرار، والتطور، إضافة إلى مدى اهتمامها برفاهية المواطنين وحل مشكلاتهم.

2- طبيعة القيم والمبادئ الاجتماعية التي تقوم عليها حياة الأفراد، وعلاقة بعضهم ببعض وعلاقتهم بالدولة وأجهزتها المختلفة.

6-9- أنواع قيم المواطنة:

حدد تقرير للاتحاد الأوروبي عددا من قيم المواطنة التي ينبغي تنميتها لدى الطلاب، من خلال إكسابهم المعارف، أو المواقف، أو تطوير المهارات في المجالات الآتية: الوعي بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والمدنية، واحترام وصون البيئة، وحل النزاعات، وحقوق ومسؤوليات المواطنين، والمشاركة في تطوير المجتمع المحلي، واكتساب مهارات التفكير النقدي والمستقل

والمشاركة الإيجابية في الحياة المدرسية، ومكافحة العنصرية وكرهية الأجانب، والقدرة على المشاركة السياسية في المستقبل (European Commission, 2012, p34).

وحدد أبو النور قيم المواطنة في الآتي:

- **قيمة المساواة:** والتي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حق التعليم، والعمل، والجنسية والمعاملة المتساوية أمام القانون، والاحتكام للقانون لحل المنازعات.

- **قيمة الحرية:** والتي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد، وممارسة الشعائر الدينية وحرية التنقل داخل الوطن، وحرية التعبير، وحرية تأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، وحرية المشاركة في المؤتمرات واللقاءات ذات الطابع الاجتماعي والسياسي.

- **قيمة المشاركة:** والتي تتضمن العديد من الحقوق مثل حق المشاركة في كافة مناشط المجتمع والمشاركة في أحداث المجتمع.

- **القيم الأخلاقية:** وتتضمن هذه القيم تمثل الأخلاق الحميدة عند التعامل مع الآخرين وظهور هذه الأخلاق في سلوكيات تدعم المواطنة.

- **قيمة التسامح:** وتتضمن التسامح مع الآخرين والتقرب منهم.

- **الانتماء:** وهو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه والحرص على سلامته، وهذا الانتماء لا يتعارض مع الانتماء للأسرة والدين، بل تتسجم هذه الانتماءات مع بعضها بعضاً.

- **قيمة احترام الملكية العامة:** وتتمثل في المحافظة على المال العام، واحترام الصالح العام وتقديمه على الصالح الخاص.

- **قيمة حب الوحدة الوطنية:** وتتمثل في حب كل فئات المجتمع بمختلف انتماءاتهم دون تعصب.

- **قيمة المسؤولية الاجتماعية:** وتتضمن العديد من الواجبات مثل واجبات دفع الضرائب وتأدية الخدمة العسكرية، واحترام حرية وخصوصية الآخرين (أبو النور، 2008، ص ص 66-67).
 وحدد تقرير اللجنة الدولية للتربية للفرن الحادي والعشرين مجموعة من القيم يرى أنها تشكل مكونات المواطنة، ويدعو التقرير إلى تيسير اكتسابها وهي: الوعي بالحقوق الإنسانية، والمسؤولية الاجتماعية، وقيم الإنصاف الاجتماعي، والمشاركة السياسية، ومراعاة الفروق الثقافية والتعددية والتسامح وروح التطوع، وتقديم الرعاية والتعاون، والميل إلى المغامرة المحسوبة، والابتكارية والتعبير عن الرأي، والالتزام بحماية البيئة (ديلور، وآخرون، 1998، ص 306).

وحدد مرتجى قيم المواطنة في الآتي:

- **الانتماء:** حاجة أساسية في أعماق الفرد، وقيم مكتسبة تتضمن ديناميات نشطة ومتشابهة يتفاعل فيها الفرد مع البيئة التي يعيش فيها، وتدفعه إلى الدخول في إطار اجتماعي فكري معين تتمثل في الانتساب الحقيقي للدين، والوطن، والأسرة، والعمل الدؤوب المخلص من أجل الدين والوطن والصالح العام فكراً، وروحاً، وعملاً، وتضحية، والتزاماً، وثباتاً بالمعايير، والقوانين، والقيم الموجبة التي تعلي من شأنه، وتنهض به.

- **الوعي السياسي:** معرفة وإدراك التلاميذ لواقع السياسي والاجتماعي، والتنظيمات السياسية والأحداث الجارية على المستوى المحلي والعالمي، وحقوقهم وواجباتهم السياسية، بما يدفعهم للتأثير والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية لمجتمعهم على نحو يسهم في ظهور فكرة المواطنة المسؤولة ويحمي المجتمع من الهزات الداخلية ويحقق الاستقرار المجتمعي.

- **التسامح:** ويعني احترام الفرد للآخرين، وآرائهم بغض النظر عن الجنس، أو الدين أو اللغة، أو الفكر، أو الأيديولوجية، أو الاتجاه السياسي، أو المكانة الاجتماعية، وقبول الآخر وتفهمه، سواء كان موافقاً، أو مخالفاً لمواقفنا، وهو يعني العفو، والتصالح، والصفح، والمسامحة.

- **التربية الأخلاقية:** عملية تهدف إلى امتلاك التلميذ لمجموعة القواعد والمبادئ الأخلاقية الفاضلة وإكسابه الاتجاهات والمهارات السلوكية الحسنة، وممارستها وفق التعاليم الإسلامية السمحة، ووفق المعايير التي تحظى بالتقدير والاحترام من المجتمع، وتشارك فيها كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

- **التربية البيئية:** عملية تهدف إلى إكساب التلميذ القيم والاتجاهات والمهارات والمدرجات لفهم العلاقات القائمة بين الإنسان وبيئته بأبعادها المختلفة، وما ينتج عن ذلك من قضايا ومشكلات بيئية بحيث يكون لديه القدرة على اتخاذ القرارات نحو الحفاظ عليها وحل مشكلاتها وحسن استغلالها حفاظا على حياته ورفعاً لمستوى معيشته.

- **التربية الصحية:** جميع الخبرات التي تقدمها المدرسة لتلاميذها بغية إكسابهم، والتأثير على معارفهم واتجاهاتهم وقيمهم وسلوكياتهم الصحية بقصد تحقيق النمو الشامل لهم بما يحقق الصحة والسلامة العامة للفرد والمجتمع من أجل بناء جيل من المواطنين القادرين على العمل والإنتاج.

- **التفكير الناقد:** عملية مترابطة متداخلة تخضع لقواعد معيارية، ويشتمل على العمليات العقلية والاستراتيجيات التي يستخدمها التلميذ ليصدر أحكاما ويتخذ قرارات تؤدي إلى التفسير والتحليل والتقييم والاستدلال والشرح وتنظيم الذات (مرتجى، 2009، ص ص 69-81).

وحدد المحروقي جوانب تربية المواطنة في الأبعاد الآتية:

- **البعد المعرفي/الثقافي:** حيث تمثل المعرفة عنصراً جوهرياً في نوعية المواطن الذي تسعى إليه مؤسسات المجتمع، ولا يعني ذلك بأن الأمي ليس مواطناً يتحمل مسؤولياته، ويدين بالولاء للوطن، وإنما المعرفة وسيلة تتوفر للمواطن لبناء مهاراته وكفاءاته التي يحتاجها. كما أن التربية الوطنية تنطلق من ثقافة الناس مع الأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية للمجتمع.

- **البعد المهاري:** ويقصد به المهارات الفكرية مثل التفكير الناقد، والتحليل، وحل المشكلات وغيرها، حيث إن المواطن الذي يتمتع بهذه المهارات يستطيع تمييز الأمور، ويكون أكثر عقلانية ومنطقية فيما يقول ويفعل.

- **البعد الاجتماعي:** ويقصد به الكفاءة الاجتماعية في التعايش مع الآخرين والعمل معهم.

- **البعد الوطني:** ويقصد به غرس انتماء التلاميذ لثقافتهم، ولمجتمعهم، ولوطنهم.

- **البعد الديني أو القيمي:** مثل العدالة، والمساواة، والتسامح، والحرية، والشورى، والديمقراطية.

- **البعد المكاني:** وهو الإطار المادي والإنساني الذي يعيش فيه المواطن، أي البيئة المحلية

التي يتعلم فيها ويتعامل مع أفرادها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المعارف والمواظب في غرفة

الصف، بل لابد من المشاركة التي تحصل في البيئة المحلية والتطوع في العمل البيئي (المحروقي،

2008، ص4).

ويرى عيوري وآخرون أن قيم المواطنة تتمثل في الآتي:

• **الانتماء:** ويشمل الانتماء الوطني، والقومي، والإسلامي، والإنساني.

• **الحقوق:** وتشمل حق التلاميذ في التعليم، والرعاية الصحية والنفسية، وحرية التعبير

والمساواة، والمعاملة الكريمة، وحق الترشيح والانتخاب.

• **الواجبات والمشاركة المجتمعية:** وشملت واجب التلاميذ في الحفاظ على البيئة، واحترام

القوانين والنظام، والحفاظ على الممتلكات العامة، وتقدير قيمة الوقت، واحترام العمل، والحفاظ على

الوحدة الوطنية، واحترام الرموز الوطنية، والدفاع عن الوطن (عيوري، 2005، ص2).

وحدد النجدي قيم المواطنة فيما يأتي:

▪ الحقوق والواجبات والحريات العامة.

▪ الوعي ببعض المشكلات الاجتماعية المعاصرة.

- الاعتماد المتبادل بين الأفراد والجماعات والدول.
- نبذ العنف والتطرف.
- المشاركة في اتخاذ القرارات.
- التعاون والعمل الجماعي مع الآخرين.
- القدرة على التفكير الناقد(النجدي، 2001، ص ص10-16)

ويرى سعد أن قيم المواطنة تتمثل في الآتي:

- الوعي البيئي.
- التصرف في المواقف المختلفة.
- اتخاذ القرار.
- التفكير العلمي.
- التعاون.
- الوعي السياسي.
- حب الوطن والوعي بقضاياها.
- الوعي الاستهلاكي(سعد، 2004، ص118).

وتتمثل قيم المواطنة عند شلبي فيما يأتي:

- ✓ التمسك بالقيم الروحية والوطنية.
- ✓ التمسك بالقيم الاجتماعية.
- ✓ التمسك بالقيم البيئية(شلبي، 2008، ص49).

ويرى الحبيب أنها الآتي:

○ **الانتماء:** هو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع

عنه، ومن مقتضيات الانتماء أن يفخر الفرد بالوطن والدفاع عنه والحرص على سلامته.

○ **الحقوق:** إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقاً يتمتع بها جميع المواطنين وهي في الوقت نفسه

واجبات على الدولة والمجتمع منها حفظ الدين، وحفظ الحقوق الخاصة، وتوفير التعليم، وتقديم

الرعاية الصحية، وتقديم الخدمات الأساسية، وتوفير الحياة الكريمة، والعدل والمساواة، والحرية

الشخصية وتشمل حرية التملك، وحرية العمل، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأي.

○ **الواجبات:** مثل احترام النظام، والتصدي للشائعات المغرضة، وعدم خيانة الوطن، والأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر، والحفاظ على الممتلكات، والسمع والطاعة لولي الأمر، والدفاع عن

الوطن والمساهمة في تنميته، والمحافظة على المرافق العامة، والتكاتف مع أفراد المجتمع.

○ **المشاركة المجتمعية:** ومن أبرزها الأعمال التطوعية، فكل إسهام يخدم الوطن، ويترتب عليه

مصالح دينية أو دنيوية كالتصدي للشبهات، وتقوية أواصر المجتمع، وتقديم النصيحة للمواطنين

وللمسؤولين يجسد المعنى الحقيقي للمواطنة.

○ **القيم العامة:** وتعني أن يتخلق المواطن بالأخلاق الإسلامية والتي منها: الأمانة، والإخلاص

والصدق، والصبر، والتعاضد، والتناصح، وهذه القيم تجعل المجتمع مترابطاً، وتتألف القلوب

وتزداد الرحمة فيما بينهم (الحبيب، 2005، ص ص 7 - 10).

وأما إبراهيم فيجمل القيم الأساسية للمواطنة في:

- الحرية.

- الحقوق.

- المساواة الاجتماعية.

- الذاتية السياسية.

- التقييم السياسي.

- المواطنة الفعالة بين الجنسين (إبراهيم، 2006، ص ص 95-118)

ويرى صائغ أن المواطنة تركز على القيم الآتية:

❖ التربية الخلقية.

❖ التربية الشورية.

❖ التربية التقنية والإلكترونية.

❖ التربية البيئية.

❖ التربية التتموية.

❖ تربية السلام والتعايش مع الآخر (صائغ، 2004، ص ص 17-26).

نلاحظ مما ورد في تحديد قيم المواطنة للباحثين المشار إليهم أن هناك تنوعا كبيرا في التركيز على أهم قيم المواطنة التي يراها أولئك الباحثون من الأهمية بمكان في ترسيخ وتنشئة الأفراد على جملة من القيم تؤدي إلى غرس روح المواطنة في النفوس، وتكوين المواطن على جملة من القيم تعزز انتماءه لوطنه وتحمي بيضة الوطن من أن تستباح من أبنائه فضلا عن استباحتها من الخارج.

ولا يخلو هذا التنوع من تقاطع في جملة من القيم الرئيسية التي أجمع عليها الباحثون على وجود إضافات متنوعة عليها من باحث لآخر، ومن أهم قيم المواطنة المشتركة بين الباحثين نجد: قيمة الانتماء، وقيمة المشاركة السياسية، وقيمة التربية البيئية، وقيمة التسامح، وقيمة احترام الآخر واحترام الملكية العامة، وقيمة الحقوق والواجبات ...، وهي أهم القيم المشتركة في مختلف النظم

السياسية والمجتمعات في العالم على اختلاف في التفاصيل لمفهوم هذه القيم تبعا لمتغيرات وخصوصيات ثقافة كل مجتمع.

7- قيم المواطنة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية بالجزائر:

7-1- التعريف بالقانون التوجيهي للتربية الوطنية:

القانون التوجيهي للتربية الوطنية هو وثيقة رسمية صادرة عن رئاسة الجمهورية برقم 04.08 بتاريخ 15 محرم 1429هـ، الموافق لـ 23 يناير 2008، والذي ألغى التشريع الذي كان يحكم المنظومة التربوية وتحديدا الأمر 35.76 المؤرخ في 16 أبريل 1976 والمعروف في الوسط التربوي الجزائري بأمرية 16 أبريل، هذه الأمرية التي تتضمن إجمالا تنظيم التربية والتكوين.

وجاء القانون التوجيهي للتربية الوطنية لتنظيم الحياة المدرسية تخصيصا (التربية التحضيرية والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي) استجابة لمختلف التطورات المحلية والأقليمية والعالمية التي فرضتها سيرورة النمو والتطور العالميين، ومتطلبات وتطلعات وتحديات القرن الواحد والعشرين

وصدر هذا القانون التوجيهي منظما في سبعة أبواب كما يأتي:

الباب الأول: مخصص لأسس المدرسة الجزائرية، ويضم ثلاثة فصول:

الفصل الأول: غايات التربية.

الفصل الثاني: مهام المدرسة.

الفصل الثالث: المبادئ الأساسية للتربية.

الباب الثاني: يتناول الجماعة التربوية.

الباب الثالث: يتعلق بتنظيم التمدريس، ويضم سبعة فصول:

الفصل الأول: أحكام مشتركة.

الفصل الثاني: التربية التحضيرية.

الفصل الثالث: التعليم الأساسي.

الفصل الرابع: التعليم الثانوي العام والتكنولوجي.

الفصل الخامس: أحكام متعلقة بمؤسسات التربية والتعليم الخاصة.

الفصل السادس: الإرشاد المدرسي.

الفصل السابع: التقييم.

الباب الرابع: يتعلق بتعليم الكبار.

الباب الخامس: وعنوانه المستخدمون.

الباب السادس: مخصص لمؤسسات التربية والتعليم، وهيكل ونشاطات الدعم، والأجهزة الاستشارية،

وينقسم إلى ستة فصول:

الفصل الأول: مؤسسات التربية والتعليم العمومية.

الفصل الثاني: هيكل الدعم.

الفصل الثالث: البحث التربوي، والوسائل التعليمية.

الفصل الرابع: النشاط الاجتماعي.

الفصل الخامس: الخريطة المدرسية.

الفصل السادس: الأجهزة الاستشارية.

الباب السابع: يتعلق بالأحكام النهائية المتضمنة إلغاء الأحكام المخالفة للقانون الحالي، لاسيما تلك

الواردة في الأمر رقم 35.76 المؤرخ في 16 أبريل 1976 (النشرة الرسمية للتربية الوطنية،

2008، ص ص 26-38).

7-2- مميزات القانون التوجيهي عن أمرية 16 أبريل:

- إن أهم ما تميز به هذا القانون مقارنة بالتشريع الذي سبقه (أمرية 16 أبريل) ما يأتي:
- حصر مجاله في قطاع التربية الوطنية (التربية التحضيرية، والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي).
- تكييف النظام التربوي مع التحولات المنجزة عن اقتصاد السوق في مجتمع ديمقراطي.
- الإمكانية المتاحة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يخضعون للقانون الخاص لفتح مؤسسات خاصة للتربية والتعليم في إطار الشروط التي يحددها التشريع والتنظيم.
- إدراج تعليم اللغة الأمازيغية.
- إدراج تعليم المعلوماتية في مجمل مؤسسات التعليم والتكوين.
- الطابع الإلزامي لتعليم الرياضة منذ الدخول إلى المدرسة وحتى الخروج من التعليم الثانوي.
- إنشاء مجلس وطني للمناهج كهيئة علمية وبيداغوجية مستقلة، تعنى بمهمة تصور وإعداد برامج التعليم.
- صياغة حقوق وواجبات كل من التلاميذ والمدرسين والمديرين.
- معاقبة كل الأشخاص المخالفين لأحكام المادة 12 من هذا القانون، أي تلك المتعلقة بالطابع الإلزامي للتعليم الأساسي.
- تنظيم التعليم الأساسي الإجباري ذي 9 سنوات على شكل تعليم ابتدائي مدته 5 سنوات متبوع بتعليم متوسط مدته 4 سنوات (النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 2008، ص ص 24-25).

7-3- قيم المواطنة المتضمنة في القانون التوجيهي:

لم ترد قيم المواطنة في هذا القانون في فصل معين بذاته أو عنوان خاص بها، وإنما جاءت في ثنايا الحديث عن أهمية المدرسة ودورها، ودور التربية المدنية في المدرسة، وكذا عند الحديث على مواكبة المدرسة للتطورات المحلية والإقليمية والعالمية على مختلف الأصعدة، ومن أهم قيم المواطنة الواردة في هذا القانون ما يأتي:

1- الانتماء للشعب الجزائري.

2- المحافظة على الوحدة الوطنية.

فقد جاء في القانون التوجيهي (2008، ص9): "يجب على المدرسة خصوصا، غرس روح الوطنية في أطفالنا، وترقية وتنمية الإحساس بالانتماء للجزائر والإخلاص لها وللوحدة الوطنية ووحدة القطر الوطني "

3- الوعي بالهوية الوطنية.

يذكر القانون التوجيهي (2008، ص10): "إن إحدى المهام الأساسية للمدرسة إذن توعية التلاميذ بانتمائهم لهوية تاريخية جماعية مشتركة وواحدة، مكرسة رسميا بالجنسية الجزائرية "

4- العدالة والإنصاف.

5- التسامح واحترام الغير.

6- التضامن بين المواطنين.

7- حقوق الطفل وحقوق الإنسان.

8- الديمقراطية.

9- الحوار وقبول الرأي المخالف.

10- نبذ التمييز والعنف.

وفي ذلك يقول القانون التوجيهي(ص63): " يتعين على المدرسة القيام على الخصوص بما يأتي:
 تنمية الحس المدني لدى التلاميذ، وتنشئتهم على قيم المواطنة بتلقينهم مبادئ العدالة والإنصاف
 وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات، والتسامح، واحترام الغير، والتضامن بين المواطنين "
 ويضيف القانون أيضا(ص63): " منح تربية تتسجم مع حقوق الطفل وحقوق الإنسان، وتنمية ثقافة
 ديمقراطية لدى التلاميذ بإكسابهم مبادئ النقاش والحوار وقبول رأي الأغلبية، وبحملهم على نبذ
 التمييز والعنف، وعلى تفضيل الحوار " .

11- احترام رموز الأمة.

وفي ذلك يقول القانون(ص60): " تجذير الشعور بالانتماء ... وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية، ووحدة
 التراب الوطني ورموز الأمة " .

12- أهمية العلم والعمل.

وجاء فيه(ص11): " لقد رفع الإسلام العمل إلى مستلزم التقوى، وحارب بقوة الجهل والظلامية
 لتحرير الإنسان وكل الطاقة التي بحوزته من كل إعاقة، كما أمر بالبحث المستمر عن العلم الذي
 ربطه بالعمل المنتج والمجهود الخلاق " .

13- احترام القانون.

ونذكر ذلك من ضمن غايات التربية فقال(ص61): " ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون " .

14- تحمل المسؤولية.

15- المبادرة والإبداع.

حيث جاء فيه(ص64): " تكوين مواطنين قادرين على المبادرة والإبداع والتكيف، وتحمل المسؤولية
 في حياتهم الشخصية والمدنية والمهنية " .

16- احترام المؤسسات الوطنية والهيئات الدولية.

وفيه(ص48): " إن إدراج التربية المدنية في المدرسة يسعى إلى تحقيق... رابعا: تنمية معرفة واحترام المؤسسات الوطنية، والهيئات الدولية والإقليمية لتثبيت فهم حقيقي للحياة الوطنية في سياق العولمة لدى التلميذ ".

17- الحرية والمساواة.

ورد فيه(ص11): " لقد استوعب الشعب الجزائري فعلا الإسلام كدين بنظامه المشتمل على القيم الأخلاقية والروحية، وكنموذج للتنظيم الاجتماعي، الذي يهدف إلى إقامة مجتمع متضامن يبجل قيم العدالة والحرية والمساواة والتسامح ".

ومن خلال قراءة الباحث لمحتوى هذا القانون، وخبرته في مجال عمله في التربية والتعليم بما يفوق الخمسة والعشرين عاما، تم استخلاص أهم قيم المواطنة الواردة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية، والمتمثلة في ثلاث عشرة قيمة، ذكرت في التعريف الإجرائي لهذا المتغير(قيم المواطنة) وهي التي سيتم الاعتماد عليها محكا لدراسة قيم المواطنة الواردة في كتاب التربية المدنية للتعليم الابتدائي.

ملخص الفصل

تعد تنشئة الأجيال على قيم المواطنة الشغل الشاغل للأنظمة والدول على مر العصور لأهمية هذه القيم في حفظ كيان الأمم، واستمراريتها، بما تمده من تفاعل إيجابي للمواطن تجاه مجتمعه ومن ثم تجاه بلده أو دولته؛ وقد جاء هذا الفصل مركزا على قيم المواطنة من خلال عناوين رئيسة وفرعية، تمثلت في: تحديد مفهوم المواطنة لغة واصطلاحا، وذكر تطوره التاريخي ثم التعرّيج على أبعاد المواطنة، وخصائصها، ومقوماتها (مكوناتها)، لنصل إلى قيم المواطنة بذكر مفهوم القيم والمقارنة بين هذا المفهوم وبعض المفاهيم المتشابهة (الاتجاهات، والمعايير، والدوافع، والأيدولوجية)، مروراً على أهمية القيم، وخصائصها، وتصنيفاتها، ومصادرها، ومكوناتها، ووظائفها وأنواعها، انتهاء بقيم المواطنة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية، من خلال التعريف بهذا القانون أولاً، ثم ذكر قيم المواطنة المتضمنة فيه، وتوضيح اختيار الباحث لأهم القيم منها والتي حددت في التعريف الإجرائي لهذا المصطلح بثلاث عشرة قيمة.

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية للدراسة

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد:

من أهم خطوات البحث العلمي ضبط الإجراءات المنهجية له، حتى يتسنى للباحث اتباع مسار علمي محدد وواضح، يبين فيه الباحث أدواته وخطواته المتبعة للبحث عن الحقائق المستهدفة، وفق توصيف علمي يستند فيه إلى من سبق، وقد يضيف ما يميز بحثه تحديداً.

وسنحاول في هذا الفصل تحديد المنهج المعتمد، ومجتمع وعينة الدراسة، وتحديد فئة التحليل ووحدة التحليل، وشبكة التحليل المعتمدة أداة في تحليل مضمون كتاب التربية المدنية للتعليم الابتدائي.

1- منهج الدراسة:

يعمل الباحث في هذه الدراسة على تحليل محتوى كتاب التربية المدنية في التعليم الابتدائي بسنواته الخمسة، للوقوف على قيم المواطنة المتضمنة فيه ومدى استجابتها لقيم المواطنة المدرجة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية، ومن هنا فإن المنهج المناسب للدراسة هو منهج تحليل المحتوى.

وقد عرفت هذا المنهج دائرة المعارف البريطانية بأنه "أحد المناهج المستخدمة في دراسة مضمون وسائل الاتصال المكتوبة أو المسموعة، بوضع خطة منظمة تبدأ باختيار عينة من المادة محل التحليل، وتصنيفها وتحليلها كميًا، وكيفيًا" (رشدي طعيمة، 1987، ص71).

ويستخدم منهج تحليل المحتوى في مجال التربية بشكل واسع لتحقيق أغراض كثيرة منها:

- التعرف على مدى تأثير المحتوى في المنهج التعليمي، بوصف المحتوى يمثل المادة التي

تعبر عن النواتج التعليمية المخطط لها في المنهج.

- تزويد واضعي المناهج بما ينبغي فعله من أجل تطوير المنهج.
- الكشف عن مواطن القوة والقصور من خلال استخدام تحليل المحتوى لأغراض تقييم المنهج.
- إثراء المنهج من خلال ما يتوصل إليه من نتائج عن طريق التحليل.
- إعانة المعلمين على إعادة تنظيم المواد التعليمية، وتزويدهم بما ينبغي فعله من أجل تنفيذ المناهج على مستوى التخطيط، واختيار الوسائل وتحسين الأداء (وائل عبد الله، ريم أحمد، 2012، ص31).

وحيث أن هذه الدراسة تهدف لتحليل محتوى كتاب التربية المدنية للتعليم الابتدائي فواضح مما سبق أن منهج تحليل المحتوى هو الأنسب لهذه الدراسة.

1-1- خطوات تطبيق المنهج في هذه الدراسة:

- تم اعتماد الخطوات الآتية لتطبيق منهج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية في التعليم الابتدائي:
- اعتبار كل قيمة من القيم المتضمنة بالقائمة المحددة لقيم المواطنة من طرف الباحث بمثابة وحدة للتحليل.
 - اعتبار خلاصة كل موضوع من مواضيع التربية المدنية فئة للتحليل، دون باقي أيقونات الموضوع المدرجة على الكتاب، من مثل محطات الإدماج، أو الأنشطة اللاصفية.
 - اعتبار تكرار القيمة وحدة للعدد، مع الأخذ بالاعتبار أنه قد تتكرر أكثر من قيمة في الخلاصة الواحدة.

- قراءة كل خلاصات مواضيع كتاب التربية المدنية للسنوات الخمسة، لتحديد القيم الواردة فيها وفقا لقائمة القيم المحددة من الباحث، والتي هي: تعزيز الانتماء للشعب الجزائري/ المحافظة

على الوحدة الوطنية/ الوعي بالهوية الوطنية/ احترام القانون/ التسامح واحترام الآخر/ احترام حقوق الإنسان والمرأة والطفل/ المساواة والعدالة الاجتماعية/ التضامن/ الحوار وقبول الرأي المخالف/ أهمية العلم والعمل/ الحرية/ تحمل المسؤولية/ احترام رموز ومؤسسات الدولة.

- اعتبار القيم التي تحصلت على نسبة مساوية أو تزيد على (7.69%) قوية التوافر، وهي النسبة المئوية الموافقة لتكرار كل قيمة من القيم الثلاثة عشر مرة واحدة بالتساوي، وتم تحديدها بقسمة (100%) على عدد القيم الثلاثة عشر (13)، وكل قيمة حصلت على نسبة أقل من هذه النسبة تعتبر قيمة ضعيفة التوافر (مرتجى، والرننيسي، 2011، ص 184)

2- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة هنا في مناهج المواد الدراسية للتعليم الابتدائي، وتحديدًا في الكتب المدرسية للمتعلمين، باعتبار الكتاب الوثيقة المستخدمة من الأساتذة في تدريسهم وليست وثيقة المنهاج، وحيث أن تحليل الكتب المدرسية للمواد جميعها في التعليم الابتدائي للتعرف على قيم المواطنة فيها غير ممكن في أطروحة دكتوراه من الناحية العملية، تم اختيار عينة قصدية من الكتب المدرسية تمثلت في كتاب التربية المدنية، والتي تسمى في المناهج بمادة تربية المواطنة واستعمال الحصر الشامل لقيم المواطنة الواردة فيها بغرض الإجابة على تساؤلات الدراسة.

2-1- مواصفات عينة الدراسة:

تتمثل العينة هنا في كتاب التربية المدنية من السنة الأولى الابتدائية إلى السنة الخامسة، وسنعرف فيما يأتي بكل كتاب على حده:

2-1-1- الكتاب الموحد للسنة الأولى من التعليم الابتدائي:

في الحقيقة لا يوجد كتاب مستقل للتربية المدنية في المناهج المحسنة المعتمدة من الموسم 2016/2017 للطور الأول من التعليم الابتدائي (السنان الأولى والثانية)، حيث تم اعتماد الكتاب الموحد الذي يضم ثلاث مواد وهي: اللغة العربية، والتربية الإسلامية، والتربية المدنية، وتمت مراعاة توافق الأنشطة في مادتي التربية الإسلامية والتربية المدنية وفقا لمقاطع اللغة العربية الثمانية في هذا المستوى، دون اعتماد ميادين التربية المدنية المعتمدة في باقي المستويات للسنوات الثالثة والرابعة والخامسة، أما من حيث المواصفات الظاهرية للكتاب فيوضحها الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): التعريف بالكتاب الموحد في المواد الثلاثة للسنة الأولى الابتدائية

عنوان الكتاب	كتابي في اللغة العربية التربية الإسلامية التربية المدنية
لجنة التأليف	محمود عبود (الإشراف العام) - عبد المالك بوطيش - فتيحة مصطفى تواتي - حسيبة مايدة شناف - حكيمة عباش شطبي
عدد المقاطع	08
عدد المواضيع	08
عدد الصفحات	143
دار الطباعة	الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية - وزارة التربية الوطنية - الجزائر
تاريخ الإصدار	2018 - 2019

وكما يوضح الجدول رقم (03)، فقد احتوى الكتاب على ثمانية مواضيع (دروس) تبعا للمقاطع الثمانية للغة العربية، حيث تتم دراسة الموضوع الواحد في التربية المدنية خلال ثلاثة أسابيع بمعدل حصة واحدة في الأسبوع ذات 45 دقيقة، ويخصص الأسبوع الرابع الباقي من زمن المقطع الواحد في اللغة العربية لإنجاز مشروع.

ولعله من المهم أن نذكر بأن تبني الكتاب الموحد للمواد الأدبية (اللغة العربية، والتربية الإسلامية، والتربية المدنية) جاء استجابة من وزارة التربية الوطنية للانتقادات الموجهة لها في ثقل المحفظة على متعلم الطور الأول الابتدائي، فعمدت إلى إصدار هذا الكتاب الموحد الذي كانت فيه التربية الإسلامية، والتربية المدنية، تبعا لمقاطع اللغة العربية، باعتبار اللغة العربية هي الكفاءة العرضية المطلوبة في كل المواد، حيث أن التعلم يتم بها في جميع المواد، وأي نقص فيها أو تقصير في تعلمها سيؤدي لا محالة إلى نقص وتقصير في بقية المواد (محمود عبود وآخرون، 2016، ص4).

من جهة ثانية فإن المقطع التعليمي هو " مسعى التعلم الذي يتألف من عدد من الوضعيات التعليمية، والإدماجية، والتقويمية. وكل مقطع من المقاطع الثمانية يحتوي على ثلاث وحدات وينتهي بتعلم الإدماج والتقويم والمعالجة. " (محمود عبود وآخرون، 2016، ص9).

والوحدة تعني اعتماد نص بالدراسة في مختلف ميادين اللغة العربية خلال أسبوع كامل، حيث تتم دراسته في الميادين الأربعة: ميدان فهم المنطوق/ ميدان التعبير الشفوي/ ميدان فهم المكتوب/ ميدان التعبير الكتابي. (محمود عبود وآخرون، 2016، ص12).

والجدول الموالي يوضح الربط بين مواضيع كتاب التربية المدنية، ومقاطع اللغة العربية:

الجدول رقم (04): مواضيع التربية المدنية وفق مقاطع اللغة العربية في السنة الأولى الابتدائية

الرقم	01	02	03	04	05	06	07	08
عنوان المقطع	عائلي	المدرسة	الحي والقرية	الرياضة والتسلية	البيئة والطبيعة	التغذية والصحة	التواصل	الموروث الحضاري
عنوان الدرس	التحية وردها	بطاقتي المدرسية	أحترم الكبير	أعطف على الصغار	علم وطني	العملة الوطنية	وثائق هويتي	النشيد الوطني

2-1-2- الكتاب الموحد للسنة الثانية من التعليم الابتدائي:

كما أوردنا المواصفات الظاهرية للكتاب الموحد للسنة الأولى، نوضح أيضا مواصفات الكتاب

الموحد للسنة الثانية في الجدول الآتي:

الجدول رقم(05):التعريف بالكتاب الموحد في المواد الثلاثة للسنة الثانية الابتدائية

كتابي في اللغة العربية التربوية الإسلامية التربية المدنية	عنوان الكتاب
طيب نايت سليمان(الإشراف التربوي)- نسيمة ورد(تكال)- السعيد بو عبد الله- بلقاسم عمارة.	لجنة التأليف
08	عدد المقاطع
24	عدد المواضيع
175	عدد الصفحات
الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية- وزارة التربية الوطنية- الجزائر	دار الطباعة
2019 - 2018	تاريخ الإصدار

وعلى النسق ذاته من الربط بين مواضيع التربية المدنية ومقاطع اللغة العربية الثمانية الموضح في

السنة الأولى، جاء الربط بين مواضيع(دروس) السنة الثانية ومقاطع اللغة العربية فيها، مع زيادة

في المواضيع المدرجة في التربية المدنية في كل مقطع، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم(06): مواضيع التربية المدنية وفق مقاطع اللغة العربية في السنة الثانية الابتدائية

عنوان الدرس	عنوان المقطع	الرقم
من حقي أن أتعلم/أتقن عملي/من واجبي الانضباط	الحياة المدرسية	01
أطيع المسنين وأحترمهم/أتضامن مع جاري/أنا تلميذ مطيع	العائلة	02
الشجرة صديقة الإنسان/لنحم غابتنا/الحديقة العامة	الحي والقرية	03

04	الرياضة والتسلية	الحق في الراحة/الحق في اللعب والترفيه/أنظم أوقات راحتي
05	البيئة والطبيعة	نظافة المدرسة/الماء ثروة/نظافة المحيط
06	التغذية والصحة	أنا نظيف/أقرأ البطاقة الغذائية/نظافة الغذاء
07	التواصل	أتحاور مع غيري/آداب الحوار/أقبل الرأي الآخر
08	الموروث الحضاري	الممتلكات العامة والخاصة/المرافق العمومية/تراثنا ملك للجميع

ملحوظة: من خلال الجدولين المبيينين لمواضيع التربية المدنية في الطور الأول من التعليم الابتدائي، نلاحظ اختلاف عنواني المقطعين الأول والثاني في اللغة العربية بين السنتين الأولى والثانية، ففي السنة الأولى كان المقطع الأول: عائلتي، والمقطع الثاني: المدرسة بينما في السنة الثانية كان المقطع الأول: الحياة المدرسية، والمقطع الثاني: العائلة.

وفي هذا الاختلاف مسابرة لواقع المتعلم، حيث أن تلميذ السنة الأولى مازال منتقلا للتو من عائلته إلى البيئة المدرسية فيحسن أن نبدأ له بالعائلة قبل المدرسة، ذلك أن ملمح الدخول لتلاميذ السنة الأولى ليس واحدا، لمحدودية التربية التحضيرية وعدم تعميمها من جهة، واختيارية الدخول إليها من جهة ثانية، فكان لزاما أن ننطلق من الحد الأدنى وهو عدم تلقي تلاميذ السنة الأولى عموما تعليما تحضيريا أصلا، لذلك بدأ كتاب اللغة العربية بالعائلة قبل المدرسة، في حين أن تلميذ السنة الثانية يكون قد اعتاد على المدرسة موسما كاملا، فنبدأ له بالمدرسة لدعم استقلالته عن العائلة والأسرة، بما يتيح له الانفتاح والتعرف على الأوساط الاجتماعية المختلفة في مجتمعه.

ونلاحظ أيضا بداية إدراج مواضيع تمس قيم المواطنة بالقدر الموافق للمرحلة العمرية لتلميذ السنة الثانية عموما، فنجد إدراج بعض الحقوق البسيطة، كمفهوم أولي عن الحق والواجب، وكذا تنظيم العلاقات بين المتعلم وأفراد مجتمعه، في آداب الحوار، وقبول الرأي الآخر، وأيضا في علاقة المتعلم بالممتلكات العامة والخاصة، والمرافق العمومية، والملكية الجماعية للتراث الوطني، في

صورة أولية لعلاقة المتعلم بمؤسسات الدولة، وضرورة المحافظة عليها واحترام الملكية الخاصة للآخرين.

2-1-3- كتاب التربية المدنية للسنة الثالثة من التعليم الابتدائي:

في الطور الثاني من التعليم الابتدائي (السنتان الثالثة والرابعة)، والطور الثالث (السنة الخامسة) تستقل التربية المدنية بكتاب خاص بها لكل مستوى من المستويات الثلاثة المذكورة، وفي الجدول الآتي سنبين مواصفات الكتاب في السنة الثالثة:

الجدول رقم (07): التعريف بكتاب التربية المدنية للسنة الثالثة الابتدائية

التربية المدنية 3 ابتدائي	عنوان الكتاب
بن الصيد بورني سراب (إشراف وتنسيق) - قراش الزهرة	لجنة التأليف
03	عدد الميادين
16 موضوعا + 03 محطات إدماج لتقويم التعلم (محطة واحدة لكل ميدان)	عدد المواضيع
39	عدد الصفحات
الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية - وزارة التربية الوطنية - الجزائر	دار الطباعة
2019 - 2018	تاريخ الإصدار

لابد هنا أن نشير إلى أن المواضيع المعنية بالتحليل كما أشرنا لذلك سابقا هي خلاصات الدروس الموجهة لبناء التعلم لدى المتعلمين، بما يعني استثناء محطات الإدماج الثلاثة المشار إليها، والتي وردت في كتاب التربية المدنية بسمى (أقوم تعلماتي).

من المهم توضيح دلالة أو معنى مصطلح الميدان فقد جاء عن (سراب، والزهرة، 2017، ص6): "وتستهدف التربية المدنية بالخصوص تعميق المكتسبات القبلية المتعلقة بقواعد الحياة

المشاركة في المدرسة، وفي المحيط الأسري والاجتماعي، وتوسيع دائرة المعرفة الخاصة بعناصر ومقومات الهوية الوطنية". بمعنى أن مجالات ممارسة التربية المدنية تتمثل في الحياة الجماعية والاجتماعية في مختلف الأوساط التي يقصدها المتعلم، وحينئذ يحتاج إلى التحلي بالسلوك المدني في مخالطته للآخرين فيما يسمى بميدان الحياة المدنية، ليتعلم التعايش الديمقراطي والالتزام بمقومات الهوية الوطنية في علاقته بمؤسسات الدولة ورموزها السيادية.

أما محطات الإدماج الثلاثة التي ذكرت في الجدول رقم(07)، والتي وردت في كتاب المتعلم بمسمى **أقوّم تعلماتي**، " فهي الفضاء التّعلّمي الذي يمنح الفرصة للمتعلّم إثر الانتهاء من عملية اكتساب الكفاءات المتعلقة بكل ميدان من الميادين الثلاثة المكونة للمنهاج قصد التأكد من درجة التحكم في الموارد والقدرة على تجنيدها وترجمتها تعبيراً عن مدى تنصيب الكفاءة الختامية لدى المتعلم واتخاذ القرار المناسب" (سراب، والزهرة، 2017، ص9)، فالهدف منها إذن هو إدماج التعلم المأخوذ في كل ميدان قبل الانتقال إلى الميدان الذي يليه، للتأكد من تثبيت التعلم وحسن توظيفه في وضعيات إدماجية ذات دلالة بالنسبة للمتعلم، أي وضعيات تمس الواقع المعيش للمتعلم وكيفية التصرف إزاءها، هذا وقد تأخذ محطة الإدماج(أقوّم تعلماتي)حصة أو حصتين حسب خصوصية متعلمي الصف ورؤية الأستاذ المدرس، مع التنكير أن تدريس التربية المدنية في جميع المستويات يتم بمعدل حصة واحدة في الأسبوع مدتها 45 دقيقة.

وعلى خلاف ما كان في الطور الأول في ربط دروس أو مواضيع التربية المدنية بمقاطع اللغة العربية، فإنه بداية من السنة الثالثة الابتدائية تم اعتماد ربط المواضيع بميادين التربية المدنية المذكورة في الفصل السابق لهذا والمتعلقة بأبعاد المواطنة، والجدول الآتي يبين توزيع المواضيع على الميادين:

الجدول رقم(08): مواضيع التربية المدنية وفق ميادينها في السنة الثالثة الابتدائية

الرقم	الميدان	عنوان الدرس
01	الحياة الجماعية	القواعد الصحية في التغذية/آداب الأكل/صحتي في غذائي/ صحتي في نظافتي/خطر الأغذية السكرية والدسمة/أحافظ على سلامتي. محطة إدماج: أقوم تعلماتي
02	الحياة المدنية	التنوع الثقافي في وطني/العادات والتقاليد في وطني/لغتي العربية ولغتي الأمازيغية/لا أميز بين الذكور والإناث/أتعايش مع الآخر وأقبله. محطة إدماج: أقوم تعلماتي
03	الحياة الديمقراطية والمؤسسات	الحياة في القسم/آداب الكلام/أتفاوض مع زملائي/انتخاب مندوب القسم/مسؤوليتي في القسم. محطة إدماج: أقوم تعلماتي

ملحوظة: كما سبقت الإشارة فإن اعتماد الميادين المعمول به في المناهج المحسنة أو مناهج الجيل الثاني هو إحدى ميزات الاختلاف بين المناهج السابقة والحالية، ولم يتم اعتماد الميادين في التربية المدنية لتوزيع المواضيع عليها إلا في السنة الثالثة الابتدائية فما فوق، حيث تبقى ميادين المادة مستمرة معها إلى نهاية التعليم المتوسط، ذلك أن التعليم الثانوي لم تمسه بعد المناهج المحسنة(مناهج الجيل الثاني)؛ والميادين المذكورة في التربية المدنية في الجدول رقم (08)، تعني أبعاد المواطنة وممارستها من قبل المتعلم في الأوساط المشار إليها، أو الميادين المذكورة، بمعنى أن حياة المتعلم بصفته مواطناً، وفرداً اجتماعياً، تتم في أبعاد ثلاثة:

- **بعد(ميدان)الحياة الجماعية:** والذي يتمثل في تواجد المتعلم في أسرته ومع جماعة الرفاق وكل ما يمثل وسطاً جماعياً للتواجد فيه.

- **بعد(ميدان)الحياة المدنية:** والذي يتمثل في تواجد المتعلم في وسط تحكمه علاقات المواطنة، وتحتم عليه الشعور بالمسؤولية والالتزام تجاه الأفراد والممتلكات، بصفته عناصر هامة وضرورية للحفاظ على الوطن.

- بعد (ميدان) الحياة الديمقراطية والمؤسسات: والذي يمثل تعامل المتعلم ووعيه بمؤسسات الدولة وأهميتها في خدمة الصالح العام، وكذا مختلف قواعد الحياة الديمقراطية التي تعني حرية الرأي وحق الترشح والانتخاب....

2-1-4- كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم الابتدائي:

السنة الرابعة من التعليم الابتدائي هي السنة الثانية من الطور الثاني منه، وسنعرض في الجدول الآتي مواصفات الكتاب في هذه السنة:

الجدول رقم (09): التعريف بكتاب التربية المدنية للسنة الرابعة الابتدائية

التربية المدنية 4 ابتدائي	عنوان الكتاب
بن الصيد بورني سراب (إشراف وتنسيق) - قراش الزهرة	لجنة التأليف
03	عدد الميادين
21 موضوعا + 03 محطات إدماج لتقويم التعلم (محطة واحدة لكل ميدان)	عدد المواضيع
38	عدد الصفحات
الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية - وزارة التربية الوطنية - الجزائر	دار الطباعة
2019 - 2018	تاريخ الإصدار

من خلال الجدول (09) فإن الاختلاف الظاهري الوحيد يتمثل في زيادة عدد المواضيع (الدروس) في السنة الرابعة عنه في السنة الثالثة، وكما أوردنا توزيع المواضيع على الميادين في السنة الثالثة سنوضح في السنة الرابعة ذلك أيضا في الجدول الآتي:

الجدول رقم(10): مواضيع التربية المدنية وفق ميادينها في السنة الرابعة الابتدائية

الرقم	الميدان	عنوان الدرس
01	الحياة الجماعية	تراثنا كنز ثمين/المعالم الأثرية في وطني/حي القصبه العتيق/ من تراثنا المادي/من تراثنا اللامادي/التوزيع/المحميات الطبيعية في الجزائر/أحافظ على التراث الوطني وأعتز به/التراث الوطني ومنظمة اليونيسكو. محطة إدماج:أقوم تعلماتي
02	الحياة المدنية	الحوار وأهميته/آداب الحوار/إدارة الحوار في القسم/الحوار بدل العنف/أساهم في حل الخلافات/التمييز العنصري. محطة إدماج:أقوم تعلماتي
03	الحياة الديمقراطية والمؤسسات	المدرسة الابتدائية/المتوسطة/الثانوية/الملكية الخاصة/الملكية العامة/تنظيف المدرسة. محطة إدماج:أقوم تعلماتي

من خلال الجدول رقم(10)، فإن الميادين بقيت على حالها، وتستمر هذه الميادين في المادة من

الثالثة الابتدائية وحتى نهاية مرحلة التعليم الإلزامي(السنة الرابعة من التعليم المتوسط).

2-1-5- كتاب التربية المدنية للسنة الخامسة من التعليم الابتدائي:

عند الكلام عن اعتماد مناهج الجيل الثاني في السنة الخامسة عموما ومنه منهاج التربية المدنية الذي يعيننا خصوصا، لابد من الإشارة إلى التأخر الحاصل في التطبيق لموسم واحد ذلك أنه كان يفترض تطبيقها في الموسم 2018/2019، غير أن وزارة التربية الوطنية ومن خلال بعض المراجعات لتطبيقات المناهج المحسنة في الطورين الأول والثاني تبينت وجود بعض الخلل والنقائص، إن على مستوى التطبيق الفعلي لهذه المناهج أو على مستوى تكوين الأساتذة المنفذين لهذه المناهج، مما دفع بالقائمين على إعداد هذه المناهج إلى التريث لموسم كامل من أجل الإعداد المحكم لمناهج الطور الثالث، سواء في التعليم الابتدائي أو التعليم المتوسط، وهو ما يعني أن

تطبيق منهاج التربية المدنية في السنة الخامسة وفق المناهج المحسنة(مناهج الجيل الثاني) بدأ في الموسم 2020/2019 فقط.

وسنعرض لمواصفات كتاب التربية المدنية للسنة الخامسة الابتدائية في الجدول الآتي:

الجدول رقم(11): التعريف بكتاب التربية المدنية للسنة الخامسة الابتدائية

التربية المدنية 5 ابتدائي	عنوان الكتاب
بن الصيد بورني سراب(إشراف وتنسيق)- قراش الزهرة	لجنة التأليف
03	عدد الميادين
17 موضوعا+ 06 محطات لتعلم الإدماج+03 وضعيات إدماج+01 مشروع+03 محطات إدماج لتقويم التعلم(محطة واحدة لكل ميدان)	عدد المواضيع
64	عدد الصفحات
الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية- وزارة التربية الوطنية- الجزائر	دار الطباعة
2020 - 2019	تاريخ الإصدار

ملحوظات: من خلال الجدول رقم(11) لا بد من الإشارة إلى بعض التوضيحات المساعدة على

فهم مدلول محتوى خانة عدد المواضيع كما يأتي:

- **أولا:** بناء على الملحوظات الواردة من الأساتذة والمفتشين ولجان متابعة تنفيذ المناهج المشكلة على مستوى كل مقاطعة تفتيشية، تم الإعداد المحكم لمنهاج التربية المدنية في الطور الثالث من التعليم الابتدائي خاصة في أهم مركبة من مركبات إكساب الكفاءة للمتعلم ألا وهي الإدماج، حيث تم تناول الإدماج بشكل مكثف في محطات مختلفة.

- **ثانيا:** تم توزيع الإدماج على الميادين توزيعا عادلا ومتدرجا، حيث تم إدراج وضعيتين تعلميتين للإدماج في كل ميدان فيما سمي ب(تعلم الإدماج)، فتأتي هذه المحطة بعد درسين

أو ثلاثة، حسب كثافة دروس الميدان، لتكون وضعية تعليمية لتوظيف المتعلم المأخوذ في الدرسين أو الدروس السابقة لهذه الوضعية، بهدف تدريب المتعلم على كيفية التوظيف المدمج للتعلم المأخوذ في معالجة وضعيات مركبة، تقتضي منه التوظيف المركب أو المدمج للمعارف، في نسق متكامل غير منفصل، لمعالجة المشكلة المطروحة في وضعية تعلم الإدماج، لتكون المحطة الثالثة متمثلة في الوضعية الإدماجية، وهي الوضعية الهدف، التي تهدف لتقويم مدى استفادة المتعلم من ممارسة تعلم الإدماج في المحطتين السابقتين، وهذه الوضعية الهدف (وضعية الإدماج) تفصل بينها وبين محطة تعلم الإدماج الثانية في كل ميدان حصة واحدة، أو درس واحد فقط، بما يعني قرب الممارسة في تعلم الإدماج، الأمر الذي من شأنه أن يتيح للمتعلم إمكانية معالجة الوضعية الإدماجية (الوضعية الهدف) في يسر وسهولة، ليختم الميدان بعد هذه الوضعية الإدماجية الجزئية بمحطة الإدماج النهائية للميدان، والمتمثلة - كما في الطور الثاني - في محطة أقوم تعلماتي للتأكد من مدى حسن توظيف المتعلم لمكتسبات التعلم في الميدان كله، بعد أن تعلم الإدماج في وضعيتين تعليميتين، ومارسه في وضعية إدماجية جزئية؛ لينتقل بعد إنجاز محطة أقوم تعلماتي إلى الميدان الموالي.

- **ثالثا:** إدراج مشروع بحث ميداني عملي وإن كان قليلا جدا، من شأنه أن يكسب المتعلم ممارسة فعلية للاستفادة من التعلم النظري في الوقوف الميداني على تطبيق ما اكتسبه من التعلم وهذا يمثل جوهر المقاربة بالكفاءات، التي تعني توظيف التعلم في معالجة وضعيات معيشة أكثر منه الاحتفاظ بالتعلم لاسترجاعه من الذاكرة حفظا فقط.

وعليه فإن تنظيم سيرورة التعلم في كتاب التربية المدنية للسنة الخامسة بهذا الشكل الموضح فيما سبق، يتيح للمعلم والمتعلم الاستفادة من هذا الكتاب وفق خطوات واضحة وجليّة تسهم فعلا

- لو تم فقط تنفيذها كما هي - في حصول المتعلم على الكفاءة الشاملة للمادة في هذا الطور على الأقل، إن لم تكن مساهمة ربما في حصوله على ملمح تخرجه من مرحلة التعليم الابتدائي ككل. وكما جرى عليه العمل في هذه الدراسة، سنورد في الجدول الآتي توزيع مواضيع التربية المدنية في هذا المستوى وفق الميادين:

الجدول رقم(12): مواضيع التربية المدنية وفق ميادينها في السنة الخامسة الابتدائية

الرقم	الميدان	عنوان الدرس
01	الحياة الجماعية	المؤسسات العمومية الخدماتية/البريد والمواصلات/وسائل الإعلام /وسائل الاتصال/تعلم الإدماج/الإدارة الإلكترونية في خدمة المواطن/الحالة المدنية الإلكترونية/تعلم الإدماج/ مشروع:أتعرف على مؤسسة عمومية خدماتية/وضعية إدماج/ محطة إدماج:أقوم تعلماتي.
02	الحياة المدنية	المواطنة انتماء/حقوق وواجبات المواطنة/تعلم الإدماج/المسؤولية الفردية والجماعية/مشاركتي في الحياة المدرسية/تعلم الإدماج/ حقوق الطفل/وضعية إدماج/ محطة إدماج:أقوم تعلماتي.
03	الحياة الديمقراطية ومؤسسات الجمهورية	الانتخاب حق وواجب/المجلس الشعبي البلدي/تعلم الإدماج/ الشرطة/الدرك الوطني/الحماية المدنية/تعلم الإدماج/يوم في المجلس الشعبي الولائي/وضعية إدماج/ محطة إدماج:أقوم تعلماتي

من خلال الجدول رقم(12)، فإن الميادين هي ذاتها، مع تكثيف للإدماج من حيث تعلمه وتوظيفه، بغية إكساب قيم المواطنة بعدا سلوكيا يتجلى في الممارسة الفعلية للتعلم تنفيذا واستغلالا في مختلف مواقف الحياة للمتعلم، بأبعادها الجماعية والمدنية ومع مختلف مؤسسات الجمهورية مع إضافة مشروع ميداني واحد في ميدان الحياة الجماعية دون الميدانين الآخرين! وغياب المشروع في الميدانين الآخرين هي إحدى نقاط الخلل التي كان ينبغي تقاؤها، من خلال توحيد النسق في

الإدراج أو عدمه، فعندما يخص الميدان الأول (ميدان الحياة الجماعية) بمشروع بحث ميداني، كان ينبغي أن يخص الميدان الآخر أيضا بمشروع بحث ميدانيين.

3- أداة الدراسة:

استنادا للقانون التوجيهي للتربية الوطنية من المادة الأولى منه إلى السادسة، استخلص الباحث ثلاث عشرة قيمة (13) من قيم المواطنة، ليتم عرض شبكة القيم المستخلصة، مع المواد المستنبطة منها (الملحق (01)) على مجموعة من المحكمين (الملحق (02))، من أساتذة جامعيين ومن ذوي الخبرة في التعليم، عددهم تسعة عشر (19) محكما، وهو العدد الذي تم استرجاعه من أصل ثلاث وعشرين (23) استمارة وزعت للتحكيم، وإن كان الباحث في الحقيقة لم ينشئ شبكة القيم من عنده وإنما هي استخلاص من مواد واضحة في القانون التوجيهي، لخصها بشكل قيم مختصرة فقط، ومع ذلك لزيادة الاطمئنان تم تحكيمها، وقد جاءت نتائج التحكيم حسب الجدول الآتي:

الجدول رقم (13): نتائج تحكيم شبكة قيم المواطنة

الرقم	القيمة	موافقة	%	رفض	%	تعديل	%
01	تعزيز الانتماء للشعب الجزائري	19	100	00	00	00	00
02	المحافظة على الوحدة الوطنية	19	100	00	00	00	00
03	الوعي بالهوية الوطنية	19	100	00	00	00	00
04	احترام القانون	17	89.47	00	00	02	10.52
05	التسامح واحترام الآخر	18	94.73	00	00	01	05.26
06	احترام حقوق الإنسان	09	47.36	00	00	10	52.63
07	المساواة والعدالة الاجتماعية	15	78.94	00	00	04	21.05

15.79	03	00	00	84.21	16	التضامن	08
05.26	01	00	00	94.73	18	الحوار وقبول الرأي المخالف	09
10.52	02	00	00	89.47	17	أهمية العلم والعمل	10
15.79	03	00	00	84.21	16	الحرية	11
10.52	02	00	00	89.47	17	تحمل المسؤولية	12
15.79	03	00	00	84.21	16	احترام رموز ومؤسسات الدولة	13

من خلال الجدول رقم(13)، فإن القيم جميعها تم قبولها من المحكمين وبنسب موافقة عالية كما أن التعديل المشار إليه من بعض المحكمين لا يعني تعديل القيمة، وإنما تعديل الصياغة فقط غير أن القيمة رقم 6، تم اقتراح تعديلها من: احترام حقوق الإنسان إلى الصياغة الآتية: احترام حقوق الإنسان، والمرأة، والطفل. وذلك بإضافة المرأة والطفل لحقوق الإنسان.

وبناء على نتائج التحكيم الموافقة على القيم التي استنبطها الباحث من القانون التوجيهي للتربية الوطنية، وبعد تعديل القيمة السادسة، قام الباحث بجدولة القيم في شكل شبكة لتحليل محتوى كتاب التربية المدنية لكل مستوى دراسي على حده، ثم لكل طور، ثم لكامل مرحلة التعليم الابتدائي.

تمثلت هذه الشبكة في جدول يضم: القيمة، والتكرار، والنسبة المئوية لتكرار كل قيمة من مجموع تكرارات القيم المتضمنة في الكتاب، وترتيب القيم وفقا لنسبها المئوية، والجدول الآتي يوضح محتويات شبكة التحليل:

الجدول رقم(14): محتويات شبكة تحليل المحتوى

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	القيمة	الرقم
			تعزيز الانتماء للشعب الجزائري	01
			المحافظة على الوحدة الوطنية	02
			الوعي بالهوية الوطنية	03
			احترام القانون	04
			التسامح واحترام الآخر	05
			احترام حقوق الإنسان، والمرأة، والطفل	06
			المساواة، والعدالة الاجتماعية	07
			التضامن	08
			الحوار، وقبول الرأي المخالف	09
			أهمية العلم، والعمل	10
			الحرية	11
			تحمل المسؤولية	12
			احترام رموز، ومؤسسات الدولة	13
			المجموع	

4- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

من خلال شبكة تحليل المحتوى المبينة في الجدول رقم(14) كأداة للدراسة، فإن الأساليب الإحصائية تتمثل أساسا في التكرارات والنسب المئوية، لأجل إحصاء تكرار ظهور القيمة ومعرفة

نسبتها المئوية في الظهور، للحكم عليها من حيث التوافر، أو عدمه، مقارنة بالنسبة المئوية الدنيا للحكم على توافر القيمة من عدمه، والتي أشرنا إليها في خطوات اعتماد منهج تحليل المحتوى وهي 7.69% باعتبار كل قيمة تمثل واحدة من ثلاث عشرة قيمة معتمدة في التحليل.

ملخص الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل للإجراءات المنهجية للدراسة، وقد تم توضيح المنهج المعتمد في الدراسة (منهج تحليل المحتوى)، مع ذكر مبررات اعتماده، ومناسبته لهذه الدراسة، ثم تطرقنا لخطوات تطبيقه في هذه الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة من حيث المواصفات الظاهرية لكل كتاب من كتب السنوات الدراسية الخمسة في التعليم الابتدائي، لنخرج على أداة الدراسة وكيف تم استنباط القيم المتضمنة في شبكة التحليل، ونتائج تحكيمها، انتهاء بالأساليب الإحصائية المعتمدة في دراسة تحليل المحتوى، على غرار البحوث السابقة المعتمدة على هذا المنهج.

الفصل الخامس

عرض نتائج الدراسة وتحليلها
وتفسيرها

الفصل الخامس: عرض نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها

- عرض ومناقشة نتائج تحليل المحتوى:

للإجابة على التساؤل الأول الذي يقول: ما مدى استجابة قيم المواطنة المتضمنة في كتاب

التربية المدنية للتعليم الابتدائي لقيم المواطنة الواردة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية؟

سنعرض شبكة تحليل المحتوى لكتاب التربية المدنية لكل مستوى من مستويات التعليم الابتدائي، ثم

لكل طور منه، ثم لكامل المرحلة:

1- عرض نتائج تحليل كتاب التربية المدنية للسنة الأولى الابتدائية:

بعد قراءة خلاصات الدروس الثمانية المدرجة على الكتاب الموحد المتضمن لمادة التربية المدنية

فيه، توصل الباحث إلى النتائج المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(15):نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الأولى الابتدائية

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	القيمة	الرقم
03	%20	02	تعزيز الانتماء للشعب الجزائري	01
/	%00	00	المحافظة على الوحدة الوطنية	02
/	%00	00	الوعي بالهوية الوطنية	03
03	%20	02	احترام القانون	04
01	%30	03	التسامح واحترام الآخر	05
/	%00	00	احترام حقوق الإنسان، والمرأة، والطفل	06
/	%00	00	المساواة، والعدالة الاجتماعية	07

/	%00	00	التضامن	08
/	%00	00	الحوار، وقبول الرأي المخالف	09
/	%00	00	أهمية العلم، والعمل	10
/	%00	00	الحرية	11
/	%00	00	تحمل المسؤولية	12
01	%30	03	احترام رموز، ومؤسسات الدولة	13
	%100	10	المجموع	

1-1- مناقشة نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الأولى الابتدائية:

من خلال الجدول رقم (15)، فإن قيم المواطنة الواردة في دروس التربية المدنية للسنة الأولى الابتدائية، والموافقة للقيم الواردة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية هي في المجلد أربع (04) قيم وهي على الترتيب:

- التسامح واحترام الآخر.
- احترام رموز ومؤسسات الدولة.
- تعزيز الانتماء للشعب الجزائري.
- احترام القانون.

بينما بقية القيم لم نجد لها أثرا في الكتاب، ومرد ظهور هذا العدد القليل من القيم مقارنة بالعدد المدرج في شبكة التحليل، يعود أصلا إلى عدد الدروس القليل جدا في الكتاب، حيث أن المواضيع المدرجة في الكتاب ثمانية (08) فقط، وخلصات هذه المواضيع المعنية بالتحليل في هذه الدراسة لا تعدو الواحدة منها أن تكون جملة مفيدة تتضمن فكرة الموضوع لا غير، فمثلا في موضوع "أحترم الكبير" من الكتاب ص 57، جاءت خلاصة الدرس: أنا طفل مؤدب أحترم الكبير. (محمود

عبود وآخرون، 2018)، مما يعني وجود قيمة واحدة على الأكثر من قيم المواطنة المتضمنة في شبكة التحليل في كل موضوع إن وجدت، إلا في موضوعي "علم وطني"، و"أتعرف على النشيد الوطني" فوجد الباحث القيمتين ذاتهما في كل موضوع، وهما: قيمة تعزيز الانتماء للشعب الجزائري، وقيمة احترام رموز ومؤسسات الدولة.

كما يلاحظ في الجدول أيضا أن مجموع تكرارات القيم في الكتاب كله هو عشر مرات (10) وهذا قليل أيضا بالنظر لمدة السنة الدراسية الممتدة بين ثمانية وعشرين (28) أسبوعا للتعليم، واثنين وثلاثين (32) أسبوعا للتعليم، حسب استخدام الإدماج نهاية كل مقطع تعليمي: فإن خصص المدرس أسبوعا للإدماج كانت السنة اثنين وثلاثين أسبوعا للتعليم، وإن خصص نصف أسبوع للإدماج كانت ثمانية وعشرين أسبوعا.

ومن خلال مجموع التكرارات، يتضح أن التركيز على القيم المتضمنة في القانون التوجيهي من حيث الوجود الكمي ابتداء ناقصة جدا، مما لا يعضد العمل على تجسيد قيم المواطنة في هذا المستوى في هذه المادة، وإن كانت النسب المئوية للقيم الواردة دالة على توافرها مقارنة بمجموع التكرارات، إلا أن هذا التوافر يمثل الغالب في الأقل أصلا، فلا معنى هنا للتوافر إذا كان مثلا في التسامح واحترام الآخر يمثل ثلاثة (03) من عشرة (10)، فالعشرة أقل من أن تفي بتمثل القيم فضلا عن ثلاثة منها، ونجد أيضا أن قيمة احترام رموز ومؤسسات الدولة واردة بنسبة 30% تتلوها بنسبة 20%، كل من قيمة تعزيز الانتماء للشعب الجزائري، وقيمة احترام القانون، مع غياب كلي لقيمتي الولاء الممثلتين في المحافظة على الوحدة الوطنية، والوعي بالهوية الوطنية، زيادة على غياب أهم قيم الديمقراطية، كقيمة احترام حقوق الإنسان والمرأة والطفل، وقيمة الحوار وقبول الرأي المخالف، وقيمة الحرية، وقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية ...

فالظاهر من خلال نتائج تحليل كتاب السنة الأولى الابتدائية أن القصور كبير في محتواه من حيث استجابته لقيم المواطنة الواردة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية، إن من حيث كم القيم أصلاً، أو من حيث مقدار تمثيلها لهذه القيم، فقد وردت منها أربعة (04) فقط من أصل ثلاث عشرة قيمة، بما يمثل نسبة استجابة تقدر بـ 30.76% للقيم الواردة في القانون التوجيهي، خاصة وأن عدم الظهور مس القيم الأهم من قيم المواطنة كقيمة المحافظة على الوحدة الوطنية، وقيمة الوعي بالهوية الوطنية، وقيمة الحوار وقبول الرأي المخالف... ومثل هذه القيم من الأهمية بمكان في تنشئة الأطفال منذ نعومة أظافرهم على التشبع بها والتزامها، ولو في صورة بسيطة تتناسب وأعمارهم العقلية، كبدائيات أولى للتوسع في مفاهيمها ودلالاتها في السنوات الدراسية الموالية وغيابها يبين عدم الاحتكام للقانون التوجيهي في تأليف الكتاب ودراسة محتوياته وفقاً لتصرّيات المسؤولين بأنهم اعتمدوا ولأول مرة على مرجعية أساسية في تأليف وإنتاج محتويات المناهج والكتب المدرسية، ألا وهي القانون التوجيهي للتربية الوطنية، فالظاهر أن الأمر لا يعدو كلاماً يخالفه واقع محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الأولى الابتدائية كبداية على الأقل هنا.

2- عرض نتائج تحليل كتاب التربية المدنية للسنة الثانية الابتدائية:

الجدول الآتي يوضح نتائج تحليل المحتوى لهذا المستوى وفق شبكة التحليل:

الجدول رقم (16): نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الثانية الابتدائية

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	القيمة	الرقم
09	%02.94	01	تعزيز الانتماء للشعب الجزائري	01
09	%02.94	01	المحافظة على الوحدة الوطنية	02
/	%00	00	الوعي بالهوية الوطنية	03

01	%17.64	06	احترام القانون	04
03	%14.70	05	التسامح واحترام الآخر	05
04	%11.76	04	احترام حقوق الإنسان، والمرأة، والطفل	06
/	%00	00	المساواة والعدالة الاجتماعية	07
05	%08.82	03	التضامن	08
05	%08.82	03	الحوار وقبول الرأي المخالف	09
08	%05.88	02	أهمية العلم والعمل	10
/	%00	00	الحرية	11
01	%17.64	06	تحمل المسؤولية	12
05	%08.82	03	احترام رموز، ومؤسسات الدولة	13
	%100	34	المجموع	

2-1 - مناقشة نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الثانية الابتدائية:

من خلال الجدول رقم (16) فإننا نجد أن معظم قيم المواطنة المتضمنة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية تم تمثيلها في محتوى التربية المدنية لهذا المستوى، حيث غابت عن التمثيل ثلاث (03) قيم فقط، وهي: قيمة الوعي بالهوية الوطنية، وقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية، وقيمة الحرية.

وتصدرت قيمتا احترام القانون، وتحمل المسؤولية نسبة التمثيل بنسبة 17.64% لكل منهما تليهما: قيمة التسامح واحترام الآخر، وقيمة احترام حقوق الإنسان، والمرأة، والطفل بنسبة 14.70% و11.76% على التوالي، متبوعة ب: قيمة التضامن، وقيمة الحوار وقبول الرأي الآخر، وقيمة

احترام رموز ومؤسسات الدولة بالنسبة ذاتها لكل قيمة منها 08.82%، وأما باقي القيم الواردة فإنها أقل من نسبة التوافر المحددة بـ 07.69%.

والفرق بين المستويين الأولى والثانية الابتدائيتين واضح جدا، سواء من حيث كم القيم، أو من حيث استجابة القيم الواردة فيهما للقيم الموجودة في القانون التوجيهي، فنجد أن نسبة التمثيل في عموم القيم الواردة في كتاب السنة الثانية مقارنة بقيم القانون التوجيهي هي عشر (10) قيم من أصل ثلاث عشرة (13) قيمة أي أن نسبة الاستجابة تساوي 76.92%، وهي نسبة تمثيل عالية بخلاف ما كان في السنة الأولى أربع (04) قيم من أصل ثلاث عشرة (13) قيمة، بنسبة تمثيل مقدارها 30.76% من قيم القانون التوجيهي، الأمر الذي يدل على عدم التنسيق، أو الانسجام بين السنتين باعتبارهما طورا واحدا تمهد سنته الأولى للسنة الثانية منه، وكأن كل كتاب أعد في سياق منفصل عن الآخر.

والعودة في السنة الثانية الابتدائية لإدراج هذا الكم من القيم بما يمثل نسبة استجابة كبيرة لقيم القانون التوجيهي، له دلالة ربما على تدارك القصور الكبير في السنة الأولى، ذلك أن السنتين من حيث الفارق العمري للمتعلم متقاربتان، بل وتجمعان في طور واحد هو الطور الأول، والذي يسمى " طور الإيقاظ والتلقين الأولي " (اللجنة الوطنية للمناهج، 2016، ص10)، فلا معنى لهذه الاستجابة من حيث اختلاف خصائص النمو العقلي والمعرفي، وإنما هو تدارك يحمدهم للجنة في التوافق المقصود أو العفوي - ربما - بين قيم المواطنة الواردة في كتاب التربية المدنية للسنة الثانية الابتدائية، وقيم المواطنة الواردة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية.

3- عرض نتائج تحليل كتابي التربية المدنية للطور الأول الابتدائي:

نعرض في الجدول الآتي إجمال السنتين الأولى والثانية، فيما يسمى بالطور الأول الابتدائي:

الجدول رقم(17):نتائج تحليل محتوى كتابي التربية المدنية للطور الأول الابتدائي

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	القيمة	الرقم
06	%06.81	03	تعزيز الانتماء للشعب الجزائري	01
10	%02.27	01	المحافظة على الوحدة الوطنية	02
/	%00	00	الوعي بالهوية الوطنية	03
01	%18.18	08	احترام القانون	04
01	%18.18	08	التسامح واحترام الآخر	05
05	%09.09	04	احترام حقوق الإنسان، والمرأة، والطفل	06
/	%00	00	المساواة والعدالة الاجتماعية	07
06	%06.81	03	التضامن	08
06	%06.81	03	الحوار وقبول الرأي المخالف	09
09	%04.54	02	أهمية العلم والعمل	10
/	%00	00	الحرية	11
03	%13.63	06	تحمل المسؤولية	12
03	%13.63	06	احترام رموز، ومؤسسات الدولة	13
	%100	44	المجموع	

3-1- مناقشة نتائج تحليل محتوى كتابي التربية المدنية لطور الأول الابتدائي:

من خلال الجدول رقم (17) فإن نسبة استجابة قيم المواطنة الواردة في كتابي التربية المدنية لطور الأول لقيم المواطنة الواردة في القانون التوجيهي تمثل عشرة إلى ثلاثة عشر، أي بنسبة 76.92%، وهي النسبة ذاتها لاستجابة كتاب التربية المدنية للسنة الثانية الابتدائية، على أن القيم التي حصلت على نسبة التوافر المحددة هي على الترتيب:

- احترام القانون.
- التسامح واحترام الآخر.
- تحمل المسؤولية.
- احترام رموز ومؤسسات الدولة.
- احترام حقوق الإنسان والمرأة والطفل.

بينما القيم الخمسة الباقية حصلت على أقل من النسبة المعتمدة للتوافر، بما يعني أن ظهورها لم يكن كافيا لاعتبار الاستجابة الفعلية لقيم المواطنة الواردة في القانون التوجيهي، وبالنظر لنسبة القيم الخمسة من أصل القيم الثلاثة عشرة، فإنها تمثل 38.46%، وهي نسبة أقل من النصف، مما يدل على عدم كفايتها من حيث إيفاء قيم القانون التوجيهي حقها من التوافر في الطور الأول من التعليم الابتدائي، ثم إن غياب قيم الانتماء: تعزيز الانتماء للشعب الجزائري، والمحافظة على الوحدة الوطنية، والوعي بالهوية الوطنية، من شأنه أن يطرح التساؤل حول نوعية قيم المواطنة المتضمنة في الطور الأول، ذلك أن قيم الانتماء والولاء من أهم قيم المواطنة التي يركز عليها في تكوين الناشئة على حب الوطن والاستعداد للتضحية في سبيله، وبذل الغالي والنفيس في سبيل ترقيته وتطويره، والعمل على تصدده بين دول العالم، كما أن غياب قيمتي الحرية والمساواة والعدالة

الاجتماعية من الظهور كليا، له دلالاته في بلورة تصور المفاهيم الديمقراطية لدى تلاميذنا، ذلك أن هاتين القيمتين من أهم قيم الديمقراطية.

ويلاحظ أيضا أن القيم الممثلة للواجبات أكثر توافرا من القيم الممثلة للحقوق، فلا نجد إلا قيمة واحدة من القيم الخمسة الممثلة لقيم القانون التوجيهي تتدرج ضمن الحقوق، ألا وهي احترام حقوق الإنسان والمرأة والطفل، بينما تمثل القيم الأربعة الأخرى واجبات على المتعلم الالتزام بها، وفي ذلك طغيان كبير للواجبات نظير الحقوق، بما يخلق لدى المتعلم نفورا من هذا الوطن الذي يطالبه بالالتزام بالواجبات على كثرتها، مقابل قليل من الحقوق يوفرها له، فيخلق لديه عدا وكرهية نحو هذا الوطن، قد يترجم فيما بعد إلى سلوكيات تخل بالنظام العام، وتهدد أمن واستقرار الوطن.

4- عرض نتائج تحليل كتاب التربية المدنية للسنة الثالثة الابتدائية:

سنعرض نتائج تحليل محتوى الكتاب لهذا المستوى في الجدول الآتي:

الجدول رقم (18): نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الثالثة الابتدائية

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	القيمة	الرقم
03	%12.50	03	تعزيز الانتماء للشعب الجزائري	01
06	%04.16	01	المحافظة على الوحدة الوطنية	02
03	%12.50	03	الوعي بالهوية الوطنية	03
06	%04.16	01	احترام القانون	04
05	%08.33	02	التسامح واحترام الآخر	05
/	%00.00	00	احترام حقوق الإنسان، والمرأة، والطفل	06
06	%04.16	01	المساواة والعدالة الاجتماعية	07

06	%04.16	01	التضامن	08
02	%16.66	04	الحوار وقبول الرأي المخالف	09
06	%04.16	01	أهمية العلم والعمل	10
06	%04.16	01	الحرية	11
01	%20.83	05	تحمل المسؤولية	12
06	%04.16	01	احترام رموز، ومؤسسات الدولة	13
	%100	24	المجموع	

4-1- مناقشة نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الثالثة الابتدائية:

من خلال الجدول رقم (18) فقد كانت جميع قيم شبكة التحليل متضمنة في كتاب السنة الثالثة عدا قيمة واحدة وهي قيمة حقوق الإنسان والمرأة والطفل، بما يعني أن نسبة التمثيل للقيم المتضمنة في الكتاب انسجاما مع قيم القانون التوجيهي هي 12 إلى 13 أي 92.30%، وهي نسبة عالية في عمومها، وقد تجمعت القيم الواردة في خمس مجموعات على الترتيب الآتي:

- المجموعة الأولى: وتضم قيمة واحدة هي: قيمة تحمل المسؤولية.
- المجموعة الثانية: وتضم قيمة واحدة هي: قيمة الحوار وقبول الرأي المخالف.
- المجموعة الثالثة: وتضم قيمتي: تعزيز الانتماء للشعب الجزائري، والوعي بالهوية الوطنية.
- المجموعة الرابعة: وتضم قيمة واحدة هي: قيمة التسامح واحترام الآخر.
- المجموعة الخامسة: وتضم سبع قيم هي: المحافظة على الوحدة الوطنية، واحترام القانون والمساواة والعدالة الاجتماعية، والتضامن، وأهمية العلم والعمل، والحرية، واحترام رموز ومؤسسات الدولة.

بالعودة إلى نسب الجدول رقم (18) فإن قيم المجموعة الخامسة لم تصل إلى نسبة التوافر المحددة، مما يدل على عدم التركيز عليها من مؤلفي الكتاب تنسيقاً مع قيم القانون التوجيهي، في حين حظيت قيم المجموعات الأربعة الأخرى بالتوافر المطلوب في الكتاب فكان نصيب التوافر الأعلى لقيمة تحمل المسؤولية بنسبة 20.83%، تلتها قيمة هامة من قيم الديمقراطية والمتمثلة في الحوار وقبول الرأي المخالف بنسبة 16.66%، وهي القيمة التي من شأنها أن تجعل المتعلم متقهما للاختلاف مع الآخر بكل أشكاله، وبأن الحوار هو الأسلوب الأمثل لحل الخلاف، كما أن الرأي المخالف قد يكون صواباً أحياناً، والحكمة في مناقشته لا في رفضه ابتداءً؛ لتتبع في الترتيب بقيمتي الانتماء للوطن المتمثلتين في: قيمة تعزيز الانتماء للشعب الجزائري، وقيمة الوعي بالهوية الوطنية، ولا تخفى أهمية القيمتين في تحقيق الانتماء للوطن الجزائر وتعزيز الولاء له، من خلال الوعي بمقومات الهوية الوطنية والعمل على ترسيخها عاملاً جامعاً لمختلف أطياف الشعب على تنوعهم واختلافهم، إن سياسياً أو عرقياً أو ثقافياً، فما هو إلا اختلاف تنوع لا اختلاف فرقة وشقاق لتكون القيمة الأخيرة في التوافر من أهم قيم الديمقراطية أيضاً وهي: قيمة التسامح واحترام الآخر هذه القيمة التي من شأنها لو فُعلت حق التنفيذ أن تعيد للأذهان تلك الصور الرائعة التي كانت في الأجيال السابقة من احترام وتوقير الكبير، وإجلال الوالدين والمعلمين، ومعرفة قدر المسؤول في منصبه، واحترام التخصص في المجال سواء في أمور الدنيا أو أمور الدين، غير أن غياب قيمة احترام حقوق الإنسان والمرأة والطفل عن التواجد في الكتاب أصلاً يطرح أكثر من علامة استفهام خاصة وأنه تم التطرق لها في السنة الثانية، مما يعني افتراض تعزيز ظهورها وتطويره في كتاب السنة الثالثة لا غيابها.

5- عرض نتائج تحليل كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة الابتدائية:

جاءت نتائج تحليل كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة على النحو المبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم(19):نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة الابتدائية

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	القيمة	الرقم
02	%13.15	05	تعزيز الانتماء للشعب الجزائري	01
09	%02.63	01	المحافظة على الوحدة الوطنية	02
01	%21.05	08	الوعي بالهوية الوطنية	03
04	%10.52	04	احترام القانون	04
04	%10.52	04	التسامح واحترام الآخر	05
/	%00.00	00	احترام حقوق الإنسان، والمرأة، والطفل	06
09	%02.63	01	المساواة والعدالة الاجتماعية	07
07	%05.26	02	التضامن	08
04	%10.52	04	الحوار وقبول الرأي المخالف	09
09	%02.63	01	أهمية العلم والعمل	10
09	%02.63	01	الحرية	11
07	%05.26	02	تحمل المسؤولية	12
02	%13.15	05	احترام رموز، ومؤسسات الدولة	13
	%100	38	المجموع	

5-1- مناقشة نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة الابتدائية:

من خلال الجدول رقم (19) فإن التشابه كبير جدا بين نتائج تحليل كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة، وكتاب التربية المدنية للسنة الثالثة، خلافا لما كان عليه كتابا التربية المدنية للطور الأول فنجد فيه أن نسبة الانسجام بين قيم الكتاب وقيم القانون التوجيهي تتمثل في وجود اثنتي عشرة (12) قيمة من أصل ثلاث عشرة (13) قيمة، أي ما نسبته 92.30% من قيم القانون التوجيهي، وغابت مثلما في كتاب السنة الثالثة قيمة احترام حقوق الإنسان والمرأة والطفل، كما انتظمت القيم الواردة في كتاب السنة الرابعة في خمس مجموعات أيضا هي على الترتيب:

- **المجموعة الأولى:** وتضم قيمة واحدة هي: الوعي بالهوية الوطنية.
- **المجموعة الثانية:** وتضم قيمتين هما: تعزيز الانتماء للشعب الجزائري، واحترام رموز ومؤسسات الدولة.
- **المجموعة الثالثة:** وتضم ثلاث قيم هي: احترام القانون، والتسامح واحترام الآخر، والحوار وقبول الرأي المخالف.
- **المجموعة الرابعة:** وتضم قيمتين هما: التضامن، وتحمل المسؤولية.
- **المجموعة الخامسة:** وتضم أربع قيم هي: المحافظة على الوحدة الوطنية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، وأهمية العلم والعمل، والحرية.

واعتمادا على النسب الواردة في الجدول رقم (19)، فإن قيم المجموعتين الرابعة والخامسة لم تصل إلى نسبة التوافر المحددة، حيث أن قيمتي المجموعة الرابعة كانت نسبتهما 05.26%، وقيم المجموعة الخامسة كانت نسبتها 02.63%، بينما كانت نسب قيم المجموعات الثلاثة الأولى أكبر من نسبة التوافر، فكانت أعلى نسبة لقيمة الوعي بالهوية الوطنية بـ 21.05%، وهي تمثل المجموعة الأولى، تليها قيمتا تعزيز الانتماء للشعب الجزائري، واحترام رموز ومؤسسات الدولة

بنسبة 13.15%، وهي تمثل قيم المجموعة الثانية، وهذه القيم الثلاثة في مجملها تمثل جوهر الانتماء والولاء للوطن، ويدل توافرها في المراتب الأولى على لفظة هامة لتعزيز انتماء المتعلم وولائه لوطنه في هذا الكتاب، ذلك أنها المرة الأولى في كتاب التربية المدنية هنا التي تحظى فيها قيمة الوعي بالهوية الوطنية تحديداً على أعلى نسبة تمثيل، وهذه القيمة تعني وعي المتعلم بالمكونات الرئيسية للهوية الوطنية الجزائرية، ممثلة في الثوابت الرئيسية التي تمثل اللحمة بين أفراد الشعب الجزائري، ألا وهي اللغة العربية، والدين الإسلامي، والتاريخ الوطني المشترك، ويعني تكريس وعي المتعلم بها إضافة إلى قيمتي تعزيز الانتماء للشعب الجزائري، واحترام رموز ومؤسسات الدولة تكوين جيل يدين بالولاء الشديد لوطنه قبل أي مكون آخر، مهما كانت درجة انتماء الفرد له مقارنة بولائه لوطنه، ذلك أن الوعي بالقيم المذكورة وتمثلها من شأنه أن يذيب كل الاعتبارات الأخرى ويقصدها، إذا ما تعارضت مع استقرار وطنه والمحافظة عليه وعلى مؤسساته ورموزه، وهي غاية ما تصبو إليه التربية على المواطنة وغرس قيمها في الناشئة.

كما أن المجموعة الثالثة الممثلة في قيمها الثلاثة: قيمة احترام القانون، وقيمة التسامح واحترام الآخر، وقيمة الحوار وقبول الرأي المخالف، تمثل في قيمتها الأولى أحد واجبات الانتماء والولاء للوطن، حيث يكتسب المتعلم ثقافة تقديم القانون احتراماً واحتكاماً، باعتباره يمثل الفيصل في تنظيم علاقة المواطنين فيما بينهم من طرف الدولة التي تحكمهم، على اختلاف انتماءاتهم، وثقافتاتهم فكونهم يخضعون جميعاً لقانون واحد يحتكم إليه الجميع على قدم المساواة، يشعروهم بوجود سلطة تعدل بين أبنائها، وتستحق أن يلتزم الفرد قوانينها، لأن في التزامه حماية له وحفاظاً عليه، ومن ثم تخلق فيه الاعتزاز والإكبار لهذا الوطن الذي لم يميز بينه وبين الآخر، إلا بمقدار التزام هذا الفرد أو مخالفته للقانون المنظم لحياته وحياة الآخرين، في علاقاتهم البينية من جهة، وفي علاقة الفرد مع النظام الحاكم المسير لشؤونه من جهة ثانية.

كما أن قيمتي التسامح واحترام الآخر، والحوار وقبول الرأي المخالف، تمثلان أهم قيم التعايش السلمي ومراعاة خصوصيات الآخرين، في ظل وطن واحد يكفل للفرد حريته في العيش مع احتفاظه بخصوصيته الثقافية والفكرية، ويتيح تكافؤ الفرص للجميع وفق معايير الكفاءة والأهلية فقط، دون إقصاء أو تهميش مبني على أسس سياسية، أو فكرية، أو مهما تكن، وهذا هو جوهر الديمقراطية التي تنادي بها النظم الحاكمة، في حرية المخالف، وقبول الاختلاف والتعايش معه باعتبار هذا الاختلاف إضافة وإثراء وتنوعا مطلوبا، يتكامل فيه المواطنون فيما بينهم، ليساهم الجميع بما هم عليه من هذا الاختلاف في بناء وازدهار وتطور الوطن.

6- عرض نتائج تحليل كتابي التربية المدنية للطور الثاني الابتدائي:

بعد عرض نتائج تحليل كتابي السنتين الثالثة والرابعة، ومناقشة كل نتيجة على حده، سنعرض في

الجدول الآتي نتائج تحليل الكتابين مجتمعين فيما يسمى بالطور الثاني الابتدائي:

الجدول رقم(20):نتائج تحليل محتوى كتابي التربية المدنية للطور الثاني الابتدائي

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	القيمة	الرقم
02	%12.90	08	تعزيز الانتماء للشعب الجزائري	01
09	%03.22	02	المحافظة على الوحدة الوطنية	02
01	%17.74	11	الوعي بالهوية الوطنية	03
07	%08.06	05	احترام القانون	04
05	%09.67	06	التسامح واحترام الآخر	05
/	%00.00	00	احترام حقوق الإنسان، والمرأة، والطفل	06
09	%03.22	02	المساواة والعدالة الاجتماعية	07

08	%04.83	03	التضامن	08
02	%12.90	08	الحوار وقبول الرأي المخالف	09
09	%03.22	02	أهمية العلم والعمل	10
09	%03.22	02	الحرية	11
04	%11.29	07	تحمل المسؤولية	12
05	%09.67	06	احترام رموز، ومؤسسات الدولة	13
	%100	62	المجموع	

6-1- مناقشة نتائج تحليل محتوى كتابي التربية المدنية للطور الثاني الابتدائي:

من خلال الجدول رقم (20)، فإن غياب قيمة حقوق الإنسان والمرأة والطفل ظل موجودا لعدم تواجده في سنتي الطور طبعاً، كما انتظمت القيم في هذا الطور في سبع (07) مجموعات هي على الترتيب الآتي:

- المجموعة الأولى: وتضم قيمة واحدة هي: الوعي بالهوية الوطنية.
- المجموعة الثانية: وتضم قيمتين هما: تعزيز الانتماء للشعب الجزائري، والحوار وقبول الرأي المخالف.
- المجموعة الثالثة: وتضم قيمة واحدة هي: تحمل المسؤولية.
- المجموعة الرابعة: وتضم قيمتين هما: التسامح واحترام الآخر، واحترام رموز ومؤسسات الدولة.
- المجموعة الخامسة: وتضم قيمة واحدة هي: احترام القانون.
- المجموعة السادسة: وتضم قيمة واحدة هي: التضامن.

- المجموعة السابعة: وتضم أربع قيم هي: المحافظة على الوحدة الوطنية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، وأهمية العلم والعمل، والحرية.

ولم تبلغ قيم المجموعتين الأخيرتين السادسة والسابعة نسبة التوافر التي تجعلها متواجدة بالقدر الكافي من مجموع تكرار القيم الواردة في هذا الطور، بينما بلغت قيم المجموعات الخمسة الأخرى نسبة التوافر، حيث كانت النسبة الأعلى لقيمة الوعي بالهوية الوطنية بنسبة 17.74%، لتليها قيم المجموعة الثانية ممثلة في تعزيز الانتماء للشعب الجزائري، والحوار وقبول الرأي المخالف، بالنسبة ذاتها لكل واحدة منهما، وهي 12.90%، ويمثل هذا الترتيب نسقا منطقيا بين قيمة المجموعة الأولى وقيمتي المجموعة الثانية ذلك أن القيم الثلاثة هنا تخدم الفئة الرئيسة الممثلة في الانتماء والولاء الوطن، والتي تتفرع عنها القيم المذكورة، فالوعي بالهوية الوطنية وتعزيز الانتماء للشعب الجزائري من أهم قيم الانتماء والولاء، كما أن قيمة الحوار وقبول الرأي المخالف من شأنها تعزيز الوحدة الوطنية بين المواطنين، بما يعمل على تعزيز وتجذير الانتماء للشعب الجزائري ذي الثقافات المتعددة، والعادات المتنوعة، من منطقة لأخرى، ومن عرش إلى آخر.

وتأتي قيم المجموعات المتبقية الثالثة والرابعة والخامسة في النسق ذاته من التكامل فيما بينها حيث جاءت في مجموعها مرتبة بالشكل الآتي: تحمل المسؤولية، والتسامح واحترام الآخر، واحترام رموز ومؤسسات الدولة، واحترام القانون.

فتحمل المسؤولية هو صلب المواطنة الصالحة، بحيث يكون المواطن مسؤولا عن تصرفاته واعيا بأثرها على ذاته، ومحيطه ومجتمعه ووطنه، مما يجعله يحسب خطواته في كل ما هو مقدم عليه هذه القيمة التي من شأنها إن اكتسبها المتعلم أن تنشئ جيلا مضطعا بمسؤولياته تجاه نفسه وربه ومجتمعه، وإجمالا تجاه كل مواقفه في الحياة؛ كما أن احترام رموز ومؤسسات الدولة، واحترام

القانون، وجهان لعملة واحدة، هي الالتزام بالواجبات المنوطة بالفرد تجاه وطنه، مقابل توفير هذا الوطن العيش الحر الكريم لهذا الفرد.

وتأتي قيمة التسامح واحترام الآخر من جملة القيم الفرعية للفئة الرئيسة الممثلة في الحياة الديمقراطية، حيث أن التسامح واحترام الآخر هو التطبيق العملي لقبول الرأي المخالف، والتعايش السلمي مع المخالف، والاعتراف بحقه في التمايز عنك في الفكر، أو السياسة، أو حتى في الدين.

7- عرض نتائج تحليل كتاب التربية المدنية للسنة الخامسة الابتدائية:

وتسمى أيضا بالطور الثالث الابتدائي، وجاءت نتائج التحليل كالتالي:

الجدول رقم(21):نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للطور الثالث الابتدائي

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	القيمة	الرقم
11	%03.45	02	تعزيز الانتماء للشعب الجزائري	01
07	%06.90	04	المحافظة على الوحدة الوطنية	02
13	%01.72	01	الوعي بالهوية الوطنية	03
03	%10.34	06	احترام القانون	04
11	%03.45	02	التسامح واحترام الآخر	05
06	%08.62	05	احترام حقوق الإنسان، والمرأة، والطفل	06
08	%05.17	03	المساواة والعدالة الاجتماعية	07
08	%05.17	03	التضامن	08
08	%05.17	03	الحوار وقبول الرأي المخالف	09
03	%10.34	06	أهمية العلم والعمل	10

03	%10.34	06	الحرية	11
02	%13.80	08	تحمل المسؤولية	12
01	%15.52	09	احترام رموز، ومؤسسات الدولة	13
	%100	58	المجموع	

7-1- مناقشة نتائج تحليل محتوى كتاب التربية المدنية للطور الثالث الابتدائي:

من خلال الجدول رقم (21) فإن نسبة تمثيل قيم المواطنة الواردة في هذا الكتاب انسجاماً مع قيم القانون التوجيهي هي 100% في عمومها، ذلك أن كل قيم الشبكة كان لها نصيب في الكتاب على اختلاف نسبة التواجد بين التوافر وعدمه، وقد انتظمت هذه القيم في ثمان (08) مجموعات مرتبة على النحو الآتي:

- المجموعة الأولى: وتضمنت قيمة واحدة هي: احترام رموز ومؤسسات الدولة.
- المجموعة الثانية: وتضمنت قيمة واحدة هي: تحمل المسؤولية.
- المجموعة الثالثة: وتضمنت ثلاث قيم هي: احترام القانون، وأهمية العلم والعمل، والحرية.
- المجموعة الرابعة: وتضمنت قيمة واحدة هي: احترام حقوق الإنسان والمرأة والطفل.
- المجموعة الخامسة: وتضمنت قيمة واحدة هي: المحافظة على الوحدة الوطنية.
- المجموعة السادسة: وتضمنت ثلاث قيم هي: المساواة والعدالة الاجتماعية، والتضامن والحوار وقبول الرأي المخالف.
- المجموعة السابعة: وتضمنت قيمتين هما: تعزيز الانتماء للشعب الجزائري، والتسامح واحترام الآخر.
- المجموعة الثامنة: وتضمنت قيمة واحدة هي: الوعي بالهوية الوطنية.

حيث انقسمت نسبة التوافر بين القيم والمجموعات بالتساوي: فنجد أن قيم المجموعات الأربع الأولى حققت نسبة التوافر المحددة، بينما لم تحقق قيم المجموعات الأربع الأخيرة هذه النسبة، كما أن القيم المحققة لنسبة التوافر هي ست (06) قيم، بقيت سبع (07) قيم لم تحقق نسبة التوافر.

ومن المهم أن نشير إلى أن قيمتي أهمية العلم والعمل، وقيمة الحرية، حصلتا على نسبة التوافر المحددة في هذا الطور (الخامسة الابتدائية) فقط، حيث لم تبلغ أي من القيمتين المذكورتين نسبة التوافر المحددة في أي سنة من السنوات الأربع السابقة، ولعل ظهورهما المتأخر هنا يعود لعامل التآني والمراجعة الذي أخذ هذا الطور في إعداد مناهجه، اعتمادا على المراجعات الواردة من الميدان بعد تطبيق المناهج المحسنة لمدة موسمين دراسيين في الطورين الأول والثاني، ذلك أن قيمة أهمية العلم والعمل من أهم القيم التي يحتاجها أبناؤنا اليوم سعيا وتطبيقا، فكثير من خريجي الجامعات يعانون البطالة الوهمية لا الحقيقية، بمعنى أنهم يعزفون عن العمل الذي لا يوافق شهادتهم أو مستوياتهم الدراسية، وبالمقابل نجد الكثير من الشباب يتركون مقاعد الدراسة لمشاهدتهم بطالة الخريجين! فكأن هذا من ذاك، والحق أن تقدير قيمة العلم غير مرتبط بالكسب به، أو العمل به، بقدر ما هو مرتبط بتكوين الفرد لذاته، وتوسيع ثقافته، وتفتحته على العالم، من خلال تطوير مستواه الدراسي، أما العمل فقد يوفق فيه بشهادته، وربما لا، وقد يوفق لممارسة مهنة أخرى لا علاقة لها بشهادته، وليس ثمة أي عجب في ذلك، أو ظلم، أو تجن على صاحب الشهادة، فإذا عجزت الدولة أن توفر له منصب عمل يناسب مستواه، فهو مطالب بالسعي من ذاته لإيجاد عمل ما يكف به ماء وجهه من أن يبذل، وذلك بامتهانه أي عمل مشروع، يوظف فيه مهارات التفكير ومنهجية التحليل التي اكتسبها من علمه ودراسته، فيجعل منه عملا مربحا، ومكسبا حلالا، يكفيه مشقة الحياة ومتطلباتها، ويثبت من خلاله ذاته وقدراته.

أما بخصوص قيمة الحرية التي ظهرت بنسبة توافر مساوية لقيمتي احترام القانون، وأهمية العلم والعمل، حيث بلغت نسبة 10.34%، فإن أصدق ما يقال عن أهمية هذه القيمة ما قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه: " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا " ذلك أن الحرية هي الأصل في الإنسان، وهي مبعث كل إبداع وتطوير، فالفرد الحر في تفكيره يستطيع التفكير خارج الصندوق كما يسمى، ويستطيع أن يطلق العنان لذهنه في توليد أفكار على غير المألوف، يظهر فيها من الجدة والابتكار ما يعجز عنه المقلدون الملتزمون منهجية تفكير محددة أو نمط عيش مألوف، أو غيرها من الأمور التي يكون فيها الفرد تبعا لغيره، عاجزا عن إبراز ذاته فيما يمكنه فيه ذلك.

فإكساب الناشئة قيمة الحرية مفهوما وممارسة من شأنه أن يكسبهم الجرأة في النقد والحرية في الأخذ، أو الرد، وفق حجج منطقية وعلل واضحة، يقعدون فيها لكل أمر يفد عليهم، أو يقصدونه في حدود إمكاناتهم العقلية، ومختلف قدراتهم، تماشيا مع مراحل نموهم المختلفة.

ومن الجدول رقم(21) أيضا فقد تصدرت قيمة احترام رموز ومؤسسات الدولة ترتيب القيم في هذا الطور، فجاءت في المرتبة الأولى توافرا بنسبة 15.52% متبوعة بتحمل المسؤولية بنسبة 13.80%، وهذه القيمة الأخيرة هي صلب تكوين المواطن المسؤول، والتي تدخل في باقي القيم جميعها ذلك أن المتعلم المتحمل لمسؤولياته على جميع الأصعدة، يستطيع تمثّل باقي القيم والتشبع بها، لأنها من صميم تحمله لمسؤولياته إن على مستواه الشخصي، أو الاجتماعي، أو غيرها من المستويات الأخرى.

كما عادت قيمة احترام حقوق الإنسان والمرأة والطفل للظهور وبنسبة قدرت بـ 08.62% بعدما غابت عن الظهور في الطور الثاني بسنتيه، ولا تخفى أهمية هذه القيمة في معرفة المتعلم حقوقه التي يجب على الجميع احترامها، كونه من الفئات التي يجب أن تحميها القوانين في مثل هذه

السن، لعدم قدرته البدنية والعقلية على الدفاع والمحافظة على نفسه من المخاطر التي تعج بها الحياة الاجتماعية، والتي يخوض معتركها وهو مازال بعد غير ناضج لمجابهة ذلك، فتلزم الدولة بسن القوانين، وضمان التزامها، لتكفل لهذا المتعلم الطفل التدرج السلس في مخالطة المجتمع دون خوف عليه من الاستغلال أو الأذية.

غير أن تدني نسبة قيم الانتماء والولاء للوطن في هذا الطور يطرح أكثر من استقهام، ذلك أن المتعلم هنا بلغ من العمر إحدى عشرة سنة، وهي سن قريبة من المراهقة، وقد أشار نشواتي(2005، ص ص 190-194) إلى أن كولبرج(kohlberg,1963)، يقسم النمو الأخلاقي إلى ثلاثة مستويات، ترتبط بمراحل النمو عند الأطفال ارتباطا وثيقا، فنجد المستوى ما قبل التقليدي (وتسود أحكامه الأخلاقية حتى التاسعة من العمر)، والمستوى التقليدي(من التاسعة إلى الخامسة عشرة)، والمستوى ما بعد التقليدي، أو الاستقلالي أو المبدئي(بعد الخامسة عشرة).

والملاحظ أنه في نهاية مرحلة التعليم الابتدائي يكون الطفل قد اقترب من نهاية ثلثي مستويات النمو الأخلاقي، الذي ينتهي بالمستوى الثالث ذي المرحلتين: مرحلة التوجه نحو العقد الاجتماعي القانوني، ومرحلة التوجه المبدئي - الأخلاقي - العالمي، فكان الأولى أن يتم التركيز على قيم الانتماء والولاء للوطن في هذا الطور بشكل يتيح لها التوافر بكثافة، مقارنة بباقي القيم ذلك أن ترسيخ قيم الانتماء والولاء للوطن في نفوس الناشئة، من أهم الدعامات التي تعمل الدول على التأكيد عليها لدى أبنائها، حرصا منها على المحافظة على وجودها، وتشجيعا لمواطنيها على ضرورة الاستماتة في الدفاع عنها، والمرحلة العمرية هنا أدعى لتوافر قيم الانتماء والولاء للوطن بنسبة أعلى من نسبة التوافر المحددة، بدل تدني نسبة وجودها في متوسط نسبة القيم الثلاثة الأولى من شبكة التحليل إلى 4.02%.

8- عرض نتائج تحليل كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم الابتدائي:

نعرض في الجدول الآتي نتائج تحليل كتب التربية المدنية مجمعة لكامل المرحلة الابتدائية:

الجدول رقم(22):نتائج تحليل محتوى كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم الابتدائي

ت	%	مج	التكرار حسب السنوات					القيمة
			V	IV	III	II	I	
06	07.92	13	02	05	03	01	02	تعزيز الانتماء للشعب الجزائري
12	04.26	07	04	01	01	01	00	المحافظة على الوحدة الوطنية
07	07.31	12	01	08	03	00	00	الوعي بالهوية الوطنية
03	11.58	19	06	04	01	06	02	احترام القانون
04	09.75	16	02	04	02	05	03	التسامح واحترام الآخر
09	05.48	09	05	00	00	04	00	احترام حقوق الإنسان، والمرأة، والطفل
13	03.04	05	03	01	01	00	00	المساواة والعدالة الاجتماعية
09	05.48	09	03	02	01	03	00	التضامن
05	08.53	14	03	04	04	03	00	الحوار وقبول الرأي المخالف
08	06.09	10	06	01	01	02	00	أهمية العلم والعمل
11	04.87	08	06	01	01	00	00	الحرية
01	12.80	21	08	02	05	06	00	تحمل المسؤولية
01	12.80	21	09	05	01	03	03	احترام رموز، ومؤسسات الدولة
	100	164	58	38	24	34	10	المجموع

ملحوظة: ت: تعني الترتيب.

8-1- مناقشة نتائج تحليل محتوى كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم الابتدائي:

من خلال الجدول رقم (22)، يتبين أن وجود القيم في السنوات من الأولى إلى الخامسة، لا يخضع لمنهجية في التدرج أو الورد، يمكن الاستدلال عليها من خلال إيجاد دالة حسابية ذات أساس معلوم مثلا لتبرير تصاعد، أو تنازل تكرار القيم، أو بعضها، بالتقدم في السنوات الدراسية، فلا تجد أي قيمة من القيم الثلاث عشرة تنطبق عليها خاصية التكرار وفق دالة معلومة، تفسر تطور ظهورها من سنة إلى أخرى زيادة أو نقصانا، وإنما ثمة عشوائية، وعدم انتظام، في وجود القيم من سنة إلى أخرى، ففي قيم الانتماء والولاء للوطن مثلا، نجد أن قيمة تعزيز الانتماء للشعب الجزائري، وردت من السنة الأولى إلى الخامسة على الترتيب بالتكرارات الآتية: 02-01-03-05؛ ومثل هذه القيمة كان ينبغي ورودها بشكل تصاعدي وفق دالة حسابية أو هندسية تسمح بقراءة الورد وفق أساس منهجي، يعزز هذه القيمة التي تعني الكثير من معاني قيم المواطنة، لأن تعزيز الانتماء من حيث التركيز على عوامل الوحدة بين أبناء الشعب الجزائري، ونبذ كل عوامل الفرقة والتباغض والتنازع بين أفراد الأمة، من شأنه أن يسهم في تنمية مشاعر الألفة بين المتعلمين على اختلاف ثقافتهم، ويعزز فيهم مفهوم الوطن الأم، الذي يستوعب كل اختلافات أبنائه ويقبلهم على ما هم عليه من خصوصياتهم، في ظل وحدة تجمعهم، تمثل العوامل المشتركة من الإرث التاريخي والديني، والمصير المشترك.

ومثلها في عشوائية الظهور وعدم وجود منهجية متدرجة في الورد خلال المسار الدراسي باقي قيم الانتماء والولاء للوطن وهي: قيمة المحافظة على الوحدة الوطنية، وقيمة الوعي بالهوية الوطنية، وقيمة احترام القانون، وقيمة احترام رموز ومؤسسات الدولة؛ فقد كان وجودها من سنة لأخرى بين ثبات أحيانا، وتصاعد بعده أو نزول، وبين عدم الوجود أصلا، ثم الوجود والنزول بعده

أو الصعود في الظهور... وهكذا، إذ لا منطوق يحكم تواتر أو تكرار القيمة من سنة لأخرى، كما هو ملاحظ في الجدول رقم(22)، بما يعني أن العمل على إدراج القيم وفق منهجية متصاعدة أو واضحة من مستوى إلى آخر بحكم ترابط السنوات فيما بينها من خلال وحدة الطور، وترابط المرحلة كلها فيما بينها من خلال وحدة الأطوار، لم يكن له أثر في محتويات الكتاب، وكأن الأمر صوري في دلالاته أو نظري، لا تكاد تجد دلالاته في وحدة أو تكامل أو تنسيق المحتوى، بحيث تكمل سنوات الطور بعضها بعضا من خلال وحدة محتوياتها فيما بينها، فضلا عن وحدة محتويات الأطوار فيما بينها، لنصل إلى منتج المرحلة كلها في سنة نهاية المرحلة الابتدائية.

ولعله من المهم أن نورد الجدول رقم(22) بقيم المواطنة للمرحلة إجمالاً، مع ترتيبها تبعا لنسبة

توافرها حتى تسهل قراءة الجدول ومناقشة محتواه.

الجدول رقم(23): ترتيب قيم المواطنة في مرحلة التعليم الابتدائي

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	القيمة	الرقم
01	%12.80	21	تحمل المسؤولية	01
01	%12.80	21	احترام رموز، ومؤسسات الدولة	02
03	%11.58	19	احترام القانون	03
04	%09.75	16	التسامح واحترام الآخر	04
05	%08.53	14	الحوار وقبول الرأي المخالف	05
06	%07.92	13	تعزيز الانتماء للشعب الجزائري	06
07	%07.31	12	الوعي بالهوية الوطنية	07
08	%06.09	10	أهمية العلم والعمل	08

09	%05.48	09	احترام حقوق الإنسان، والمرأة، والطفل	09
09	%05.48	09	التضامن	10
11	%04.87	08	الحرية	11
12	%04.26	07	المحافظة على الوحدة الوطنية	12
13	%03.04	05	المساواة والعدالة الاجتماعية	13
	%100	164	المجموع	

8-2- مناقشة نتائج قيم المواطنة في مرحلة التعليم الابتدائي:

أول ما يلاحظ في الجدول رقم (23) هو أن القيم الخمسة التي تمثل قيم الانتماء والولاء للوطن وهي: تعزيز الانتماء للشعب الجزائري، والمحافظة على الوحدة الوطنية، والوعي بالهوية الوطنية واحترام القانون، واحترام رموز ومؤسسات الدولة؛ حصلت ثلاثة منها على نسبة التوافر المعتمدة في هذه الدراسة، وهي: قيمة احترام رموز ومؤسسات الدولة، وقيمة احترام القانون، وقيمة تعزيز الانتماء للشعب الجزائري، وكانت قيمة الوعي بالهوية الوطنية قريبة من تحقيق نسبة التوافر، حيث كانت نسبة ظهورها في المرحلة الابتدائية ككل 07.31%، ونسبة التوافر هي 07.69% طبعاً. في حين نجد أن قيمة المحافظة على الوحدة الوطنية كانت بعيدة جداً عن نسبة التوافر، فاحتلت المرتبة ما قبل الأخيرة بنسبة ظهور قدرت بـ 04.26%، ولا تخفى أهمية هذه القيمة الأخيرة تحديداً في خدمة جوهر المواطنة الذي مؤداه تفضيل مصلحة الوطن والتضحية من أجله، في سبيل بقائه معززاً مكرماً مصان الجانب وحدة وتماسكاً وتطوراً وتقدماً بين باقي الأمم، وإذا ذكرنا القيم الخمسة الأخرى على أنها في مجملها تمثل قيم الانتماء والولاء للوطن، فإنه ما كان ينبغي أن نجد في توافرها قصوراً يجعل من واحدة من أهم مكوناتها تكاد تكون منعدمة الظهور، فهذا القصور في الانسجام ونسبة التوافر بين قيم تشكل في مجملها وحدة بنيوية واحدة في دراستنا هذه، يؤكد ما توصلت إليه

دراسات القسم الأول من الدراسات السابقة والتي تناولت تحليل محتوى مادة التربية المدنية خصيصاً، وكذا القسم الثاني الذي تناول تحليل محتوى مناهج المواد الاجتماعية عامة. والتي توصل فيها أصحابها إلى أن المناهج التعليمية في التربية المدنية، وكذا في المواد الاجتماعية، فيها بعض القصور في تنمية قيم المواطنة، مرده إلى نقص المواضيع التي تخدم فعلاً غرس وتنمية روح المواطنة لدى المتعلمين، إضافة لوجود اختلال في توازن القيم من حيث طغيان قيم على حساب أخرى، دون تبرير علمي يدعم هذا التفاوت، جاء ذلك في دراسات كل من: قنيفة نورة وسليمي ابتهاج (2018)، وبن فرج الله بختة (2018)، ومصباح الهلي وعبد الغني مخلوفي (2018)، وإبراهيم هياق (2016)، وصالح روية (2015)، وأحمد عبد المنعم ومحمود السيد مراد (2012)، وزكي مرتجى ومحمود الرنتيسي (2010)، وسيف الإسلام شوية (2009) والعبد الكريم راشد وصالح النصار (1426هـ)، وسميث وفونتتين ومكسين (2002).

كما نجد أن استجابة محتوى كتاب التربية المدنية من حيث قيم المواطنة للقيم الواردة في القانون التوجيهي وإن كانت في عمومها تمثل النسبة الكلية 100%، بمعنى ظهور القيم الثلاثة عشر كلها في مرحلة التعليم الابتدائي، غير أن هذا الظهور لم تستجب منه في تحقيق نسبة التوافر المحددة في هذه الدراسة إلا ست قيم فقط، ولم تحصل القيم السبعة الباقية على نسبة توافر تسمح بالحكم عليها بالظهور الكافي في هذه المرحلة، بما يعني أن نسبة الاستجابة في محتوى التربية المدنية من قيم المواطنة للقيم الواردة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية كانت 46.15%، وهي أقل من النصف، مما يكشف عن عدم تنسيق بين محتويات كتاب التربية المدنية في المرحلة الابتدائية في قيم المواطنة، وتلك القيم الواردة في القانون التوجيهي، هذا القانون الذي كان يفترض أن يكون محكاً يعتمد عليه المؤلفون في استقاء محتويات الكتب عموماً، وكتاب التربية المدنية

خصوصاً، لكن واقع دراسة المحتوى كما يظهر كشف عن عدم التنسيق المفترض أو عدم الاعتماد على القانون في ما يفوق النصف من قيم المواطنة الواردة فيه.

هذا وظهرت بعض قيم الثقافة الديمقراطية موافقة لنسبة التوافر كقيمة التسامح واحترام الآخر وقيمة الحوار وقبول الرأي المخالف، وهما قيمتان هامتان في بناء نسيج المجتمع متعدد الثقافات والبيئات الجغرافية كالجزائر، لما تتيحه هاتان القيمتان من تجسيد للتعايش السلمي بين الأفراد المختلفين، والاستفادة من اختلاف الرؤى والأفكار للجميع، بحيث يعمل التنوع على التكامل لا على الإقصاء، الأمر الذي من شأنه أن يخدم وحدة الوطن وثراءه بهذا الاختلاف والتنوع الإيجابي الذي يصب في الصالح العام للوطن والمواطن، إلا أن تدني ظهور قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية يبين مرة ثانية أن إعداد المحتوى يفقد للرؤية الكلية في أبسط صورها لبعض المفاهيم الجزئية التي تمثل الفكرة أو القيمة الكلية في صورها الفرعية وممارساتها، فالمساواة والعدالة الاجتماعية وكذا الحرية، واحترام حقوق الإنسان والمرأة والطفل، هي من مكونات الثقافة الديمقراطية، غير أنها اختلفت في الظهور عن قيمتي التسامح واحترام الآخر، والحوار وقبول الرأي المخالف، بما يمثل بونا في التواجد في المرحلة الابتدائية بين القيم الفرعية للقيمة الكلية الواحدة.

ولم تحظ قيمة أهمية العلم والعمل بنسبة توافر مقبولة، وهي القيمة التي تعني الكثير لدى المتعلم كونها الدافع الرئيس في مواجهة معيقات الحياة التعليمية وما أكثرها، فحين يتشبع المتعلم بهذه القيمة، نضمن إلى حد كبير استمراره في منظومة التعليم التي تعنى بها الدولة لتشكيل المواطن الصالح، ومن ثم نتلافى تسريه ونهله من مشارب أخرى غير التي تعتمدها الدولة في تكوين وبناء مواطنيها، هذه المشارب التي قد تمثل الخطر المحقق والمهدم لولاء المواطن وانتائه للوطن، من خلال محتويات موجهة خصيصاً لهذا الغرض، يستطيع واضعوها توجيه الشباب غير المحصن - وأحياناً حتى المحصن - باكمال تعليمه إلى مسارات تخرب الدولة والمجتمع عموماً، ذلك أن هذا

التوجيه الهدام بيئته الخصبة هي الشباب غير الواعي بالصراع العالمي بين الثقافات والدول، والذي أضحى صراعا تنافسيا، يلغي بعضه البعض الآخر بدل أن يكمله، ولا سبيل لتحقيق مثل هكذا وعي من تعزيز قيمة أهمية العلم والعمل لدى المتعلمين، فبالعلم تدرك الأمور على حقيقتها وبالعامل تتجسد هذه الحقائق واقعا معيشيا.

وتأتي قيمة التضامن أيضا ضعيفة التوافر، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز الأناية لدى المتعلمين ويحملهم على تفضيل المصلحة الخاصة على العامة، وعدم الشعور بحاجة الآخرين ومنه حاجة الوطن إلى أبنائه في الظروف جميعها، فضلا عن حاجته لهم في الظروف العصيبة التي نحن الآن نمر بها، كدولة تريد بناء نظام جديد يعتمد فيه على تقديم مصلحة الوطن على المصالح الخاصة بالدرجة الأولى، فكان ينبغي التركيز على قيمة التضامن أكثر، لغرسها في الناشئة بما يكفل ضمان مجتمع متآزر متعاون متكافل فيما بينه كالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر.

8-3- الإجابة على التساؤل الثاني في الدراسة والذي يقول:

هل الحجم الزمني لنشاط التربية المدنية في التعليم الابتدائي كفيل بترسيخ قيم المواطنة سلوكا

تطبيقا لدى المتعلمين؟

للإجابة على هذا التساؤل سنعرض شبكة المواقيت لمرحلة التعليم الابتدائي ككل، والتي تبين العلاقة بين الحجم الزمني لمادة التربية المدنية وباقي المواد الأخرى للحكم على مدى الكفاية من عدمه في ترسيخ قيم المواطنة سلوكا تطبيقيا لدى المتعلمين.

الجدول رقم(24): التوقيت الأسبوعي لمواد مرحلة التعليم الابتدائي

المواد	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
اللغة العربية	13سا و30د	13سا و30د	11سا و15د	8سا و15د	8سا و15د
اللغة الأمازيغية	00	00	00	3سا	3سا
اللغة الفرنسية	00	00	3سا	4سا و30د	4سا و30د
الرياضيات	4سا و30د	4سا و30د	4سا و30د	4سا و30د	4سا و30د
ت علمية	1سا و30د	1سا و30د	1سا و30د	1سا و30د	1سا و30د
ت إسلامية	1سا و30د	1سا و30د	1سا و30د	1سا و30د	1سا و30د
ت مدنية	45د	45د	45د	45د	45د
التاريخ	00	00	45د	45د	45د
الجغرافيا	00	00	بالتناوب	45د	45د
ت فنية	45د	45د	45د	45د	45د
ت بدنية	1سا	1سا	1سا	1سا	1سا
المجموع	23سا و30د	23سا و30د	25سا	27سا و15د	27سا و15د

نقلا من كتاب الدليل المنهجي لإعداد المناهج(اللجنة الوطنية للمناهج، 2016، ص11) بتصريف.

من خلال الجدول رقم(24)، فإن الحجم الزمني لمادة التربية المدنية يأخذ أقل حجم زمني مقارنة

بالمواد الأخرى، ولا يتساوى في قلته إلا مع مادتي التاريخ والجغرافيا، بحيث يدرس المتعلم خلال

الأسبوع كله حصة واحدة للتربية المدنية ذات 45 دقيقة.

ومعلوم أن المادة تأخذ أهميتها لدى المتعلم، والمعلم، والولي من اعتبارين اثنين هما:

الاعتبار الأول: حجمها الزمني في التوزيع الأسبوعي للمتعلم.

الاعتبار الثاني: اعتمادها في امتحان الشهادة الابتدائية من عدمه.

ومن خلال الجدول دائما فإن الاعتبار الأول منعدم في مادة التربية المدنية، ومعلوم أيضا أنها ليست من مواد امتحان الشهادة الابتدائية، فامتحان الشهادة يقتصر على المواد الرئيسة، أو ما يعرف بمواد اكتساب العلوم وهي: اللغات (العربية، والفرنسية)، والرياضيات.

فإذا كانت المواطنة تعني سلوكا ممارسا من المتعلم تجاه مجتمعه ووطنه من خلال مختلف القيم التي تسعى المدرسة لترسيخها في المتعلم، بالاعتماد على المادة الموجهة أصلا لتربية المواطنة ألا وهي التربية المدنية، فإن ما يلاحظ من حجمها الزمني الأسبوعي لا ينسجم وما تسعى إليه المنظومة التربوية من خلال هذه المادة، فمن غير المنطقي أن نتوقع إكساب المتعلم المواطنة سلوكا عمليا تطبيقيا من خلال ممارسة فعلية للمواطنة في صورها المختلفة، مثل التضامن والتكافل أو حملات التشجير أو الزيارات الميدانية للوقوف على المعالم الوطنية والآثار التاريخية التي تمثل الإرث الثقافي والحضاري للأمة، أو... من مادة لا يدرسها إلا بمقدار حصة واحدة في الأسبوع مدتها 45 دقيقة.

فإما أن تسمية المادة هنا مادة المواطنة فيه مغالطة كبيرة لا تتناسب وما أنيط بها من تربية المواطنة في الناشئة، أو أن مفهوم تربية المواطنة لدى القائمين على كتابة المناهج من البساطة بمكان، بحيث تكفي لتكوينه سلوكا عمليا لدى الناشئة حصة واحدة في الأسبوع مدتها 45 دقيقة بل ولا داعي لإدراج هذه المادة في امتحان الشهادة الابتدائية أصلا.

من خلال ما سبق فإن الحجم الزمني المعطى لمادة التربية المدنية أسبوعيا لا يتناسب وأهميتها البالغة باعتبارها مادة موجهة خصيصا لتربية المواطنة في المتعلم، ذلك أن هذا الحجم الزمني يكفيه أن يفني بتقديم المعارف فقط، فضلا عن ترسيخ ممارستها وتقويم مدى اكتسابها سلوكا عمليا في المتعلم.

8-4- الإجابة على التساؤل الثالث في الدراسة والذي يقول:

هل قيم المواطنة الواردة في كتاب التربية المدنية للتعليم الابتدائي يعنى بتقديمها معارف فقط،

أم معارف وممارسات عملية؟

وللإجابة على هذا التساؤل الأخير في الدراسة لابد من النظر في المحتويات من حيث الدروس

المقدمة كمركبة معرفية، والمواضيع المأخوذة كمحطات للإدماج، هذه الأخيرة التي تعني توظيف

أو إدماج التعلم في مواقف للتصرف والممارسة، وسنعرض في الجدول الآتي المقارنة العددية بين

المواضيع أو الدروس، ومحطات الإدماج في المرحلة ككل:

الجدول رقم(25): تكرار الدروس ومحطات الإدماج في التربية المدنية للمرحلة الابتدائية

المستوى	الدروس	محطات الإدماج	المجموع	% للدروس	% لمحطات الإدماج
الأولى	08	00	08	100	00
الثانية	24	00	24	100	00
الثالثة	16	03	19	84.21	15.78
الرابعة	21	03	24	87.50	12.50
الخامسة	17	13	30	56.66	43.33
المجموع	86	19	105	81.90	18.10

يظهر من خلال الجدول رقم(25) أن مجموع الدروس ومحطات الإدماج في مرحلة التعليم

الابتدائي متفاوتتان من حيث التكرار تفاوتاً كبيراً، فنجد أن الدروس والتي تعني الجانب المعرفي

أو التعلم هي 86 درسا، في حين تأخذ محطات الإدماج والتي تعني توظيف التعلّمات في مواقف

عملية، أي نقل المعرفة إلى واقع الممارسة المعيشية والتصرف العملي، وفقا للتعلّمات المكتسبة

نجد أنها 19 محطة فقط، بما يمثل نسبة 81.9% للدروس، و18.10% لمحطات الإدماج، مما

يبين أن العناية من واضعي المناهج موجهة للمعارف أكثر بكثير منها للممارسات التوظيفية للمعارف، أو لإدماج التعلم عموماً، هذا الإدماج الذي هو لب المقاربة المعتمدة في التدريس، والتي هي المقاربة بالكفاءات، بل وهو أساس اعتماد المناهج المحسنة، التي جاءت تصحيحاً لاختلالات تطبيق المقاربة بالكفاءات منذ اعتمادها سنة 2003، إلى موسم اعتماد المناهج المحسنة موسم 2016/2017، حيث رأى واضعو هذه المناهج المحسنة أن المحتويات السابقة تفتقر إلى الإدماج كأهم دعامة لإرساء الكفاءات في المتعلمين، وهو ذات الافتقار الذي مازال موجوداً هنا أيضاً، من خلال أبسط مقارنة عددية، بين الدروس ومحطات الإدماج في مادة التربية على المواطنة، بما يعني أن العناية مازالت منصبة على المعارف أكثر بكثير مما هي موجهة لإدماج هذه المعارف وتوظيفها في واقع حياة المتعلم سواء المدرسية أو الخارجية.

بل وفي محطات الإدماج التي كان يفترض أن تمثل المركبة الإدماجية للمعارف، كثيراً ما نجدها لا تعنى إلا بالتذكر أو المعرفة هي أيضاً، خلافاً لما وضعت له، ففي السنة الخامسة مثلاً وفي ميدان الحياة المدنية والذي ذكرت مواضيعه في هذه الأطروحة عند التعريف بالكتاب، نجد أن محطة تعلم الإدماج الأولى من هذا الميدان، والتي تأتي بعد درسين هامين هما: المواطنة انتماء وحقوق وواجبات المواطنة، يتمثل محتوى هذه المحطة في تمرينين اثنين: يطلب من المتعلم في الأول منهما أن يحدد واجبات المواطنة لأصحاب المهن الآتية: الطبيب، والقاضي، والجندي والمعلم، والتاجر والصانع، والعامل، وتعطى للمتعلم في التمرين الثاني صورتان: إحداهما تبين جماعة من المواطنين يعملون على تنظيف الحي، والصورة الثانية تظهر غابة أو متنزهاً وقد غزته القمامة من أكياس وبقايا مختلفة مما يتركه الزائرون؛ لئسأل التلميذ عن تفضيله بين الصورتين مع التعليل، ثم يطلب منه التعبير عن مواطنته في جمل بسيطة، ويسأل عن دلالة تحية التلاميذ للعلم الوطني كل يوم في المدارس. (سراب، والزهرة، 2019، ص35).

وحتى النشاط اللاصقي الذي يفترض فيه أن يكون امتدادا للتواصل بين الأنشطة المدرسية والأنشطة الخارجية - خارج الحرم المدرسي - فيما يعطي للتعلّات بعدها التوظيفي أيضا، نجده يطلب من المتعلم إنجاز مطوية باعتباره مشاركا في مسابقة دولية حول التعريف بالوطن، ليوظف فيها العبارات الدالة على حب الوطن مدعما إياها بالصور والوثائق.

فالملاحظ أن ما ذكر في محطة الإدماج هذه، والتي تلت الدرسين المذكورين، لا تمثل ذلك البعد العميق الذي يحول التعلّات أو المعارف إلى سلوكيات عملية، تجسد مدى إكساب المتعلم الكفاءة الختامية للميدان، أو مستوى نمو معين لهذه الكفاءة في نهاية هذين الدرسين الهامين من ميدان الحياة المدنية.

فبدل إعطاء الصورتين للتعبير والمفاضلة مثلا، كان الأولى تسطير برنامج عملي يتمثل في منافسة بين الأفواج، في تزيين المؤسسة والحفاظ على ممتلكاتها، بتقسيم الساحة بين الأفواج وتحديد مسؤولية كل فوج عن مساحته، لتكون المتابعة أسبوعيا أو شهريا، من خلال شبكة ملاحظة بمؤشرات تحدد الأبعاد المقصودة في التقويم، يشارك في تحديد هذه المؤشرات المتعلمون أنفسهم ويحرص الأستاذ بعد كل تقويم على إبراز نقاط القوة لتعزيزها، ومواطن الخلل لتفاديها بين كل تقويم وآخر، هنا يمكن أن نتكلم عن حقوق وواجبات المواطنة في صورة بسيطة تتمثل في واجب العناية بالمدرسة، باعتبارها مرفقا هاما تساهم العناية به في توفير الأريحية والجو المناسب للعاملين بالمدرسة عموما، وللمتعلم خصوصا، ومن خلالها ينساق سلوكه على تحمل المسؤولية، وعلى احترام رموز ومؤسسات الدولة مثلا.

9- خلاصة النتائج:

بعد استعراض نتائج التحليل لمحتوى كتاب التربية المدنية في التعليم الابتدائي في سياق الإجابة على تساؤلات الدراسة، تبين أن قيم المواطنة الواردة في كتاب التربية المدنية لمرحلة التعليم الابتدائي لم تتوافق مع مقدار القيم الواردة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية إلا بمقدار 46.15%، وهي نسبة تمثل أقل من النصف، بما يعني أن الخلل مازال قائماً في اعتماد المرجعية المصرح بها- القانون التوجيهي للتربية الوطنية - محكا لتأليف كتب ومنهاج التربية المدنية الموجهة للمتعلمين في مرحلة التعليم الابتدائي، وهو الأمر الذي ما كان ينبغي أن يكون، لأن وجود هذا القانون اعتبر أحد أهم أسس الاختلاف بين المناهج السابقة، والمناهج المحسنة المعتمدة بداية من 2016/2017، مما يعني ضرورة مراجعة الافتراض القائم وفقاً للواقع الموجود في محتويات هذا الكتاب، ليكون هذا القانون هو العمدة في قبول المحتويات الدراسية، وفي صياغة المناهج عموماً.

وفيما يتعلق بكفاية الحجم الزمني لنشاط التربية المدنية من عدمه في ترسيخ قيم المواطنة سلوكاً تطبيقياً لدى المتعلمين، بينت الدراسة في مقارنة بين الحجم الزمني لهذه المادة وباقي المواد، أن مادة التربية المدنية تأخذ أقل حجم زمني لها، وتتساوى فيه مع مادتي التاريخ والجغرافيا في القلة حيث أنها تدرس بمعدل حصة واحدة في الأسبوع ذات 45 دقيقة، وهي هنا تعتقد لمعايير الاعتبار والاهتمام من قبل المتعلم والمعلم والولي في التعليم الابتدائي، فلا هي ذات انتشار واسع في التوزيع الأسبوعي، ولا هي معتمدة في امتحان نهاية المرحلة الابتدائية، مما يعني أنه يكفي بهذا الحجم الزمني أن تقي بتقديم المعارف فقط، فضلاً عن تجسيد القيم سلوكاً تطبيقياً في حياة المتعلمين.

وفي الإجابة على آخر تساؤل في الدراسة يتعلق بعناية الكتاب بتقديم المعارف فقط، أم يعمل على تجسيد هذه المعارف ممارسات عملية من خلال محطات الإدماج التي تمثل التوظيف العملي للتعلمات في المواقف والتصرفات المختلفة، تبين أن الفارق كبير جداً بين النسبة المئوية للدروس

التي تمثل المعارف الموجهة للتعليم، وبين محطات الإدماج التي تمثل الجانب التوظيفي للمعارف المتلقاة، حيث كانت نسبة الدروس 81.90%، ونسبة محطات الإدماج 18.10%، من المجموع الكلي لكليهما، مما يعني أن التوجه نحو تبليغ المعارف مازال سائدا في منهاج التربية المدنية، وهو التوجه الذي جاءت المناهج المحسنة لتغييره، بحيث تسعى إلى تحقيق جوهر المقاربة التدريسية المعتمدة والذي يتمثل في توظيف التعلّات والمعارف لا في حفظها وتلقينها، بل ولم تخل محطات الإدماج من استهداف للمعارف هي الأخرى بحيث دلت دراسة الباحث بمثال على واحدة من محطات الإدماج في السنة الخامسة، كانت أنشطتها تدعو إلى استذكار المعارف دون توجيه لتوظيفها، خاصة وأن المحطة المشار إليها كانت عقب درسين يفترض أن تمثل محطة الإدماج المذكورة بعدهما الجانب العملي في تحقيق المواطنة انتماء، وحقوق وواجبات المواطنة.

من خلال كل ما سبق فإن العناية بقيم المواطنة، والعمل على ترسيخها في الناشئة أمر يحتاج إلى وعي القائمين على المناهج بخطورة التقصير فيه، وجدوى الاهتمام به، في ظل انفتاح كبير للثقافات والعوامل على بعضها، في منافسة على البقاء والثبات لا على التكامل والتعاون.

ولا تقل أهمية المواد الاجتماعية عموما والتربية المدنية خصوصا على أهمية المواد العلمية أو غيرها، فهذا الذي تقصده التربية عالما في الفيزياء، أو في غيرها من التكنولوجيات الحديثة، إن لم يكن متشعبا بقيم المواطنة التي تجعله يسعى لخدمة وطنه والاعتزاز بالانتماء إليه، سيكون خسارة للأمة فيما أنفقت عليه لبلوغه ما بلغ، حتى إذا وصل مرحلة الإفادة لم يجد لعبقريته في وطنه مكانا ليفيد بها، فيضطر إلى الهجرة لتوظيف عبقريته حيث تقدر وتثمن، وما أكثر المخترعين والمبدعين الجزائريين في مجال التكنولوجيا، والطب وغيرها الذين قدموا لغير الجزائر ما عجز عنه مواطنو تلك الدول، على غرار البروفيسور كمال يوسف تومي من أشهر علماء ومهندسي

الروبوتيك ومخترعي الروبوتات، والبروفيسور بلقاسم حبة عالم في مجال تكنولوجيا الحاسوب والأنترنيت، والبروفيسور طه مرغوب باحث وعالم في مجال أمراض السرطان،... وغيرهم.

فلا بد إذن أن تأخذ العلوم الإنسانية عموماً، والتربية المدنية خصوصاً، حقها من العناية والاهتمام في المناهج الدراسية، والكتب المدرسية، لتربية المواطن على الانتماء والولاء لهذا الوطن ليس من باب رد الجميل فقط - فهذا من البداهة بمكان - ولكن أن يربى المواطن على الانتماء والولاء في ظل ظروف تتطلب العطاء منه أكثر من الأخذ من الوطن، حينها يمكن القول أن مناهجنا تنشئ أبناءنا على قيم المواطنة التي يستطيع الوطن عند الحاجة إلى أبنائه أن يثق في تليبيتهم النداء.

الخاتمة:

تم في هذه الدراسة تحليل كتاب التربية المدنية في مرحلة التعليم الابتدائي من حيث استجابة قيم المواطنة الواردة فيه لتلك القيم الواردة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية، باعتبار هذا الأخير مرجعا رئيسا في تأليف محتويات الكتب والمناهج المدرسية لمختلف المراحل التعليمية من الناحية النظرية، وبينت الدراسة أن نسبة الاستجابة تدل على أن مؤلفي الكتاب لم يعتمدوا القيم الواردة في القانون التوجيهي مرجعا لهم في إيراد القيم في كتاب التربية المدنية للتعليم الابتدائي، حيث كانت نسبة الاستجابة 46.15% فقط، هذا من جهة، كما بينت الدراسة من جهة ثانية أن الحجم الزمني لنشاط التربية المدنية لا يتفق واعتبارها مادة للتربية على المواطنة، فهي تأخذ الحجم الزمني الأقل مع بقية المواد الاجتماعية ونشاط التربية الفنية، ومن جهة أخرى فإن تدريس قيم المواطنة في كتاب التربية المدنية للتعليم الابتدائي لا يعنى بتقديمها في سياق الممارسة العملية التطبيقية للمعارف أكثر منه في سياق المعارف الصرفة فقط، وإنما مازال التوجه السائد سابقا والمتمثل في التركيز على تلقين المعارف قائما، مع إهمال واضح لأهم فارق بين المناهج المحسنة والمناهج السابقة ألا وهو الإدماج، أي تفعيل التعلم في سياق الممارسة العملية السلوكية لا في سياق حفظ المعارف واسترجاعها فقط.

ومن خلال ما توصلت له هذه الدراسة من نتائج وجب لفت الانتباه إلى النقاط الآتية:

- لا ينبغي أن يبقى التأليف في المناهج والكتب المدرسية دون مرجعية فعلية تطوره، وترسم معالمه وتحدد محتوياته، وإن كانت هذه المرجعية موجودة نظريا من خلال مختلف الوثائق الرسمية لوزارة التربية الوطنية، وعلى رأسها القانون التوجيهي للتربية الوطنية، غير أن اعتمادها الفعلي والعودة إليها قبل إصدار المؤلف المدرسي في صورته النهائية لم يظهر على الأقل في هذه

الدراسة، وكان الواجب أن تكون المرجعية هي المعيار الوحيد في قبول أو رفض أو تعديل المؤلفات، حسب درجة تطابقها مع ما تدعو إليه هذه المرجعية.

- الاهتمام بالتربية المدنية باعتبارها مادة التربية على المواطنة يجب أن يأخذ حقه في المناهج التعليمية عموماً، وفي الابتدائي بالأخص، لخصوصية هذه المرحلة العمرية للمتعلم في صنع شخصيته وتشبعه بالمبادئ والقيم المختلفة التي تضمن فيما بعد استمرار تكوينه في سلاسة ويسر، ويتجلى هذا الاهتمام في نقطتين هامتين هما: زيادة الحجم الزمني الأسبوعي للمادة بما يعني توسيع انتشارها في التوزيع الأسبوعي الزمني للمتعلم، واعتمادها في امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي (الشهادة الابتدائية)، لتوجيه الاهتمام لها من قبل المعلم والمتعلم والأولياء.

- تغيير طرائق التقويم في هذه المادة واعتماد الأنشطة الأدائية العملية في نقطة التقويم كجزء مهم من توجيه الاهتمام للممارسات العملية التطبيقية للمعارف النظرية في مختلف القيم المأخوذة، خاصة قيم المواطنة وسلوكيات الحياة المدنية والجماعية، والممارسة الديمقراطية.

- توجيه الاهتمام لمواد العلوم الإنسانية والاجتماعية على غرار المواد العلمية والتكنولوجية باعتبار الجانب الوجداني في شخصية المتعلم هو الأساس في ضبط جميع سلوكياته، فلا يضر بعلمه أو ينحرف في استعماله إذا ما كانت تربيته الوجدانية الانفعالية تربية صحيحة رصينة، توجه معارفه وممارساته السلوكية نحو النافع له ولمجتمعه وأمته، في إطار التزامه بدينه الإسلامي، الذي يحرص على نظافة الوسيلة مثلما يحرص على نظافة الغاية، ويقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، ويؤثر رضا الله على هوى النفس ومصالحها الآنية.

- ضرورة الاهتمام بدراسة مختلف عناصر العملية التعليمية من خلال مكوناتها المختلفة، فقد تكون العوامل أو المكونات الأخرى للفعل التربوي من العوامل المساهمة في ضعف منتج المدرسة الجزائرية عموماً، من مثل تكوين المؤطرين من أساتذة ومفتشين، أو العلاقة بين مختلف الأنشطة

المدرسية وتوازنها في تنمية مختلف جوانب شخصية المتعلم، أو العلاقة بين الحجم الزمني الدراسي الأسبوعي والسنوي، ومتطلبات المراحل العمرية المختلفة للتعلم،... وغيرها من العوامل التي ربما تحتاج إلى تسليط الضوء عليها في إطار بحث شامل فاحص ضمن فريق عمل تتناول كل مجموعة منه عاملا من العوامل بالبحث والتقصي.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم ناصر (2011)، علم الاجتماع التربوي، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
- إبراهيم هياق (2016)، المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر - منهاج التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط أنموذجا - أطروحة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التربية، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- أبوبكر علي محمد أمين (2010)، العدالة مفهومها ومنطلقاتها، ط2010، دار الزمان، دمشق سورية.
- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (د ت)، لسان العرب، المجلد 13، دار صادر بيروت.
- أحمد إبراهيم شلبي (2008)، تصور مقترح لمناهج الجغرافيا من الروضة حتى نهاية الصف الثالث الابتدائي في ضوء معايير مقترحة لتنمية المواطنة لدى تلاميذ الصف الثالث الابتدائي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لتربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية، 19-20 يونيو، المجلد الأول، جامعة عين شمس، مصر.
- أحمد زقاوة (2015)، دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة، مجلة أماراباك، المجلد 6، العدد 17.
- إسماعيل عبد الفتاح الكافي (2005)، موسوعة القيم والأخلاق الإسلامية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر.
- أماني قنديل (2008)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، مصر.

- إيريك كيسلاسي، ترجمة جهيدة لاوند(2006)، الديمقراطية والمساواة، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق.
- بثينة عبد الرؤوف رمضان(2007)، مخاطر التعليم الأجنبي على هويتنا الثقافية وقيم المواطنة والانتماء، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- بختة بن فرج الله(2018)، دور المدرسة الجزائرية في تعزيز ثقافة المواطنة لدى المتعلمين، مرحلة التعليم الابتدائي نموذجاً، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد6، جوان2018، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- برهان غليون(2004)، نقد السياسة، الدولة والدين، ط3، مطبعة المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
- برهان غليون(2006)، بيان من أجل الديمقراطية، ط5، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان.
- بوهريرة أبو الفتوح(2015)، قيم المواطنة وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي - دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة - أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علم اجتماع التربية، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- جميل صليب(1982)، المعجم الفلسفي، مجلد12، دار الكتاب للنشر، بيروت، لبنان.
- حسن الموسوي(2012)، الولاء والانتماء والمواطنة، جريدة القبس الإلكترونية، 2012/06/22، الكويت.
- ديلور جاك وآخرون، ترجمة جابر عبد الحميد جابر(1998)، التعلم ذلك الكنز الكامن، تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

- رالف ن وين، ترجمة محمد علي العريان(د ت)، قاموس جون ديوي للتربية مختارات من مؤلفاته مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- رشدي أحمد طعيمة(1987)، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، دار الفكر العربي، القاهرة.
- رضا إبراهيم(2006)، المواطنة والانتماء وأثرهما على الدولة والمجتمع والأسرة، مكتبة الأسرة، القاهرة.
- رفيق فتاح ئوميد(2012)، إشكالية المواطنة في الفكر السياسي المعاصر، رسالة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة السليمانية، العراق.
- روبة صوالح(2015)، قيم المواطنة في مناهج المواد الاجتماعية(تربية مدنية، تاريخ) للمرحلة الابتدائية، دراسة تحليلية لمناهج السنة الرابعة والخامسة نموذجاً، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم النفس التربوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- روبر بيلو، ترجمة نهاد رضا(1983)، المواطن والدولة، منشورات عويدات، بيروت، لبنان.
- زكي رمزي مرتجى، محمود محمد الرنتيسي(2011)، تقييم محتوى مناهج التربية المدنية للصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي في ضوء قيم المواطنة، مجلد الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد التاسع عشر، العدد 02، يونيو 2011، غزة، فلسطين.
- زكي مرتجى(2009)، التربية للمواطنة لتلاميذ التعليم الأساسي بفلسطين تصور مقترح، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
- سحر رشدان(2011)، تصور مقترح لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء مطالب الولاء الوطني، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، العدد 35، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.

- سراب بورني، الزهرة قراش(2017)، دليل استخدام كتاب التربية المدنية، السنة الثالثة من التعليم الابتدائي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، وزارة التربية الوطنية، الجزائر.
- سراب بورني، الزهرة قراش(2018)، التربية المدنية 3 ابتدائي، طبعة منقحة، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، وزارة التربية الوطنية، الجزائر.
- سراب بورني، الزهرة قراش(2018)، التربية المدنية 4 ابتدائي، طبعة منقحة، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، وزارة التربية الوطنية، الجزائر.
- سراب بورني، الزهرة قراش(2019)، التربية المدنية 5 ابتدائي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، وزارة التربية الوطنية، الجزائر.
- سعاد السبع، محمد خاقو(2007)، مطالب الولاء الوطني ضمن منهج اللغة العربية لمرحلة التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية، دراسة تحليلية، مجلة العلوم التربوية، العدد 01، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، مصر.
- سعد عبد الخالق يوسف(2006)، تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ التعليم الأساسي في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد 12، أغسطس 2006، مصر.
- سعيد زيوش، مداني مداني(2018)، ثقافة المواطنة وأثرها على الفرد الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد 6 أكتوبر 2018، برلين، ألمانيا.
- سعيد علي الحسنية(2005)، دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض.

- السيد عبد الفتاح جودة، إسماعيل طلعت حسيني(2010)، دور الجامعة في توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتمه التحديات العالمية المعاصرة، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، العدد66، الجزء الثاني، يناير2010، كلية التربية، جامعة الزقازيق، مصر.
- سيدي محمد ولد ييب(2012)، الدولة وإشكالية المواطنة، قراءة في مفهوم المواطنة العربية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- سيف الإسلام محمد شوية(2009)، قيم المواطنة في المناهج المدرسية الجزائرية، دراسة مقدمة إلى مؤتمر نحو استثمار أفضل للعلوم التربوية والنفسية في ضوء تحديات العصر، كلية التربية، جامعة دمشق، سورية.
- شافية غليط(2017)، دور المدرسة في ترسيخ قيم المواطنة " الحلم والممارسة "، دراسة تحليلية لكتاب التربية المدنية - سنة خامسة ابتدائي - حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد22، ديسمبر2017.
- طه فرج، قنديل شاكر، محمد حسين، عبد الفتاح مصطفى(2005)، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، ط3، دار الوفاق للطباعة والنشر، أسيوط، مصر.
- طيب نايت سليمان، وآخرون(2018)، كتابي في اللغة العربية، التربية الإسلامية، التربية المدنية السنة الثانية من التعليم الابتدائي، طبعة منقحة، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، وزارة التربية الوطنية، الجزائر.
- عادل رسمي النجدي(2001)، برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لتنمية المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، بحث مقدم إلى ندوة التربية وبناء المواطنة، 29-30 سبتمبر، البحرين.

- عبد التواب عبد اللاه(1993)، دور كليات التربية في تأصيل الولاء الوطني لدى طلابها، دراسة ميدانية، مجلة دراسات تربوية، المجلد08، العدد51، القاهرة، مصر.
- عبد الجليل أبو المجد(2010)، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، إفريقيا الشرق للنشر، المغرب.
- عبد الخالق يوسف سعد(2004)، المواطنة وتميئها لدى طلاب التعليم قبل الجامعي، رؤية مقارنة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، مصر.
- عبد الرحمن بن علي الغامدي(2010)، قيم المواطنة لدى طلاب الثانوية وعلاقتها بالأمن الفكري، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- عبد الرحمن صائغ(2004)، تربية العولمة وعولمة التربية، رؤية استراتيجية تربوية في زمن العولمة، بحث مقدم إلى ندوة العولمة وأولويات التربية، 20-21 أبريل، كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية.
- عبد الصمد فضل(2005)، الوعي بتحديات العولمة في علاقته بالولاء وفوبيا المسؤولية لدى طلاب الجامعة، مجلة كلية التربية، المجلد21، العدد2، جامعة أسيوط، مصر.
- عبد العزيز قريش(2008)، مفهوم المواطنة وحقوق المواطن، ورقة بحث مقدمة في ملتقى مبادرات التواصل والإعلام والتوثيق، فاس، المنتدى المتوسطي الدولي الثاني لجمعيات المجتمع المدني المنظم تحت شعار " الكرامة الإنسانية هي الرأسمال الأساسي لوجود الإنسان " أيام:4، 5، 6 يوليو. وجد على العنوان الإلكتروني:

- العبد الكريم راشد بن حسين، صالح بن عبد العزيز النصار(1426هـ)، التربية الوطنية في مدارس المملكة العربية السعودية - دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التوجيهات التربوية الحديثة - دراسة مقدمة للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحثة، المملكة العربية السعودية.
- عبد اللطيف محمد خليفة(1992)، ارتقاء القيم، عالم المعرفة، العدد160، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود(2011)، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- عبد الله عبد الدائم(1981)، التربية عبر التاريخ من العصور القديمة حتى أوائل القرن العشرين الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- عبد المجيد نشواتي(2005)، علم النفس التربوي، ط10، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- عبد الملك الناشف(1981)، القيم وطرائق تعليمها وتعلمها، دائرة التربية والتعليم بوكالة الغوث عمان، الأردن.
- عبد المنعم فؤاد(2002)، مبدأ المساواة في الإسلام، مطبعة المكتب العربي الحديث الإسكندرية، مصر.
- عبد الهادي الجوهري وآخرون(1995)، دراسات في التنمية الاجتماعية، مدخل إسلامي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
- عصام زيدان(2001)، العلاقة بين البطالة والولاء للوطن والتطرف لدى خريجي الجامعة، مجلة كلية التربية، العدد46، المنصورة، مصر.

- عطية بن حامد بن زياب المالكي(1430هـ)، دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية - دراسة من وجهة نظر معلمي التربية الوطنية بمحافظة الليث - مذكرة ماجستير غير منشورة - قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية - جامعة أم القرى بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
- عفاف عبد المعتمد(1993)، الولاء لدى المهاجرين هجرة خارجية، بحث ميداني على بعض المهاجرين المصريين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، العدد11، جامعة الأزهر، مصر.
- علاء الدين عبد الرزاق جنكو(2016)، المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، ورقة بحثية مقدمة بتاريخ 2016/05/23، جامعة التنمية البشرية في السلمانية، العراق.
- علي خليفة الكواري(2001)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- علي خليفة الكواري(2004)، دراسة حول مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، سلسلة كتب المستقبل العربي حول الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، العدد30، بيروت، لبنان.
- علي عبد الرؤوف محمد نصار، محسن بن عبد الرحمن المحسن(1434هـ)، تصور مقترح لتفعيل قيم المواطنة لدى الطلاب المعلمين في كليات التربية بالجامعات السعودية على ضوء التحديات المعاصرة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.
- عمران علي عليان(2014)، درجة تمثل طلبة جامعة الأقصى لقيم المواطنة في ظل العولمة "دراسة تطبيقية على عينة طلبة جامعة الأقصى بقطاع غزة"، مجلة جامعة الأقصى(سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد 18، العدد02، يونيو 2014.

- عيسى محمد الأنصاري(2006)، القيم الأخلاقية في مجلات الأطفال الكويتية، المجلة التربوية، مجلد20، العدد79، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.
- فتيحة بلعسله(2017)، دور المدرسة الجزائرية في تنشئة الفرد على قيم المواطنة، قراءة تحليلية لبعض الدراسات، مجلة أماراباك، المجلد8، العدد25.
- فرج عمر عيوري(2005)، دور المدرسة الأساسية في تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ، دراسة مقدمة لندوة السياسة التعليمية نحو التحول الديمقراطي والمواطنة المتساوية، عدن، الجمهورية العربية اليمنية.
- فهد إبراهيم الحبيب(2000)، الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، مكتبة العبيكان، الرياض.
- فهد إبراهيم الحبيب(2005)، تربية المواطنة: الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحثة.
- فؤاد العاجز، عطية العمري(1999)، القيم والتربية في عالم متغير، دراسة منشورة، مؤتمر كلية التربية والفنون، جامعة اليرموك، الأردن.
- فوزية دياب(1980)، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- كمال دسوقي(2000)، الاجتماع ودراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
- اللجنة الوطنية للمناهج(2016)، الدليل المنهجي لإعداد المناهج، نسخة مكيفة مع القانون التوجيهي للتربية المؤرخ في 23 يناير 2008، وزارة التربية الوطنية، الجزائر.
- اللجنة الوطنية للمناهج(2016)، مناهج التعليم الابتدائي، وزارة التربية الوطنية، الجزائر.
- ماجد بن جعفر الغامدي(2009)، الإعلام والقيم، مؤسسة خلود للنشر، الرياض.
- ماجد بن ناصر المحروقي(2008)، دور المناهج الدراسية في تحقيق أهداف تربية المواطنة دائرة الإشراف التربوي للمناهج، السعودية.

- محمد الأمين دوقاني(2017)، دور المدرسة في تفعيل قيم المواطنة - دراسة سوسيولوجية لمناهج التربية المدنية لدول المغرب العربي(الجزائر، وتونس، والمغرب) نموذجا، أطروحة دكتوراه الطور الثالث غير منشورة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، جامعة مستغانم، الجزائر.
- محمد الرشيد(2002)، الديمقراطية والتنمية، مطبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- محمد الهادي عفيفي(2003)، التربية والتغير الثقافي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
- محمد سكران(2010)، التربية وتنمية ثقافة المواطنة، مجلة رابطة التربية الحديثة، السنة الثالثة، العدد8، سبتمبر 2010، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.
- محمد عبد التواب أبو النور(2008)، التنشئة الاجتماعية ودورها في إكساب قيم المواطنة ومهاراتها، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي: تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية، 19-20 يونيو، المجلد الأول، جامعة عين شمس، مصر.
- محمد عبد الحميد لاشين، رانيا عبد المعز الجمال(2010)، رؤية عالمية لمعايير المواطنة في التعليم، النموذج الأوربي، المؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة(تطور التعليم في الوطن العربي)، كلية التربية، جامعة بني سويف، مصر.
- محمد عبد الرؤوف خميس(2006)، فاعلية منهج متطور في التربية الوطنية في تنمية بعض جوانب التعلم اللازمة لخصائص المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية.
- محمد عبد الغني حسن هلال(2012)، الولاء والانتماء، الحرية والهوية والمواطنة، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة.

- محمود عبود وآخرون(2016)، دليل كتاب السنة الأولى من التعليم الابتدائي، اللغة العربية - التربية الإسلامية - التربية المدنية، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، وزارة التربية الوطنية، الجزائر.
- محمود عبود وآخرون(2018)، كتابي في اللغة العربية، التربية الإسلامية، التربية المدنية السنة الأولى من التعليم الابتدائي، طبعة منقحة، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، وزارة التربية الوطنية، الجزائر.
- محمود عطا عقل(2001)، القيم السلوكية لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في دول الخليج العربي، بحث منشور، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
- مصباح الهلي، عبد الغني مخلوفي(2018)، مدى تجسيد منهاج التربية المدنية في الطور الأول من التعليم الابتدائي لقيم المواطنة - المناهج الجديدة 2016/2017، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد6، جوان 2018، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- مصطفى علي رمضان مظلوم(2014)، العلاقة بين الأمن النفسي والولاء للوطن لدى طلاب الجامعة، مجلة كلية التربية، المجلد84، العدد01، جامعة الزقازيق، مصر.
- معاذ نظمي بشير(2009)، تحليل محتوى كتب التربية الوطنية وتقويمها للصفوف الخامس، السادس، السابع من وجهة نظر معلمي ومعلمات محافظات شمال الضفة الغربية، مذكرة ماجستير غير منشورة في المناهج وطرق التدريس، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم(2005)، وحدة النظام التربوي، الجزائر.
- المنجد في اللغة والأعلام(1991)، الطبعة31، دار المشرق، بيروت.

- منصور أحمد عبد المنعم، محمود السيد مراد(2012)، تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية(في ضوء مفهوم المواطنة بالمرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية)، كلية التربية بالزلفى، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية.
- منير المرسي سرحان(2002)، في اجتماعات التربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر .
- مؤيد عبد اللطيف سامر(2011)، المواطنة وإشكالياتها في ظل الدولة الإسلامية، مجلة الفرات، العدد07، كلية القانون، جامعة كربلاء، العراق.
- نافع عبد المنعم عبد المنعم(2005)، وعي طلاب التعليم الأساسي بمبادئ المواطنة، دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، العدد50، مايو2005، جامعة الزقازيق، مصر.
- نجلاء عبد الحميد راتب(1999)، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري، دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح، مركز المحروسة للنشر، القاهرة.
- النشرة الرسمية للتربية الوطنية(فيفري2008)، القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم08-04 المؤرخ في 23/01/2008، وزارة التربية الوطنية، الجزائر.
- نعيم حبيب جعيني(2009)، علم اجتماع التربية المعاصر بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- نورة قنيفة، إبتهاال سليمي(2018)، مدى مساهمة الكتاب المدرسي في التأسيس الفكري لقيم المواطنة لدى الطفل المتعلم، دراسة تحليلية لمضامين كتب التربية المدنية الجيل الثاني، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد6، جوان2018، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي الجزائر.
- نورهان حسن فهمي(1999)، القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

- هاني عبد الستار فرج(2004)، التربية والمواطنة، دراسة تحليلية، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد10، العدد35، أكتوبر 2004، المركز العربي للتعليم والتنمية، مصر.
- وائل عبد الله محمد، ريم أحمد عبد العظيم(2012)، تحليل محتوى المنتج في العلوم الإنسانية ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Alan Smith, Susan Fountain, Hugh Mclean(2002), Civic Education in Primary and Secondary Schools in the Republic of Serbia, UNICEF, UNESCO, Belgrade.
- Backman, S.J(1991), Differentiating between high spurious Laten and low Loyalty Participants in two Leisure activities, Journal of Park & Recreation Administration 9(2).
- Drever,J(1982), The Penguin dictionary of Psychology, New York, Penguin Books.
- European Commission(2005), Citizenship Education at School in Europe Directorate General for Education and Culture, Printed in Belgium May.
- European Commission(2012), Citizenship Education in Europe, Published by the Education, Audiovisual and Culture Executive Agency, Text Completed in May 2012, Brussels.
- Figueroa, R and Harding, S,(eds)(2003), Science and Other Cultures, Issues in Philosophies of Science and Technology, New York, Routledge.
- Fletcher, G.P(1993), Loyalty, An essay on the morality of relationships, Oxford, Oxford University Press.

- Foust, M.A(2012), Loyalty To Loyalty, Joseph Royce and the genuine moral life, New York, Fordham University Press.
- Green, A(2007), What is Loyalty and How do you develop it? <http://www.boston.com/Jobs Staffing/022007.shml>.
- Jollimore, T(2013), On Loyalty, New York, Routledge.
- Ken Osborne(2000), Education for Citizenship, Issue 14, University of Manitoba.
- Kleing, J(2007), Loyalty, <http://ploto.Stanford.edu/entries/Loyalty/>
- Li,Jun(2009),Fostering Citizenship In China'z Move From Elite to Mass Higher Education, An Analysis Of Students Political Socialization and Civic Participation, International Journal of Educational Development, V29, N4.
- Long Staff, S.A(1998), Democratic Education and the Curriculum Safety, Journal of Philosophy of Education, Vol 23, No 1.
- Mundel Karsten(2003), Examining the impact of University International Programs on active Citizenship the case of students Practical Participation in the Mexico Canada Rural Development Exchange, University of Toronto, Canada.
- Raymond Boudon et autre(2005), Dictionnaire de Sociologie, edition Larousse, Paris.

الملاحق

الملحق(01):شبكة تحليل المحتوى مع المواد المستنبطة منها من القانون التوجيهي

جامعة قاصدي مرياح ورقلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم النفس وعلوم التربية

استمارة تحكيم

تحية طيبة وبعد:

في إطار إعداد أطروحة دكتوراه العلوم في علم النفس التربوي والمعنونة بـ " قيم المواطنة في التعليم الابتدائي - دراسة وصفية تحليلية لمحتوى كتاب التربية المدنية - يشرفني سيدي الكريم باعتباركم من ذوي الاختصاص والخبرة أن أعرض عليكم شبكة قيم المواطنة المستخلصة من الباحث من القانون التوجيهي للتربية الوطنية - لاستعمالها في تحليل محتوى كتاب التربية المدنية باعتماد تكرار ورود القيم ونسبتها المئوية - للحكم عليها بالموافقة أو عدمها واقترح ما ترونه مناسباً في ظل ما ورد في القانون التوجيهي للتربية الوطنية (المرفقات)، ولكم جزيل الشكر والعرفان سلفاً على قبولكم الإسهام في هذا العمل العلمي.

التعريف الإجرائي لقيم المواطنة: وتعني المعتقدات التي تحدد سلوك الفرد نحو الدولة والمجتمع الذي يعيش فيه، وهي في هذه الدراسة أهم القيم المستخلصة من القانون التوجيهي للتربية الوطنية.

(القيم المذكورة في الشبكة المعروضة للتحكيم)

الأستاذ المحكم

الاسم واللقب:.....الدرجة العلمية:.....

التخصص:.....جامعة الانتماء:.....

الطالب الباحث: عبد الغني مخلوفي. الأستاذ المشرف: أ. د/الأخضر عواريب

المشرف المساعد: د/فاتح الدين شنين

شبكة أهم قيم المواطنة المستخلصة من الباحث من القانون التوجيهي للتربية الوطنية

الرقم	القيمة	م	غ م	الاقتراح
01	تعزيز الانتماء للشعب الجزائري			
02	المحافظة على الوحدة الوطنية			
03	الوعي بالهوية الوطنية			
04	احترام القانون			
05	التسامح واحترام الآخر			
06	احترام حقوق الإنسان			
07	المساواة والعدالة الاجتماعية			
08	التضامن			
09	الحوار وقبول الرأي المخالف			
10	أهمية العلم والعمل			
11	الحرية			
12	تحمل المسؤولية			
13	احترام رموز ومؤسسات الدولة			

اقتراحات أخرى:

.....

.....

.....

.....

.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

النشرة الرسمية

للتربية الوطنية

القانون التوجيهي للتربية الوطنية

رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008

فيفري 2008

عدد خاص

يصدر القانون الآتي نصه

الباب الأول: أسس المدرسة الجزائرية

الفصل الأول: غايات التربية

المادة الأولى: يهدف هذا القانون التوجيهي إلى تحديد الأحكام الأساسية المطبقة على

المنظومة التربوية الوطنية.

المادة 2: تتمثل رسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة،

شديد التعلق بقيم الشعب الجزائري، قادر على فهم العالم من حوله والتكيف معه

والتأثير فيه، ومتفتح على الحضارة العالمية.

وبهذه الصفة، تسعى التربية إلى تحقيق الغايات التالية:

. تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب

الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب

الوطني ورموز الأمة؛

. تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية، باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي

وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية؛

. ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر 1954 ومبادئها النبيلة لدى الأجيال الصاعدة والمساهمة

من خلال التاريخ الوطني، في تخليد صورة الأمة الجزائرية بتقوية تعلق هذه الأجيال

بالقيم التي يجسدها تراث بلادنا، التاريخي والجغرافي والديني والثقافي؛

. تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية؛

. ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون؛

. إرساء ركائز مجتمع متمسك بالسلم والديمقراطية، متفتح على العالمية والرقى

والمعاصرة بمساعدة التلاميذ على امتلاك القيم التي يتقاسمها المجتمع الجزائري والتي

تستند إلى العلم والعمل والتضامن واحترام الآخر والتسامح، وبضمان ترقية قيم ومواقف

إيجابية لها صلة، على الخصوص بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة

الاجتماعية.

الفصل الثاني: مهام المدرسة

المادة 3: في إطار غايات التربية المحددة في المادة الثانية أعلاه، تضطلع المدرسة

بمهام التعليم والتنشئة الاجتماعية والتأهيل.

المادة 4: تقوم المدرسة في مجال التعليم بضمان تعليم ذي نوعية، يكفل التفتح الكامل

والمنسجم والمتوازن لشخصية التلاميذ بتمكينهم من اكتساب مستوى ثقافي عام وكذا

معارف نظرية وتطبيقية كافية قصد الاندماج في مجتمع المعرفة.

ومن ثمة، يتعين على المدرسة القيام على الخصوص بما يأتي:

. ضمان اكتساب التلاميذ معارف في مختلف مجالات المواد التعليمية وتحكمهم في

أدوات المعرفة الفكرية والمنهجية بما يسهل عمليات التعلم والتحضير للحياة العملية؛

. إثراء الثقافة العامة للتلاميذ بتعميق عمليات التعلم ذات الطابع العلمي والأدبي والفني

وتكييفها باستمرار مع التطورات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والمهنية؛

. تنمية قدرات التلاميذ الذهنية والنفسية والبدنية وكذا قدرات التواصل لديهم واستعمال

مختلف أشكال التعبير، اللغوية منها والفنية والرمزية والجسمانية؛

. ضمان تكوين ثقافي في مجالات الفنون والآداب والتراث الثقافي؛

. تزويد التلاميذ بكفاءات ملائمة وممتينة ودائمة يمكن توظيفها، بتبصر، في وضعيات

تواصل حقيقية وحل المشاكل، بما يتيح للتلاميذ التعلم مدى الحياة والمساهمة، فعليا،

في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وكذا التكيف مع المتغيرات؛

. ضمان التحكم في اللغة العربية، باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية وأداة اكتساب

المعرفة في مختلف المستويات التعليمية ووسيلة التواصل الاجتماعي وأداة العمل

والإنتاج الفكري؛

. ترقية وتوسيع تعليم اللغة الأمازيغية؛

. تمكين التلاميذ من التحكم في لغتين أجنبيتين على الأقل للفتح على العالم، باعتبار

اللغات الأجنبية وسيلة للإطلاع على التوثيق والمبادلات مع الثقافات والحضارات

الأجنبية؛

. إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في محيط التلميذ وفي أهداف التعليم وطرائقه والتأكد من قدرة التلاميذ على استخدامها بفعالية، منذ السنوات الأولى للتمدرس؛

. منح جميع التلاميذ إمكانية ممارسة النشاطات الرياضية والثقافية والفنية والترفيهية والمشاركة في الحياة المدرسية والجماعية.

المادة 5: تقوم المدرسة في مجال التنشئة الاجتماعية بالاتصال الوثيق مع الأسرة التي تعتبر امتدادا لها، بتنشئة التلاميذ على احترام القيم الروحية والأخلاقية والمدنية للمجتمع الجزائري والقيم الإنسانية وكذا مراعاة قواعد الحياة في المجتمع.

ومن ثمة، يتعين على المدرسة القيام على الخصوص بما يأتي:

. تنمية الحس المدني لدى التلاميذ وتنشئتهم على قيم المواطنة بتلقينهم مبادئ العدالة والإنصاف وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات والتسامح واحترام الغير والتضامن بين المواطنين؛

. منح تربية تنسجم مع حقوق الطفل وحقوق الإنسان وتنمية ثقافة ديمقراطية لدى التلاميذ بإكسابهم مبادئ النقاش والحوار وقبول رأي الأغلبية وبحملهم على نبذ التمييز والعنف وعلى تفضيل الحوار؛

. توعية الأجيال الصاعدة بأهمية العمل، باعتباره عاملاً حاسماً من أجل حياة كريمة
ولائقة والحصول على الاستقلالية، وباعتباره على الخصوص، ثروة دائمة تكفل

تعويض نفاذ الموارد الطبيعية وتضمن تنمية دائمة للبلاد؛

. إعداد التلاميذ بتلقينهم آداب الحياة الجماعية وجعلهم يدركون أن الحرية والمسؤولية

متلازمتان؛

. تكوين مواطنين قادرين على المبادرة والإبداع والتكيف وتحمل المسؤولية في حياتهم

الشخصية والمدنية والمهنية.

المادة 6: تقوم المدرسة في مجال التأهيل بتلبية الحاجيات الأساسية للتلاميذ وذلك

بتلقينهم المعارف والكفاءات الأساسية التي تمكنهم من:

. إعادة استثمار المعارف والمهارات المكتسبة وتوظيفها؛

. الالتحاق بتكوين عال أو مهني أو بمنصب شغل يتماشى وقدراتهم وطموحاتهم؛

. التكيف، باستمرار مع تطور الحرف والمهن وكذا مع التغيرات الاقتصادية والعلمية

والتكنولوجية؛

. الابتكار واتخاذ المبادرات؛

. استئناف دراستهم أو الشروع في تكوين جديد بعد تخرجهم من النظام المدرسي وكذا

الاستمرار في التعلم مدى الحياة، بكل استقلالية.

الملحق (02): قائمة الأساتذة المحكمين لشبكة تحليل المحتوى

الرقم	المحكم	الدرجة العلمية	التخصص	الجامعة	الوظيفة	الخبرة
01	إبراهيم الشرع	أستاذ دكتور	المناهج والتدريس	الجامعة الأردنية	/	/
02	شوقي ممادي	أستاذ دكتور	علم التدريس	حمه لخضر الوادي	/	/
03	محمد الساسي شايب	أستاذ دكتور	علوم التربية	قاصدي مرياح ورقلة	/	/
04	عبد الكريم قريشي	أستاذ دكتور	علم النفس العام	قاصدي مرياح ورقلة	/	/
05	محمد عرفات جخراب	أستاذ دكتور	علوم التربية	قاصدي مرياح ورقلة	/	/
06	عبد الله لبوز	أستاذ دكتور	علم النفس التربوي	قاصدي مرياح ورقلة	/	/
07	محمد قوارح	أستاذ دكتور	علوم التربية	قاصدي مرياح ورقلة	/	/
08	طاوس وازي	أستاذ دكتور	علم النفس الاجتماعي	قاصدي مرياح ورقلة	/	/
09	يمينة خلادي	أستاذ دكتور	علم النفس الاجتماعي	قاصدي مرياح ورقلة	/	/
10	مصباح الهلي	أستاذ محاضر (أ)	علم النفس	حمه لخضر الوادي	/	/
11	بوجمعة سلام	أستاذ محاضر (أ)	علوم التربية	قاصدي مرياح ورقلة	/	/
12	أحمد قندوز	أستاذ محاضر (أ)	علوم التربية	قاصدي مرياح ورقلة	/	/
13	بلخير طبشي	أستاذ محاضر (أ)	علم النفس التربوي	قاصدي مرياح ورقلة	/	/
14	الهادي سراية	أستاذ محاضر (أ)	علم النفس التربوي	قاصدي مرياح ورقلة	/	/
15	الحاج كادي	دكتوراه	ع/ن المدرسي	قاصدي مرياح	/	/

32 سنة	مفتش التربية الوطنية	/	علم النفس التربوي	ماجستير	الحبيب رحيم	16
30 سنة	أستاذ مكون بمعهد تكوين موظفي قطاع التربية بورقلة	/	رياضيات	ماستر 1	ليلي بن عودة	17
27 سنة	مفتش التعليم الابتدائي	/	إرشاد وتوجيه	ماستر 2	صالح بن الصيد	18
26 سنة	أستاذ مكون بمعهد تكوين موظفي قطاع التربية بورقلة	/	التربية الخاصة والتعليم المكيف	دكتوراه	زوييدة بيوض	19